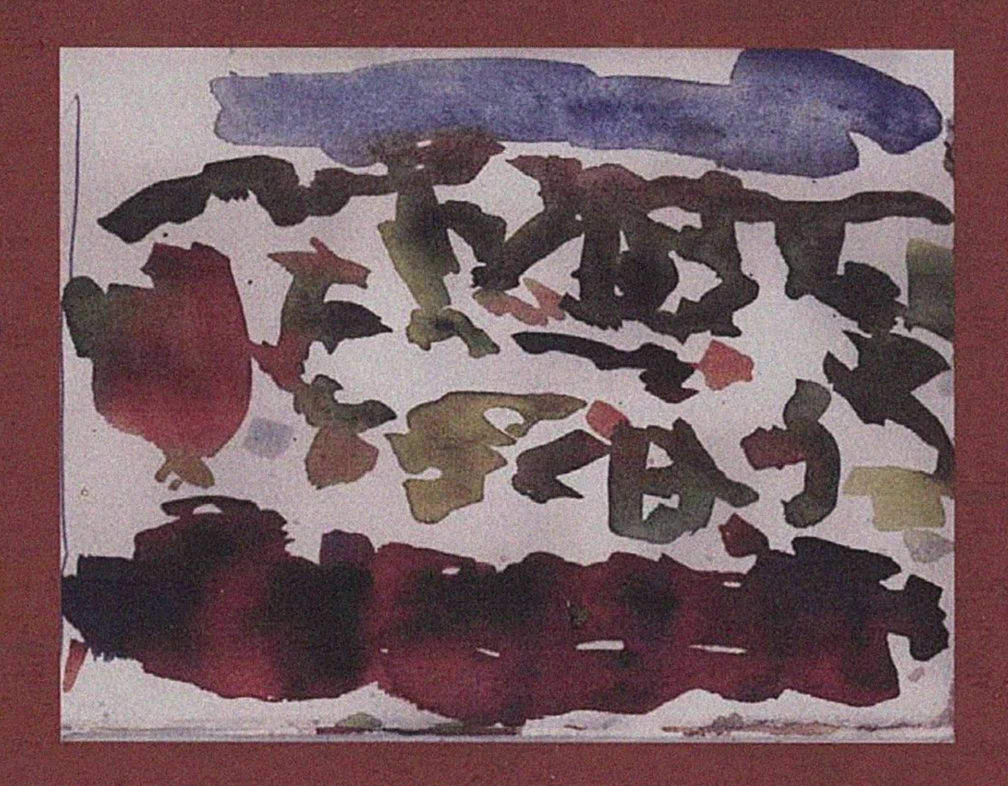
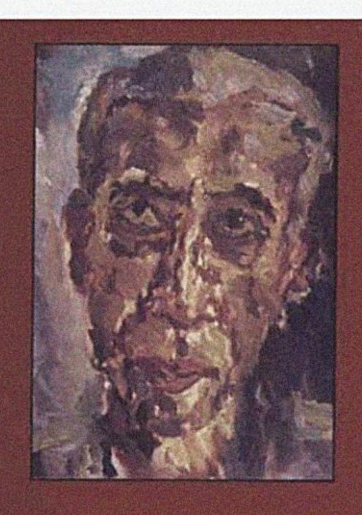
عبد الرحمن منيف



إعادة رسم الخرائط

مقالات 2001 - 2002

علي مولا



عبد الرحمن منيف

التصميم:
مروان قصاب باشي
الإخراج:
آنيا مورينغ
صورة الكاتب:
رسم لمروان قصاب باشي
اشراف فني: حاتم الحاج حسن

عبد الرحمن منيف

إعادة رسم الخرائط

المؤسسة العربية
للدراسات والنشر

المركز الثقافي العربي
للنشر والتوزيع

عبد الرحمن منيف

إعادة رسم الخرائط

* إعادة رسم الخرائط
* تأليف: عبد الرحمٰن منيف
* الطبعة الأولى، 2007

ISBN: 978-9953-68-264-X

الناشران

المؤسسة العربية للدراسات والنشر

المركز الرئيسي:
بيروت، الصنائع، بناية عيد بن سالم
ص.ب: 5460/ 11، العنوان البرقي: موكيالي
تلفاكس: 751438-01/ 752308-01
E-mail: mkpublishing@terra.net.lb
beirut@airpbooks.com

التوزيع في الأردن:
دار الفارس للنشر والتوزيع:
ص.ب: 9157 عمّان 11191 الأردن
هاتف: 2/ 5605431-6-962
فاكس: 5685501-6-962
E-mail: info@airpbooks.com
www.airpbooks.com

المركز الثقافي العربي للنشر والتوزيع

المملكة المغربية ـ الدار البيضاء:
(الأحباس) ص.ب: 4006 (سيدنا)
هاتف: 2303339-2-212
فاكس: 2305726-2122
E-mail: markaz@wanadoo.net.ma

لبنان ـ بيروت:
الحمراء ـ شارع جاندارك ـ بناية المقدسي
ص.ب: 5158/ 113
هاتف: 352826-1-961
فاكس: 343701-1-961
E-mail: cca_casa_bey@yahoo.com
cca@ccaedition.com
www.ccaedition.com

إعادة رسم الخرائط

سيكون يوم 11 أيلول 2001 يوماً مميّزاً في التاريخ، ليس باعتباره فقط اليوم الذي وُجّهت فيه أكبر لطمة للولايات المتحدة من خلال تحدّي أهم رموزها الاقتصادية والعسكرية: مركز التجارة العالمي والبنتاغون. وإنما لأنه بدأت في هذا اليوم إعادة رسم الخرائط الجديدة لمناطق واسعة من آسيا، وبدأت فيه أيضاً أطول وأقسى فترة من الاضطرابات والفوضى، والتي شملت أجزاء عديدة من العالم.

صحيح أن إعادة رسم الخرائط الجديدة بدأت بسقوط جدار برلين، ثم انهيار الاتحاد السوفياتي، لكن هذه العملية اقتضت وقتاً إضافياً ريثما استقرّ هذا الانهيار على شكل معيَّن، وإلى أن تمّ استيعابه من طرفي العلاقة: الدول التي كانت تشكل الاتحاد السوفياتي من ناحية، ومن قبل الغرب ـ خاصة أميركا ـ من ناحية ثانية، تمهيداً لتعامل من نمط جديد. ثمّ إن عملية التعبئة النفسية لكي تتم من أجل نقلة جديدة تتطلب خلق أعداء وتغيير تحالفات والتحضير لمرحلة مختلفة.

لذلك، وبعد أن تمّ حشد جميع القوى، عملياً وفكرياً، لمحاربة الشيوعية، وكانت العدو الوحيد للغرب طوال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، فإن آخر المعارك التي خاضها الغرب في هذه المواجهة كانت في أفغانستان، وكان طرفا هذه المعركة: الشيوعية والإسلام، وقد تبنّت أميركا هذا النمط من الإسلام ودعمته إلى أقصى حد، وشجعت حلفاءها على أن يحذوا حذوها، لذلك فإن هزيمة الاتحاد السوفياتي في أفغانستان وانسحابه من هناك مهّد الطريق لقيام أنماط من الحكم الإسلامي في هذا البلد الفقير والمعزول، مما شجعه على استقطاب ألوان شتى من المجموعات المتمردة التي تبحث عن أدوار ومهمات عجزت عنها في بلدانها، وهكذا أصبحت القوى والعناصر التي تدربت وعاشت في أفغانستان مستعدّة لأعمال تمليها الأحلام والأوهام والطموحات العاجزة، خاصة وأنها تعمل خارج الوسط الذي يفترض أن تعمل فيه، أي أنها أصبحت أقرب إلى تنظيمات المرتزقة، وإن اتخذت من الدين، الإسلام، غطاءً ودافعاً، لكي تبقي على تماسكها وروابطها، ولتبرر لاحقاً الأعمال التي تقوم بها.

بعد سقوط الشيوعية، بانهيار الاتحاد السوفياتي، وبعد حرب الخليج الثانية التي رتّبت موضوع نفط المنطقة لمصلحة الولايات المتحدة الأميركية، وبعد أن تمّ تحويل الإسلام من حليف إلى خصم، خاصة من خلال النموذج الأفغاني، أصبح الغرب، وتحديداً أميركا، مستعداً لنقلة نوعية جديدة بإعادة

رسم الخرائط، وهنا جاءت ضربة نيويورك وواشنطن لتقدم الذريعة وتخلق المناخ من أجل البدء بالخطة الجديدة (هل هي مجرّد صدفة؟!): التخلص من أعباء والتزامات الحرب العالمية الثانية ومن خرائطها أيضاً، وإقامة عالم أكثر ملاءمة وانسجاماً مع المصالح الأميركية. وهكذا، ولم تمض بعد سوى بضع ساعات على أحداث نيويورك وواشنطن حتى تحدد الخصم والهدف: ابن لادن وأفغانستان!

حتى هذه اللحظة لم تقدّم الولايات المتحدة أية إثباتات جدّية، وللحلفاء قبل الخصوم، تؤكد صلة ابن لادن بالهجوم الذي وقع. وما قيل عن علاقة من هذا النوع تثير السخرية. وواضحة الضعف والتهافت أكثر مما هي مقنعة أو قابلة للتصديق، في الوقت الذي كان يفترض أن تذاع الوقائع التي تثبت مثل هذه العلاقة، في حال وجودها، على أوسع مدى لإقناع الرأي العام العالمي ولتبرير أي إجراء لاحق. ليس ذلك فقط، بل إن الحالة الصعبة التي تعيشها أفغانستان منذ سنوات، نتيجة الحرب الطويلة ثم نتيجة الجفاف الذي امتد لسنوات عديدة متلاحقة، وفي ظل حكم طالبان على وجه التحديد، جعلت هذا البلد، أفغانستان، عنواناً للمجاعة، كما ان عدد اللاجئين الذين نزحوا إلى البلدان المجاورة وصل إلى أرقام مذهلة، بحيث أصبح التصدق على الأفغان في بلدهم وفي بلدان اللجوء، ومن قبل الغرب بشكل خاص، مجالاً للتفاخر والكرم، في الوقت الذي تجاوز الحشد العسكري الذي تعدّه

أميركا لتدمير كل أثر للحياة في هذا البلد يفوق أية حرب سابقة خاضتها، كل ذلك من أجل القبض على ابن لادن!

إن ابن لادن، الذي خرج من معطف الولايات المتحدة، ثم تحوّل إلى خصم لها، مجرّد ذريعة أو حجة لكي تبدأ أميركا برسم خرائطها الجديدة في وسط آسيا، والهدف من الخرائط هو التمكن من إحكام السيطرة على النفط والغاز في هذه المنطقة، بحيث تصبح أميركا، بعد أن تضع يدها، المتحكم الوحيد بالطاقة، الشريان الأساسي للحياة المعاصرة، وتصبح بالتالي القادرة على أن تتحكم بالأسعار والإمدادات والشروط، خاصة تجاه الدول المنافسة، كما أن السيطرة على هذه المنطقة تُمكّن الولايات المتحدة من الاستيلاء على باقي الثروات المعدنية والمواد الأولية، كما تحولها إلى أسواق تابعة لها.

هذا في جانب، وفي جانب آخر، فإن وضع اليد على أفغانستان والبلدان المجاورة، بدءاً من باكستان ثم الدول التي كانت تابعة للاتحاد السوفياتي، من شأنه أن يخلق وضعاً جديداً يعزز موقع وقوة أميركا في مواجهة الصين وروسيا وإيران والهند، بحيث تكون قادرة على إملاء إرادتها والتحكم بتطور هذه الدول وعلاقاتها بالدول الأخرى، وهكذا تصبح الولايات المتحدة ليس مجرّد القوة الكبرى في العالم وإنما القوة الوحيدة التي تفرض ما تريد، وتتحكم بمصائر وتطور الدول الأخرى، خاصة الدول المنافسة التي أشرنا إليها، وبهذه الطريقة يتطابق الاسم مع المسمّى وتصبح الصفة تعبيراً عن الواقع، لكن،

ومثلما يقال في المثل الشعبي: هناك فرق بين حساب الحقل وحساب البيدر، وهذا يستدعي أن نكون شديدي اليقظة. وأن نستقرئ ما وراء هذه الخطوة، لأن الضربة القادمة موجهة إلينا باعتبار أن العرب هم أصل الإرهاب، كما تزعم أميركا!

2001/10/5

أميركا والإرهاب

ليس هناك دولة في العالم كأميركا تتمتع بهذا المقدار من الرفض والكراهية والإدانة، على خلاف ما كان الموقف منها في بداية القرن العشرين. ففي بداية القرن الماضي كانت تمثل ذروة النزاهة، ومن أشد المدافعين عن حرية الشعوب، ومن المناوئين للاستعمار والاضطهاد، وكانت الشعوب المستعمَرة تلجأ إليها وتستعين بها من أجل أن تنصفها وتدافع عنها، وكانت هذه الشعوب تطالب بأن تكون أميركا على رأس اللجان التي تكلَّف لدراسة أوضاع بلدان معينة أو استطلاع رأي ورغبات شعوبها لكي يقرر المجتمع الدولي مصيرها.

وإذا كانت فرنسا تعتزّ بهدية قدمتها لبلد من البلدان، فأكثر ما تعتزّ به هو تمثال الحرية الذي قدمته للولايات المتحدة، ونصبته هذه الأخيرة في نيويورك عنواناً لها، واعتبر، إلى ما قبل إقامة ناطحات السحاب، الرمز الذي يدل على أميركا ويشير إليها، وقد انسجم هذا مع السياسة التي اتبعتها خلال فترات طويلة لتأكيد العلاقة بين ما تفكر فيه وما تمارسه من سلوك.

ظلّ الأمر كذلك حتى الحرب العالمية الثانية، تقريباً. وبدءاً من ذلك التاريخ، وشيئاً فشيئاً، أخذت أميركا تتغير في الفكر والسلوك، بحيث أصبحت قبل أن ينقضي القرن العشرين مثالاً لسياسة نقيضة، إذ بدأت ترث الاستعمار القديم، وتحل مكانه، كما بدأت تزايد عليه في تبني الأنظمة الفاسدة، وفي تشجيع صيغ القمع والاضطهاد، ومن أجل ذلك «اخترعت» الأنظمة العسكرية، ودعمت البنى القديمة، وأصبح لا يحدث تغيير في أميركا اللاتينية أو آسيا إلا ويجب البحث عن دور أميركا فيه.

ترافق ذلك مع «اختراع» مقدار غير قليل من الأفكار والعادات والسلوك وتصديرها إلى جميع أنحاء العالم، بدءاً من أفلام هوليوود وانتهاءً بالأكل السريع، وأصبحت الكوكا كولا عنواناً جديداً لأميركا بدل تمثال الحرية. وهكذا بدأت تتغير سحنة أميركا تبعاً لتغير فكرها وسلوكها، وتغير نتيجة ذلك موقف الشعوب منها، خاصة وهي ترى استغلالها واضطهادها، وتكشف مدى القسوة في سلوكها المباشر أو عبر الدمى التي خلقتها، بحيث أصبحت في مقدمة الدول التي تتمتع بهذا المقدار الهائل من رفض الشعوب، حتى تلك التي تعتبر صديقة أو تابعة، وقد لا يتأخر اليوم الذي تضطر فيه إلى العزلة من جديد، كما كان الحال في نهاية القرن التاسع عشر، وإلى حين قيام الحرب العالمية الأولى.

إنّ الكراهية، خاصة تجاه الدول، لا تولد من الجدار،

كما يقال، وإنما تكون لها أسبابها وتراكماتها، وتحدث، غالباً، بالتتابع وبالتدريج، بحيث يكتشف المرء أو الشعب، أنه أمام سد يمنعه من الرؤية، ومن التنفس، ومن الوصول إلى حقوقه أو إلى ما يريد.

أميركا حالياً، وتجاه موضوع محدد، هو موضوع الإرهاب، تمثل نموذج الأنانية وفساد الضمير وتقلب الأهواء، واعتبار المصلحة، خاصة الآنيّة، الأساس في المواقف وفي العلاقة مع الآخرين. إنها تلغي أو تنسى جميع مواقفها السابقة تجاه ظاهرة معينة، ويمكن أن تتبنى موقفاً معاكساً تماماً ما دام الموقف الجديد يأتي لها بنفع أو يمنع عنها ضرراً. وهكذا نلاحظ أنّ ما يُعتبر الآن إرهاباً لم يكن هكذا بنظر أميركا في وقت سابق، ما دام الموقف القديم يجلب لها نفعاً، وهذا ما لاحظناه تجاه حركات وقوى عديدة، خاصة في أميركا اللاتينية، وأيضاً تجاه ابن لادن حين كان يحارب السوفيات، ثم بعد ذلك!

إنّ غياب المعيار في الحكم على الظواهر والسلوك، أو تغيّر هذا المعيار تبعاً للعلاقة أو للفائدة، من الأسباب التي تدين الأفراد، فماذا إذا طاولت الدول، خاصة العُظمى؟ وماذا يترتب فيما لو كان لمثل هذه الدول مواقف مختلفة واجتهادات متناقضة إزاء ظواهر متشابهة؟

إنّ من جملة دواعي الفخر والاعتزاز لدول عديدة كفاحها البطوليّ لردّ العدوان ومقاومتها للغزو أو الاحتلال، والوقوف

في وجه الأجنبي الذي يهدف إلى الاستعمار أو إلى الاستغلال. ولقد لاقت مثل هذه السياسة التفهّم والدعم والتأييد، واعترفت بها جميع الشرائع. وفي صفحات التاريخ، البعيد منه والقريب، أمثلة كثيرة على ذلك، ولعلّ آخرها دروس الحرب العالمية الثانية، ثم حروب شرق آسيا، خاصة فيتنام، بحيث أصبحت قضية الدفاع عن الوطن قضية مشروعة ومعترف بها، وتختلف نوعياً عن قضية الإرهاب أو اعتماد العنف لتحقيق فوائد أو مكاسب.

هذه القضية الجوهرية، والتي لا يصعب تحديدها وتمييزها، غيّبتها الولايات المتحدة من قاموسها، خاصة تجاه القضية الفلسطينية وتجاه كفاح الفلسطينيين في مقاومة إسرائيل، الأمر الذي ولّد أهم سبب لوجود الإرهاب وانتشاره، إذ في حال غياب الديمقراطية، وعدم تمثيل الأنظمة لشعوبها، ولأنّ جميع أبواب الكفاح المشروعة قد سُدت في وجوه الشعوب، وامتلأ العالم بالظلم وسوء الفهم، وزاد الإحباط عن كلّ حد، وصمّت المنظمات الدولية والدول الكبرى آذانها وقلوبها عن فهم الآخر والتجاوب مع المطالب المشروعة، عند ذاك، وكنتيجة طبيعية، تظهر المنظمات التي تعتمد العنف وتحتكم إلى السلاح، وتحاول أن تشق لنفسها طرقاً فرعية بعد أن سدت في وجهها طرق وسبل الكفاح المشروعة.

إنّ على الولايات المتحدة، إذا ما أرادت أن تحارب الإرهاب جدياً أن تطرح على نفسها سؤالاً أساسياً: ما هي

أسباب الإرهاب، وأن تضع معياراً تقيس على أساسه الظواهر والمواقف والسلوك، وعند ذاك تكون في بداية الطريق، ومعها الآخرون، من أجل إقامة عالم يخلو من الإرهاب حقيقة.

2001/10/13

قوى داخلية أم خارجية وراء الأحداث؟

ما كادت بضع ساعات تمرّ على أحداث نيويورك وواشنطن حتى كان السيناريو الإعلامي لهذه الأحداث قد اكتمل: الإرهاب الإسلامي، متمثلاً بابن لادن، والمدعوم من طالبان، هو، وحده، وراء ما حصل، وبدأت الآلة الإعلامية، خاصة المرئية، تجمع وتصنّف الوقائع لإثبات ذلك، وخلال فترة قصيرة، وربما قياسية، انتشرت هذه «الرواية» في جميع أنحاء العالم، وأصبحت وحدها السائدة والمسيطرة، وأصبح ما عداها مجرّد ومضات لا تلبث أن تتلاشى أمام الزخم الكثيف والمتواصل الذي أخذ ينبع من كلّ أنحاء العالم.

إنّ ظاهرة من هذا النوع جديرة بالدراسة والتأمل؛ من حيث سرعة الانتشار، وباعتبارها تملك المصداقية، وتتحول بالتالي إلى «حقيقة» غير قابلة للشك أو المراجعة، في الوقت الذي تحتاج وقائع أقلّ أهمية مما حدث، أو أصغر منها، إلى المزيد من الوقت والوقائع والإثباتات لتصل إلى حدود الترجيح لا إلى حدود الجزم. وهكذا نلاحظ أنّ «الحقائق» يمكن

تصنيعها وتعميمها مثل أيّة سلعة أخرى، خاصة إذا توفرت لها إمكانيات الدعاية والترويج.

لقد حذفت، ومنذ البداية، الاحتمالات الأخرى لجهات أو قوى ربما تكون وراء الأحداث أو مستفيدة منها. لم ترد ضمن هذه الاحتمالات عصابات المافيا، خاصة الكولومبية، والتي أصبحت تستعين بالأقمار الصناعية في تحركاتها وما تقوم به من أعمال! كما استبعد من الاحتمالات أيضاً اليمين الأميركي، على قوته وتنوّع اتجاهاته، حين تشير سوابق هذا اليمين إلى احتمال من هذا النوع، ولعلّ حادثة أوكلاهوما خير دليل على ذلك. واستبعد من الاحتمالات أيضاً الصراع الموجود بين الاحتكارات العملاقة، والتي لا تتردد في خوض معارك دامية من أجل مصالحها.

يُشار إلى مثل هذه الجهات في محاولة لتفسير ما حدث، لأنّ ما حدث من الإتقان والتعقيد والممارسة بحيث يحتاج إلى قاعدة داخلية متينة وواسعة ومحترفة أيضاً، لا إلى مجموعة من الغرباء والهواة.

إنّ ما حصل يوم 11 أيلول «بروفا» لانقلاب كان يُعدّ له منذ زمن، وكان يقوده رجال محنّكون ولبعضهم علاقة وثيقة بالإدارة والأجهزة الحساسة. لأنّ الأهداف التي تمّ اختيارها، سواء تلك التي ضُربت أو التي كان يُنوى ضربها، من الأهمية إلى درجة تطال النظام كلّه، وبرموزه الأساسية، من الرئيس إلى الكونغرس، إلى تواطؤ الأجهزة، خاصّة أجهزة المخابرات

الداخلية والخارجية، الأمر الذي يؤكد أنّ جهات داخلية بالدرجة الأولى والأساسية كانت وراء ما حدث، رغم عدم اكتماله.

إنّ هذا بحاجة إلى وقت، وربما وقت طويل، لكي يتكشّف ويُعرف من كان وراءه، ولكن اللافت أنّ أكثر من جهة كانت تنتظر ذلك، بما فيها وعلى رأسها: الإدارة، إذ سرعان ما تلقفت الحدث وأعطته مساراً وصفات أصبحت وحدها «الحقيقة»، وهكذا ألّبت العالم وخلقت مناخاً يساعدها على تحقيق ما خططت له منذ أن سقط الاتحاد السوفياتي. وهنا يبرز دور إسرائيل. يُقال هذا ليس من قبيل تفسير الأحداث بمبدأ المؤامرة، ولا من قبيل اعتبار إسرائيل مشجباً تعلق عليه القضايا، وإنما من خلال الربط الذي حاولت أن تركز عليه، ومنذ اللحظة الأولى لوقوع أحداث نيويورك وواشنطن، في أنّ الولايات المتحدة الآن، ونتيجة الأحداث، أصبحت في الخندق ذاته الذي عانت منه إسرائيل طوال الفترة الماضية، إنه الإرهاب، خاصّة الإسلامي.

انطلاقاً من هذه الفكرة المركزية، وبحكم التأكيد والمتابعة، ولأنّ معظم أجهزة الإعلام في الولايات المتحدة منسجمة أو تابعة للتوجيه الإسرائيلي - اليهودي، فقد أصبحت النغمة السائدة في تفسير ما حصل هي النغمة التي أرادتها إسرائيل. خاصة وأنّ للولايات المتحدة مصلحة في تبنّي وجهة النظر هذه. ولعلّ التعبئة التي ساهمت فيها الإدارة الأميركية ضد الإسلام والعرب، في الأيام الأولى التي أعقبت الأحداث،

أكّدت المسار الذي أشرنا إليه، ولعلّ «زلة» اللسان التي بدرت من بوش في وصف المعركة الدائرة بأنها معركة صليبية، تدلّ على حقيقة القناعة والموقف، وما يؤكد ذلك أكثر المواقف التي تبناها كبار رجال الإدارة في الدفاع عن سياسة إسرائيل وتبريرها، بحيث اضطرت حنان عشرواي إلى وصف بوش بأنه الناطق الرسمي باسم شارون حين وجدته متحمساً بهذا المقدار للدفاع عن سياسة شارون وتبرير مواقف العنف التي اتخذها في مواجهة الفلسطينيين. وينطبق الكلام ذاته على ديك تشيني وعلى غيره.

التحولات الجزئية والمؤقتة التي اضطرت إليها الإدارة لاحقاً كانت بهدف التمويه على العرب ومحاولة استرضائهم، لكي يقفوا دون تردد معها، ولكي يفتحوا بلادهم وخزائنهم من أجل دعم أميركا في معركتها ضد الإرهاب والتطرف، في الوقت الذي يعرف الجميع كيف ساهمت أو دعمت قوى التطرف والإرهاب، خاصة من ناحية التمويل والحماية، وكان لها اليد الطولى في حماية الإرهاب الحقيقي والمتمثل في إسرائيل وسياستها تجاه الفلسطينيين.

إنّ «الحقائق» الطافية على السطح الآن لا تمثل حقيقة المواقف والقناعات، هذا عدا عن كونها مؤقتة، وسوف تتبدل الكثير من الأمور حالما تنتفي الحاجة إليها، لكن في ذلك الوقت لن تجدي الحسرة ولن تفيد الندامة.

2001/10/7

أميركا تمنح الصفات... وتغيّرها!

الأحداث التي وقعت يوم 11 أيلول في نيويورك وواشنطن بالغة الأهمية والدلالة، فقد طاولت دولة عظمى، أو بالأحرى أعظم دولة في العالم، هي الولايات المتحدة، وطاولت أبرز وأهم رموزها الاقتصادية والعسكرية، مركز التجارة العالمي والبنتاغون، وألحقت بهما، ومن ثم الاقتصاد الأميركي، خسائر جسيمة، كما مسّت، بل وجرحت الهيبة الأميركية، الأمر الذي جعل هذه الدولة العظمى في موقف حرج وصعب، لأنّ الأحداث وقعت دون أن تنتبه لها الأجهزة، ولأنها كشفت عن ثغرات كبيرة وخطيرة في بنية الدولة ومدى قدراتها في مواجهة مجموعات «إرهابية» صغيرة، فماذا لو كانت هذه المجموعات أكبر أو لو قامت بها دولة كبرى مثل روسيا أو الصين؟

أما من ناحية دلالة الأحداث، فإنّ ما كان يُعتبر دولة عظمى، هي الولايات المتحدة، وما كانت تتباهى أنها حققته من تفوق في جميع المجالات، وأنها قادرة على تطويع العالم كله لإرادتها، نتيجة ما تملك، أو ما تستطيعه من فرض الإرادة

والشروط بحكم قوتها، وبالتالي سيطرتها على المؤسسات الدولية من مجلس الأمن إلى الصناديق المالية، إلى المنظمات الدولية، خاصة منظمة التجارة الدولية، وغيرها، يجعلها في وضع من يملي الأوامر وما على الآخرين سوى الاستجابة والتنفيذ. . . وإلاّ.

الآن، ومن خلال أحداث نيويورك وواشنطن، تكشفت أمور عديدة، لعلّ من أبرزها أنّ السياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة طوال الفترة الماضية كانت نموذجية في خلق الأعداء والكراهية، وفي محاولة حجب الشمس بغربال، كما يُقال، بحكم الأخطاء الفادحة التي ارتكبتها، وبحكم طريقة الإملاء التي كانت تلجأ إليها سواء لجهة الرفض أو القبول.

فالإرهاب الذي كان موجوداً منذ زمن طويل، وفي أماكن عديدة من العالم، وكانت الولايات المتحدة من أهم وأبرز مشجعيه، وقد تمثل ذلك في مواقفها الكثيرة، خاصة في أميركا اللاتينية، وتحديداً تجاه كوبا، حيث كانت تدعو وتشجع على خطف الطائرات، وكانت تعتمد على عناصر الجريمة المنظمة في تنفيذ عمليات الاغتيال والتدمير والتخريب لإضعاف خصومها في الداخل والخارج، وكانت تساهم في تبييض الأموال السوداء المتولّدة من المخدرات والجريمة، وكانت إلى فترة قصيرة سابقة تدعم المجموعات المتطرفة، وتهيئ لها المأوى والحماية وتعطيها صفات لا تمثّل حقيقتها من أجل تغطيتها وتمويهها. الولايات المتحدة التي كانت تفعل كل

ذلك، وتشجع حلفاءها على أن يفعلوا مثلها، اكتشفت فجأة ظاهرة الإرهاب عندما طاولتها هذه الظاهرة ووصلت إلى مدنها ومؤسساتها وأصبحت تهددها.

ظاهرة الإرهاب، إذن قديمة، لكن النظرة إليها أو التعامل معها تختلف من دولة إلى أخرى، من فترة إلى أخرى. كما أنّ المعايير أو المقاييس التي يُلجأ إليها في اعتبار عمل ما إرهابياً أم لا تتفاوت وتتباين تبعاً لعامل المصلحة أو الفائدة التي تتولد نتيجة العمل. فابن لادن مثلاً عندما كان يحارب الاتحاد السوفياتي في أفغانستان كانت تتبناه أميركا وتدعمه، وكانت تطلق عليه وعلى الذين يحاربون معه لقب المجاهدين. وحين انتهت هذه المهمة، وبعد سقوط الاتحاد السوفياتي، بدأت تتغير المواقف والصفات. أصبح ابن لادن إرهابياً، وتأكدت هذه الصفة لمّا عادى الولايات المتحدة واعتبرها خصماً. أما حين بدأ ينازلها ويحرّض عليها، فقد أضحى هدفاً ويُراد رأسه حياً أو ميتاً، وهذا ما حاوله كلينتون ووضع لتحقيق هذا الهدف جوائز سخية. حصل ذلك منذ وقت طويل، وتابعت الإدارة الجديدة، بزعامة بوش، المهمة قبل أحداث نيويورك وواشنطن. أما بعد أن وقعت تلك الأحداث، ومنذ الساعات الأولى لوقوعها، أصبح ابن لادن الهدف، وجُنّد العالم، كل العالم، من أجل ذلك.

أين هي الصناديق السوداء في الطائرات التي قامت بالمهمة؟ لقد قيل، في فترة معينة، عن العثور عليها، لكن لم

يتسرب أيّ شيء عمّا هو مسجّل فيها، في الوقت الذي تعتبر رسالة عُثر على ثلاث نسخ منها دليلاً دامغاً، وواضح مدى التلفيق الذي يُحيط بمثل هذه الرسالة، سواء من ناحية الأسلوب أو الروح التي أملتها!

يُضاف إلى ذلك أنّ الإثباتات والقرائن التي تؤكد أنّ ابن لادن وراء كل ما حصل، تُحمل بشكل سري، ولا يطلع عليها إلا نفر محدود، في الوقت الذي كان يُفترض أن تُذاع على أوسع مدى، لأنّ مهمتها إقناع الناس، والتأكيد لمن تساوره الشكوك والظنون بصحة الاتهام الموّجه إلى المشتبه به: ابن لادن وقاعدته.

ثم إنّ أقرب الدول إلى الولايات المتحدة، عدا بريطانيا العُظمى، ورغم الموافقة على محاربة الإرهاب، هذه الدول تحاول أن تتميز بمواقفها عن الولايات المتحدة، وتعلن أنها مستعدة للتعاون لكن ضمن حدود. إنها تفعل ذلك لعدم قناعتها بالاتهام ولخشيتها من النتائج، ولقناعتها أيضاً أنّ الفوائد اللاحقة سوف تختص بها الولايات المتحدة وحدها.

إنّ أبرز ما يميز المرحلة الراهنة: غياب العقل، وطغيان الآلة الإعلامية، والخوف من النتائج التي يمكن أن تترتب على مثل هذه السياسة الحمقاء. . . وفي أنحاء عديدة من هذا العالم الذي يشكو أصلاً من الاختلال والتسلط وغياب المنطق.

2001/10/8

المصالح لغة الخطاب مع الغرب

إذا سلمنا أن المصالح بين الدول هي التي تحدد طبيعة العلاقات فيما بينها، فإن احتمالات الخطأ في قراءة هذه العلاقات قليلة قياساً لعلاقات تقوم على أسس أخرى مختلفة، كالديانة المشتركة أو العرق الواحد أو الاشتراك في اللغة أو المنطقة الجغرافية، فهذه العناصر رغم مساهمتها في إيجاد قواسم مشتركة إلا أنها غير كافية، أو لا تعتبر من المتانة بحيث تقوى على مواجهة ما يترتب على تناقض المصالح.

قد تأخذ مسألة «المصالح» أسماء وتعابير متعددة، وقد لا تظهر في الواجهة مباشرة، لكنها تبقى الأساس في العلاقات، إذ على ضوء قيامها وتطورها تكون العلاقات بين الدول قابلة للتطور والنمو، والعكس صحيح أيضاً، فحين تتعرض هذه المصالح للتراجع والضمور، يمكن تفسير ذلك بسهولة ومنطق، ويكون الناس مستعدين لفهم هذه المبررات والقبول بها.

اعتماداً على هذه الحقائق الصلبة، وبعض الأحيان القاسية، فإن احتمال الخطأ في قيام العلاقات أو تراجعها نادر

الوقوع، لأن المسألة، بالدرجة الأولى، تعتمد على الحسابات، أي ما يتحقق من ربح أو ما يلحق من خسارة نتيجة قيام هذه العلاقات أو تراجعها، تماماً كما يحصل في ظل العلاقات التي تنشأ بين الشركاء التجاريين، فالشراكة تؤدي بالضرورة إلى قيام علاقة بين الطرفين تختلف عما كانت عليه قبل قيام هذه العلاقة، الأمر الذي يجعل الطرفين ملتزمين بقواعد وحدود لا يتجاوزانها ما دامت علاقة الشراكة قائمة. وإخلال أي من الطرفين بالقواعد أو الحدود يرتب نتائج ومسؤوليات لا بد أن يتحملها من تسبب في ذلك، مع التأكيد هنا أن العلاقات بين الدول تخلو من العواطف، ولا تخضع لردات الفعل، كما لا تحتمل التحدي مثلما يحصل بين الأفراد، وعليه فإن العلاقات بين الدول تكون في أغلب الأحيان أكثر موضوعية وصرامة من العلاقات بين الشركاء الأفراد.

لا يُراد هنا الدخول في مقارنة بين مجالين يلتقيان ويختلفان في أمور عديدة، إذ إن العلاقات الدولية ثمرة لتطور طويل ومستمر، ومع أن جوانب معينة من هذه العلاقات المرتبطة بالمصالح لا تكون ظاهرة أو علنية للجميع بنفس المقدار، إلا أنها مفهومة، أو قابلة للفهم بالنسبة لطرفي العلاقة الآخرين، وبالتالي يمكن قراءة هذه العلاقة وتقدير احتمالاتها، الآن وفي المستقبل.

علاقة العرب، معظم العرب، مع أميركا، ومع الغرب

بصورة عامة، قامت منذ البداية على أسس مختلفة، أسس غير متكافئة، لعدم تكافؤ القوى، ولأنها نتيجة الاستغلال والسيطرة، الأمر الذي جعل هذه العلاقة تخضع للطرف القوي، وتكون، أغلب الأحيان، أقرب إلى الامتثال والتبعية. وقد استغل الغرب هذه الصيغة وحاول أن يجعلها دائمة، لكن باعتبار أن العالم عرضة للتغير دائماً، فإن استمرار الصلة بين الشريكين تقتضي تصحيح العلاقة بين الطرفين. أي جعلها أكثر تكافؤاً وعدالة، لأن استمرار الإجحاف والتعالي والفرض يعرض كل شيء إلى الانهيار.

إن الفوائد التي يجنيها الغرب من المنطقة العربية كبيرة ومتزايدة وتتمثل بأربع ركائز أساسية:

الأولى: إمدادات النفط بمقادير كافية وبأسعار مناسبة، وهذا المصدر الذي لا غنى عنه، و لا يمكن استبداله بغيره خلال الفترة المنظورة، يجب أن يؤكد عليه كعنصر أساسي في هذه العلاقة، لأن قوة الغرب ورفاهيته تتوقفان على وجود هذا المصدر، وبالتالي لا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار في تحديد طبيعة العلاقة بين الطرفين.

الثانية: الأسواق الكبرى المفتوحة أمام بضائع الغرب دون قيود، والتي تجعل من المنطقة العربية واحدة من أهم الأسواق وأوسعها نظراً للوفرة المادية وزيادة السكان والحاجة الماسة إلى أنواع كثيرة من السلع والخدمات والتي يؤمنها الغرب بالشروط التي تلائمه وبأقل قدر من المنافسة.

الثالثة: المشتريات الكبيرة والمتزايدة للسلاح. إذ تعتبر المنطقة العربية من أكثر المناطق استيراداً للسلاح لأسباب واعتبارات عديدة، مما يساعد الغرب على حل مشكلة البطالة عنده ومواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة وأن المشترين يدفعون سلفاً!

الرابعة: الودائع المالية الموجودة في الغرب، والتي تزيد على ألف مليار دولار، والموظفة في حقول يحتاجها الغرب لدعم عملاته وبورصاته ولتحريك اقتصاده.

هذه الركائز إذا أخذت بعين الاعتبار، والتزم بها الطرفان، الشريكان، واعتمدا القواعد والحدود التي يلتزم بها الشركاء عادة يمكن ان ينتهي الانحياز الغربي، خاصة الأميركي لإسرائيل، لأن لغة المصالح في العلاقة بين الدول أقوى اللغات وأكثرها فعالية وتأثيراً، والى أن يفطن العرب ويحاولوا تصحيح العلاقة فإن الغبن سيبقى قائماً، والانحياز نحو إسرائيل سيبقى مسيطراً، لأن المصالح وفق هذه الصيغة تسير على أحسن ما يرام بالنسبة للطرف الغربي، خاصة الأميركي، والعرب لا يحاولون شيئاً جدياً.

2001/7/17

أميركا... وحقوق الإنسان

بعد أن ضمن كوفي عنان ولاية ثانية كأمين عام للأمم المتحدة، وقد تمّ ذلك بتأييد مطلق من الولايات المتحدة الأميركية، كان يُفترض أن تتميز الولاية الجديدة بإنجازات لهذه المنظمة الدولية، ولأمينها العام بشكل خاص، نظراً للدعم القوي من قبل الدولة العظمى، ولأن الضائقة المالية التي كانت تواجهها الأمم المتحدة خلال السنوات الماضية على وشك الانفراج بعد أن وافقت الولايات المتحدة على دفع ما يستحق عليها من متأخرات، الأمر الذي يعطي مرونة إضافية للمنظمة الدولية، ويمكّنها من التحرك دون صعوبة لتوفر الإمكانيات والدعم في آن واحد.

هكذا كانت الحالة إلى أيام قليلة سابقة، لكن فجأة، وبحكم الخسارة التي لحقت الولايات المتحدة في تصويتين متتاليين، إذ بعد أن سقطت من عضوية حقوق الإنسان، ومن لجنة مراقبة تجارة المخدرات، لم تكتف الولايات المتحدة بالتوقف عن أداء ما يترتب عليها من التزامات، بل ولجأ

الكونغرس إلى تأكيد رفضه أداء ما تعهدت به الحكومة خلال فترة قصيرة، وكأنّ هذه العقوبة موجّهة إلى المنظمة الدولية وإلى أمينها العام بشكل خاص، الأمر الذي يُضعف هذه المنظمة، ويقيّد مواقفها وتحركاتها، وبهذه الطريقة يستمر التعقيد الذي يلف المنظمة الدولية ويجعلها مقيّدة الحركة وخاضعة لعدد من الاعتبارات الطارئة.

إنّ المنظمة الدولية، عبر تاريخها الطويل، ظلّت خاضعة لموازين القوى الدولية ولعلاقات دولها الأساسية، إذ حين يتمّ الاتفاق بين الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، يمكن لهذه المنظمة أن تتحرك وأن تؤكد وجودها، أما إذا لم تتفق هذه الدول، ولجأ بعضها إلى استعمال حق الفيتو، فإنّ المنظمة، خاصّة مجلس الأمن، تصبح عاجزة أو قليلة الفعالية. وفي الوقت الذي كان يتمّ اللجوء إلى الجمعية العمومية والتصويت على القرارات، فإنّ مثل هذه القرارات ليس لها إلا قوة أدبية، مهما كان عدد الذين يصوتون لصالح هذه القرارات. وكلنا يتذكر عدد المرّات التي كانت الولايات المتحدة وإسرائيل في جهة وبقية العالم في الجهة الأخرى.

لقد وظفت الولايات المتحدة، بشكل خاص، المنظمة لخدمة سياستها إلى أقصى حد، وأيّ استعراض للمواقف والخطوات التي اتخذتها الأمم المتحدة في العقود الأخيرة تشير إلى مدى الهيمنة، وبالتالي الفائدة التي حصلت عليها الولايات المتحدة، وكيف سخرّت أو حملت المنظمة على اتخاذ مواقف

بعينها، رغم أنّ الولايات المتحدة من أكثر الدول تقاعساً في أداء ما يترتب عليها من الالتزامات، سواء للمنظمة الأم أو للمنظمات المتفرعة، مثل الأونيسكو. وها هي الآن تعلن امتناعها ليس فقط عن أداء ما تعهدت به، بل وتعلن أنّ هذا الامتناع بمثابة عقوبة توقعها على المنظمة الدولية، نظراً لإسقاط الولايات المتحدة من عضوية المنظمتين المشار إليهما. ليس ذلك فقط، إذ ترى الولايات المتحدة أنّ بعض الدول التي فازت بعضوية هذه اللجان تُعتبر، بالإضافة إلى عدم الجدارة، بمثابة خصوم للولايات المتحدة، وبالتالي تحدياً لها.

لقد شغلت الولايات المتحدة عضوية لجنة حقوق الإنسان منذ تأسيس هذه اللجنة عام 1947، واستمرت في العضوية إلى مطلع الشهر الحالي، ورغم الوثوق بإمكانية تجديد هذه العضوية، والتصريحات التي صدرت عن مسؤولين عديدين حول تأكيد ذلك، فإن خسارة الولايات المتحدة المفاجئة والمذلة في آن تعني الكثير، فقد دللت على مدى الكراهية التي تميز مواقف دول عديدة تجاه الولايات المتحدة، بما فيها الدول التي تعتبر حليفة لها، كما دللت على مدى التناقض في الرؤية والمواقف بين الولايات المتحدة وهذه الدول، تجاه مواضيع عديدة، الأمر الذي جعل هذه الدول تبعث برسائل واضحة إلى الولايات المتحدة وإلى المجتمع الدوليّ بصورة عامة. ودللت هذه النتائج أيضاً على مدى العجرفة التي ميزت سياسة الولايات المتحدة، وكيف تتصرف حين تتخذ مواقف لا

تنسجم مع مواقفها وسياستها.

إنّ ما حصل في بداية هذا الشهر نكسة للسياسة الأميركية، كما يعتبر مؤشراً لما تكنّه دول كثيرة تجاه هذه السياسة، وبالتالي لا يمكن تفسير ذلك بأمور عارضة، أو ردود فعل آنية، كما لا يمكن أن يُعزى إلى تحريض بعض الدول المعادية، مثل الصين وكوريا الشمالية وإيران، كما تدّعي الولايات المتحدة، خاصة وأن جزءاً مما ظهر على السطح صادر عن دول تعتبر صديقة للولايات المتحدة.

وإذا كان أحد الدبلوماسيين قد قال قبل التصويت على عضوية لجنة حقوق الإنسان أنه في حال اعتماد عقوبات من الجانب الأميركي، فإن الأمر سيشكل «انتقالاً من التصرف الصبياني إلى الفضيحة» فإن الفضيحة قد وقعت. وعلى العالم أن يرى بأم العين كيف تتصرف أميركا حين تتضرر مصالحها، أو حين يتصرف الآخرون دون رغبتها ووفقاً لمصالحهم وقناعاتهم.

ومع أنّ عنان استاء من نتائج التصويت، وسقوط الولايات المتحدة إلاّ أنه بدا واثقاً من نجاحها في التصويت القادم، وخلال ولايته الثانية!

2001/5/16

صورة العالم بريشة المخابرات المركزية

التقرير الذي أصدرته المخابرات المركزية الأميركية، قبل أسابيع قليلة، عن صورة العالم، ثم عن التوقعات حول ما سوف يطرأ على هذه الصورة من تغيرات حتى عام 2015، هذا التقرير حصيلة جهد ومشاركة جهات عديدة: دوائر اختصاص، مراكز أبحاث، خبراء، إضافة إلى أجهزة لها قدرة على التقصي والاستطلاع، وقد استغرق إعداد التقرير ما يزيد على السنة من الجهد الدؤوب.

ومع أنّ التقرير ليس الأول من نوعه، إذ دأبت جهات أميركية عديدة على إصدار تقارير تتناول قضايا متنوعة، بما فيها القضايا الاقتصادية وحقوق الإنسان والتسلح، فإنّ تقرير المخابرات بالذات له أهمية استثنائية، نظراً لنفوذ الجهة التي أصدرته، ولأنه يأتي في مرحلة انتقالية شديدة الحساسية، فهو يتعامل مع قرن جديد ومختلف عمّا سبقه، نظراً «لما حمله ولما سيأتي به أيضاً» من تبدّل وتغيير في جميع المجالات، بما في ذلك العلاقات والفكر والسلوك، وبالتالي لا بدّ أن يُشكّل

نقلة نوعية، تماماً «كما حصل في أعقاب الحرب العالمية الأولى حين خرجت أميركا من عزلتها، وأخذت ترتب علاقاتها وفق نظرة جديدة مختلفة عن السابق.

بداية القرن الجديد ترافقت أيضاً «مع تغير بالغ الأهمية في الصيغة والعلاقات الدولية، إذ بعد أن سيطرت صيغة العالم ذي القطبين، كنتيجة للحرب العالمية الثانية، ونشوء معسكرين وحلفين، ثم التوازن النووي والحرب الباردة، فإنّ هذه الصيغة، وما ترتب عليها من علاقات، بدأت تتآكل بوصول غورباتشوف إلى السلطة، ثم سقطت بعد أن انهار الاتحاد السوفياتي. وقد نتج عن ذلك أن تداعت الصيغ التي كانت تضبط العلاقات الاقتصادية والعسكرية. وهكذا أصبح الطرفان في مواجهة وضع جديد يتطلب علاقات تلائمه، بما في ذلك الاعتراف بتفوق طرف وامتثال الطرف الآخر، ضمناً، بهذا التفوق وتكييف أوضاعه بحث يصبح أكثر استعداداً للاستجابة للمتطلبات الجديدة.

يتم ذلك أيضاً مع التغير الذي حصل في الولايات المتحدة بوصول الجمهوريين إلى السلطة، وما يؤدي إليه ذلك عادة حين تتغير الإدارة، إذ تتغير معها السياسة والمواقف.

هذه الأسباب تجعل تقرير المخابرات حول واقع العالم، وأية مناحي سيأخذها تطوره ذا أهمية استثنائية، خاصة وأنّ الجهة التي «تقرأ» هذا الواقع لها رأيها ولها من النفوذ ما يجعل القراءة غير محايدة وليست بريئة وإنما تُعبر عن مصالح ووجهات

نظر، وتالياً إمكانية فرض ما تعتبره أكثر تلبية لمصالحها.

وإذا كان التقرير، ثم السلوك الذي يرافقه، ينطلق من مسلّمة أساسية: أميركا أولاً، فهذا يعني أن تبقى الولايات المتحدة القطب الأقوى، وأيضاً الوحيد، المسيطر على العالم، وأن تكون من القوة والتقدم بحيث تتمكن من حماية مصالحها وموقعها، وهذا يعني أن تبقى متفوقة في المجالات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، وأن تحافظ على ذلك لأطول فترة ممكنة.

استناداً لهذه المسلّمة، فإنّ نظرة ثم موقف الولايات المتحدة تجاه القضايا الدولية، وتجاه الدول الأخرى، ترتكز إلى مدى الفائدة التي تجنيها من هذا الموقف أو ذاك. معنى ذلك أن ليس لأميركا، حسب القول المشهور، أصدقاء أو أعداء دائمين وإنما لها مصالح دائمة، وعليه فإن مواقفها وعلاقاتها عرضة للتغير والتبدل تبعاً للمصالح، وهذا ما يفسّر مواقفها، خاصّة خلال الفترة الأخيرة، تجاه حلفائها، أوروبا واليابان، واختلافها عنهم فيما يتعلق بقضايا أساسية، لعل أبرزها معاهدة كيوتو والدرع الصاروخي، فقد اعتبرت مصالحها المباشرة هي التي تحدد مواقفها، وإن أدّى ذلك إلى الاختلاف مع حلفاء الأمس.

إنّ مصالح أميركا، ودورها في قيادة العالم، هما اللذان يحددان بؤرة الاهتمام، وهما اللذان يوجهان صانعي القرار، وعليه فإنّ صورة العالم الآن، ثم كيف ستتطور هذه الصورة،

خلال السنين القادمة، وأيّ السياسات أفضل وأكثر ملاءمة للولايات المتحدة، هي ما كانت تعني واضعي التقرير، وما يقود خطوات صانعي القرار. ولذلك ركز التقرير على الخصوم الحاليين أو المحتملين للولايات المتحدة، وتوقف التقرير عند المنافسين الحاليين والذين يحتمل أن يظهروا لاحقاً، وكيف يجب التعامل معهم ومع المشاكل التي ستظهر.

ومع أنّ الاتحاد السوفياتي كان الخصم الأول، وبقي كذلك طوال فترة الحرب الباردة، فإنّ التغير الكبير الذي حصل في هذا البلد جعله يتراجع ويفقد دوره، وبالمقابل فإنّ الصين كقوة بازغة، وكمنافس محتمل للولايات المتحدة إذا لم يكن على مستوى العالم ففي شرق آسيا على الأقل، فقد خصّها التقرير بمساحة وقرأ ما يتوقع أن يطرأ عليها، وما هي السياسة التي يجب إتّباعها في مواجهتها الأمر الذي يعطي للمشاكل والعلاقات الدولية أحجاماً وأبعاداً تختلف عن السابق، ويحدد بالتالي أولويات السياسة الأميركية وما يحتمل أن تعتمده من وسائل لإعاقة تقدم بعض الدول، أو خلق المتاعب لها سواء بإثارة مشاكل داخلية أو مع جيرانها من أجل استنزافها ووضع سلم أولويات مختلف بالنسبة إليها، خاصة وأنّ الجهة المشرفة على التقرير المُشار إليه تمتلك من الوسائل وسلطة القرار ما يمكّنها من ذلك، وهذا ما يجب أخذه بعين الاعتبار عند قراءة التقرير، أو تقدير مسار السياسة الأميركية.

2001 /7 /27

صورة العرب بريشة المخابرات المركزية

البطالة، الإرهاب، الأصولية.

تلك هي صورة للعرب عام 2015.

إذا كان تقرير المخابرات حول صورة العالم الآن وحتى عام 2015 قد توقف في محطات عديدة، فإنّ الأكثر أهمية لنا، كعرب، أن نتأمل صورتنا في هذا التقرير، وأية مشاكل ستواجه خلال الفترة القادمة، وماذا سيترتب عليها.

ومع افتراض أنّ التقرير ليس بريئاً، إذ تتداخل فيه قراءة الواقع بالتوجهات التي يُراد تحقيقها، فإنه يهدف إلى خلق مناخ نفسي ضاغط، ومن شأن هذا المناخ أن يولِّد مخاوف وترجيحات لدى أصحاب القرار في المنطقة بحيث يمتثل هؤلاء في النهاية إلى ما يُراد منهم تحقيقه، خاصة وأن ليس هناك دراسات موازية من مصادر محلية ترصد المشاكل وتقترح الحلول لها، في الوقت الذي كان يفترض وجود مثل هذه الدراسات منذ وقت مبكر، وأن تكون قابلة للإضافة والتعديل

تبعاً للمعطيات التي تستجد، خاصة وأننا على أعتاب مرحلة جيدة، قرن جديد، بما يحمله من أعباء وتحديات يتحدد على ضوء التعامل معها أي نهج سيأخذه التطور، وأية ملامح يمكن أن تكتسبها المنطقة خلال السنين القادمة.

عدم وجود مثل هذه الدراسات، وما يترتب عليها من سيناريوهات بدائل توازي الإمكانيات والتحديات، لا يمنع من وقفة متأنية والتمعّن بالصورة المرسومة لنا الآن وفي المستقبل من قبل الآخر، ومحاولة تجنب الأسوأ الذي يدبر لنا، وأيضاً المصاعب والتحديات التي تنتظرنا حتى عام 2015.

من جملة التحديات الكبرى التي ستواجه المنطقة العربية، حسب التقرير، الضغوط الديمغرافية، إذ إنّ الزيادة السكانية ستكون كبيرة وغير ملائمة مع التطور والإمكانيات وفرص العمل المتاحة، بما يرتب مشاكل على أكثر من مستوى، داخلياً وخارجياً، خاصة وأنّ صيغة العولمة التي تمتد وتتسع تحوّل المنطقة إلى مجال للاستغلال والتبعية، الأمر الذي يزيد الرفض والنقمة لدى السكان نتيجة الشعور بالغبن واتساع الفروق بين الأغنياء والفقراء على مستوى كل بلد، وبين مواطني العالم الثالث ومواطني العالم المتقدم، وهذا سيؤدي إلى اتساع موجات الهجرة والتطرف، وإلى اعتماد العنف وسيلة لمواجهة المصاعب والتحديات.

ذلك يترافق مع الفقر وضيق فرص العمل، ثم إن تزايد الانحياز الأميركي لإسرائيل، المصحوب بالإذلال، سيولد

العنف نظراً لعدم وجود آفاق لحلّ المشكلة الفلسطينية، ولأنّ ردّات الفعل العربية سوف تزداد، مما سيؤدي إلى حالة من الاستنزاف وعدم الاستقرار، وسينعكس ذلك، على صيغة النظام السياسي والتطور الاجتماعي، إذ يصبح هذا النظام أكثر من قبل أسيراً للمخاوف ولسباق التسلح ولاعتماد القمع في مواجهة التحديات، مما سيعيق التفاعل وتالياً الاهتمام بالمشاكل التي يفترض أن يتم التصدي لها للوصول إلى التحديث واكتساب الخبرات ومواجهة أعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويشير التقرير، اعتماداً على المعطيات الراهنة أو تلك التي ستجدّ حتى عام 2015، إلى العجز العربي عن التكيف مع شروط العالم المعاصر، ولذلك سيكون العرب فيه «مجرد عصابات من الشباب العاطل المستعد للتطرف والإرهاب» خاصة وأنه ليس في الأفق محاولات جادّة لإصلاح التعليم أو خلق مناخ سياسي من شأنه إشراك الأجيال الجديدة، علاوة على التخلف الاقتصادي والعلمي وغياب الديمقراطية وسوء استغلال وتوزيع الثروات الطبيعية، وأيضاً تراجع أو غياب الاستثمارات، ثم الدور الذي سيلعبه الإعلام في خلق اهتمامات ونمط حياة يصعب تلبية متطلباته ضمن الإمكانيات المتاحة، مما سيؤدي إلى اتساع الفروق وتفشي الفساد والابتعاد عن أنماط التطور الطبيعي، ومعنى ذلك انتشار الجريمة المنظمة وزيادة إرهاب الدولة تجاه مواطنيها وتجاه الغير، واتساع نطاق

الهجرة بشتّى أشكالها، وما سوف تؤدي إليه من متناقضات وقيود على حرية السفر أو اجتياز الحدود، والعجز عن مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية سواء في البلدان الأصلية أو في بلدان المهجر.

ولأنّ المحدد الأساسي للسياسة ثم للمواقف هو المصلحة بالدرجة الأولى، ولأنّ الولايات المتحدة تريد أن تبقى مسيطرة ومتفوقة، فإنّ ما يهمها من المنطقة العربية أن تبقى مصدر إمداد للطاقة، وهذا ما يجعلها تحكم قبضتها كي تمنع المنافسين من مزاحمتها، وأيضاً كي تكون المسيطر على مصادر الطاقة، النفط تحديداً، لأنّ من يسيطر على هذه المادّة يصبح في وضع تنافسيّ أقوى ويتمكن من فرض شروطه.

وقبل أن نختم هذا العرض السريع لتقرير المخابرات حول صورة العالم لا بدّ من الإشارة إلى ملاحظتين: الأولى: أنّ دور المخابرات الأميركية الآن، وخاصة في المنطقة العربية، أكبر وأوضح من أية فترة سابقة، وأنّ هذا الدور مرشح للاتساع والامتداد أكثر من قبل من خلال المهمات التي تمارسها أو المرشحة لها، الأمر الذي يستدعي الحذر وتحصين مستلزمات الأمن العربي.

الملاحظة الثانية: إن التقرير، رغم مظاهر الموضوعية والقراءة المحايدة، فإنه يستند إلى ما هو قائم وإلى ما هو مرغوب أن يكون، وبالتالي فإنّ التطور المحتمل للمنطقة ليس محكوماً بهذا السيناريو وحده، إذ يمكن وجود بدائل أخرى،

الأمر الذي يوجب دراسة هذا السيناريو بعناية ثم الاجتهاد لتقديم بدائل أكثر ملاءمة وأقدر على مواجهة المشاكل والتحديات الحقيقية وليس الامتثال لما يريده أو يفرضه الآخر.

وإلى أن يتمّ ذلك ستبقى المنطقة عُرضة للكثير من الاحتمالات السلبية والمخاطر الكبيرة.

2001 /7 /28

هل يجرؤ العرب على القول لا لأميركا؟

سوف ينعقد في دوربان، جنوب أفريقيا، خلال الفترة من 31 آب وحتى 7 أيلول، مؤتمر تنظمه الأمم المتحدة لمكافحة العنصرية. على جدول أعمال هذا المؤتمر موضوعات عديدة، منها الفصل العنصري؛ العداء للأجانب؛ سياسة عدم التسامح السائدة في بلدان كثيرة، إضافة إلى موضوعات تتعرض حالياً في الاجتماعات التمهيدية إلى تجاذبات وضغوط من جهات قوية، خاصة من الولايات المتحدة لكيّ يتم استبعادها. على رأس الموضوعات الخلافية: الصهيونية كحركة عنصرية وممارساتها الحالية تجاه الفلسطينيين والأرض الفلسطينية من حيث القهر الذي تمارسه في مواجهة السكان الأصليين، وحرمانهم من أبسط الحقوق، بما فيها حق التملك والعمل والتنقل، وأيضاً مصادرة أراضيهم ووهبها إلى وافدين غرباء عن المنطقة.

ومن الموضوعات الخلافية أيضاً: إدانة العبودية التي سادت خلال قرون معينة، وأدّت إلى تهجير أعداد غفيرة من

قارة إلى أخرى، أو إلى إبادة أعداد غفيرة من السكان الأصليين، مثلما حصل في تهجير حوالي خمسين مليون إفريقيّ إلى أميركا، وخاصة إلى الولايات المتحدة بالذات، ليكونوا قوة عمل بالسخرة في الزراعة والصناعة، أو مثلما حصل في إبادة حوالي ثلاثين مليون هندي أحمر والاستيلاء على أراضيهم. إنّ مناقشة ظاهرة العبودية، بالإضافة إلى ضرورة إدانتها والاعتذار عنها، تتطلب تعويضاً للسود في أميركا والبلدان الإفريقية التي تعرضت للاستنزاف والتهجير.

الموضوعات الخلافية، بالإضافة إلى مشروع البيان الذي يناقش الآن في الاجتماعات التمهيدية، والذي تطالب الولايات المتحدة أن يكون معتدلاً، والقيود والضوابط التي تفترض وجودها على كلمات الوفود، تضع المؤتمر في مأزق وتجرّده من أهميته، إذ تحول دون أن يكون أداة فعّالة لمكافحة العنصرية، ووضع حدّ للتمييز ولامتيازات الدول القوية والغنية التي تمارس التمييز فعلياً، وتجعل من القرارات التي تصدر عنه المؤتمر مجرّد إضافة كمية لقرارات تشابهها سبق وأن صدرت عن الأمم المتحدة لكن لم تمتلك آلية للتنفيذ.

تهدد الولايات المتحدة بمقاطعة المؤتمر، وبتأليب دول عديدة ضدّه، فيما إذا تمّ إدراج مسألة الحركة الصهيونية حركة عنصرية، وتطالب أن تسحب الدول العربية هذا البند من جدول الأعمال.

لقد سبق للجمعية العامة للأمم المتحدة أن أدانت الحركة

الصهيونية، واعتبرتها حركة عنصرية. حصل ذلك عام 1974، واستمرّ الأمر كذلك سنوات عديدة، إلاّ أنّ إصرار الولايات المتحدة على ضرورة إلغاء هذا القرار أدّى في النتيجة إلى إلغائه فعلاً. إنّ مناقشة الموضوع مجدداً، خاصة الآن، من خلال الوقائع اليومية التي تجري تحت أنظار العالم وبصره لن تترك مجالاً للشك أو للتردّد. وبالتالي سوف يؤدي إلى إدانة الحركة الصهيونية وإعطائها الصفات التي تميّزها فعلاً كحركة عنصرية تهدف إلى إبادة الآخر، تماماً كالحركة النازية التي سادت أثناء الحرب العالمية الثانية، وأدّت إلى المحارق والتصفيات التي طالت مجموعات عرقية عديدة بمن فيهم اليهود. إنّ الحركة الصهيونية حتى بنظر عدد غير قليل من اليهود المتنورين حركة عنصرية، ولا بدّ أن تؤدي إلى كوارث كبرى سواء بالنسبة لليهود أنفسهم أو إلى شعوب أخرى، الأمر الذي يستوجب من مؤتمر مناهضة العنصرية أن يتوقف طويلاً أمام هذه الظاهرة، وما يماثلها، وأمام الممارسات التي تقوم بها، لكي يعطيها الصفات التي تستحقها، وأيضاً لإنقاذ الإنسانية، ولإنقاذ اليهود أنفسهم، من الشرور التي قد تتسبب بها إذا استمرت ضمن هذا التوجه.

إنّ إصرار العرب، خاصة الآن، على ضرورة مناقشة الحركة الصهيونية وممارساتها، سوف يؤدي إلى فضح هذه الحركة، وإدانتها، ولا يعتبر ذلك موقفاً يتعلق بالقضايا المبدئية فقط، وإنما له انعكاسات ونتائج على الأرض، لأنّ العالم

جميعه يشهد كلّ يوم عبر الفضاء وعبر وسائل الإعلام ما تفعله إسرائيل العنصرية، وكيف تجاوزت كل الحدود وتحدت جميع الاعتبارات وهي تخوّض في دماء الأطفال، وهي تصطاد البشر، وهي تهدم البيوت وتحرق الأشجار وتجرف التربة وتحوّل الحياة إلى جحيم. يترافق ذلك مع المزاد العلني المفتوح من قبل الكثيرين حول الطريقة التي يجب أن تتبع لإبادة العرب، فمن عوفاديا يوسف الذي يصف العرب بالعقارب والأفاعي وضرورة الإسراع بالتخلص منهم، إلى الحاخام لاوي الذي يقدم الفتاوى التي تبيح دينياً إلغاء وجود هؤلاء المخالفين لإرادة الرب، إلى تسابق فئات اليمين، الديني والعلماني، حول أفضل وأسرع وأحسن الطرق للتخلص من «الأعداء» وإقامة مجتمع نقي عنصرياً ودينياً.

إن الحركة الصهيونية اليوم في أوضح تجلياتها السلبية ليس بالنسبة للعرب وحدهم وإنما بالنسبة للعالم كله، ويعتبر اليوم أفضل من أيّ وقت آخر لإدانة هذه الحركة وكشفها أمام العالم، الأمر الذي يستدعي الإصرار على ضرورة أن تكون هذه المسألة في جدول أعمال مؤتمر مكافحة العنصرية، وضرورة مناقشتها مهما كان موقف أميركا، ومهما بلغت تهديداتها بمقاطعة المؤتمر، لأنّ التسامح أو التساهل تجاه أميركا وإسرائيل لن يغير موقف أو سلوك أيّ منهما، إذ تعتبران ذلك موافقة أو ضعفاً، وسوف يستمران في سياسة الابتزاز والإيغال في الاستغلال والعنف.

أما لماذا تسرف أميركا في هذا الحماس للدفاع عن الصهيونية، وأكثر من أيّ وقت سابق، فلأن العرب أصبحوا الآن أكثر إذعاناً وامتثالاً لما تريد؛ ولأن الآلة الإعلامية والمالية اليهودية أكثر انتظاماً ومثابرة، وبالتالي أكثر تأثيراً؛ ولأن بوش بحاجة إلى الدعم والتأييد، خاصة من الكونغرس والصحافة لتنفيذ مشاريعه، بعد أن فقد الأغلبية في مجلس النواب، وأصبح تحت رحمة الذين تسيّرهم الآلة الصهيونية.

إنّ مؤتمر دوربان مجال للاختبار ومؤشر لاتجاهات المستقبل، وعلى العرب أن يثبتوا، ولو لمرة واحدة، أنهم قادرون على أن يقولوا لأميركا: لا.

2001/8/8

العلاقات الأميركية - الإسرائيلية: إلى أين؟

يخطئ من يظن أن ما يميز العلاقات الأميركية - الإسرائيلية من قوة واضطراد النمو يعود إلى تقصير العرب في الدعاية أو العلاقات العامة، وبالمقابل تفوّق اليهود في توضيح مواقفهم وسياساتهم، وإقامة سلسلة من الروابط والعلاقات تؤدي إلى كسب التعاطف من قِبل أوساط متزايدة في المجتمع الأميركي.

مثل هذا الظن الذي يلاقي حضوراً في بعض الأوساط العربية، ويرتب تالياً مجموعة من الأفكار والسلوك، ويطالب برصد مبالغ إضافية وتكليف عناصر بشرية من أجل تجاوز الفروق بين الطرفين، العربي واليهودي، في مدى تأثيره على الرأي العام الأميركي. تتحمس لهذا الظن جهات عربية معيّنة لبعض الوقت، لكن النتائج تكون أغلب الأحيان سلبية، ودون الحد الأدنى الذي يوازي الجهد والإنفاق، مما يؤدي إلى خيبة أمل، والشعور أن العربة ما تزال أمام الحصان لا خلفه مما يقتضي إعادة النظر المرة تلو الأخرى للوصول إلى نتيجة

ملموسة وبالتالي إلى تعزيز الموقف العربي.

لا شك أن هناك تقصيراً عربياً كبيراً، وبعض الأحيان فاضحاً، إذ في الوقت الذي استطاعت مجموعات عرقية ولونية عديدة أن تكوّن لنفسها حضوراً متميّزاً ومتزايد القوة والنفوذ في الولايات المتحدة، من خلال تنظيمها ووضوح مطالبها وعلاقاتها، وأيضاً قدرتها على التغلغل في المجتمع الأميركي من حيث الفهم والتأثير، فإن المجموعات العربية، رغم كثرة عددها وانتشارها، ظلّت هامشية، ومعزولة، وبالتالي محدودة الدور والأهمية، وأصبحت الغالبية العظمى منها تميل إلى الاندماج الكلي في المجتمع الجديد، متخلّية عن جذورها وعن روابطها، الأمر الذي يقود إلى ضعف تأثيرها، خاصة وأن القضايا العربية التي يمكن أن تشكل رافعة إذا كانت في مرحلة النهوض، تتحول إلى كابح يقود إلى تغييب الهوية وإنكار الروابط بذوي القربى، الأمر الذي يجعل الهمّ الشخصي والنجاح الفردي بديلاً عن الهوية المشتركة والهمّ العام.

في السنوات الأخيرة، ونتيجة مبادرات لا تزال فردية في أغلب الأحيان، بدأت تتكون روابط عربية هشّة تحاول أن يكون لها حضورها وتأثيرها، خاصة من خلال الانتخابات. لكن هذه المبادرات لا تزال في بدايتها وتفتقر إلى وجود العمود الفقري، كما أن المجموعات الأخرى قطعت هذه المراحل منذ وقت مبكر، وأصبحت تحتل مواقع في صناعة الرأي العام وفي قيادته، ولعل اللوبي اليهودي، الذي يتمركز في مجالات المال

والإعلام والجامعات ومراكز الأبحاث، ومواقع صنع القرار، في مقدمة المجموعات، خاصة وأن المجموعة اليهودية تعتمد على معرفة وثيقة بالمجتمع الأميركي، وتلك مفاتيح التعامل معه، ولديها من التنظيم والقدرة والدأب ما يمكنها من ذلك.

ومع ذلك فإن طبيعة العلاقة بين أميركا وإسرائيل تستند إلى مجموعة من الروابط تتجاوز اللوبي اليهودي، فالعهد القديم من الكتاب المقدس يعني الكثير للبروتستانت، وهم الأغلبية في الولايات المتحدة، وقد عُمل الكثير من اليهود، ومنذ وقت مبكر، لكي تعتبر هذه الأرضية قاسماً مشتركاً بين الطرفين.

يضاف إلى ذلك إن إسرائيل تُعتبر بالنسبة لأميركا القاعدة الأمامية المتقدمة، من حيث كونها الأداة الضاربة ووسيلة التأديب والترتيب للمنطقة، كما تعتبر مرصداً للمراقبة والتنصت على أجزاء عديدة من العالم، في آسيا وأفريقيا وقسم من أوروبا، مما يضاعف من أهمية هذا الدور وجود جاليات يهودية مقيمة وملمّة بأحوال هذه البلدان، مما يسهّل عليها معرفة أدق التفاصيل وأكثر القضايا خفاءً، وارتباط هذه الجاليات بإسرائيل، وبالتالي تحويل ما تملك من معلومات وعلاقات لإسرائيل، التي تستطيع بيعها أو مبادلتها، وقد اتضح هذا الدور بجلاء أثناء الحرب الباردة، وما لعبه اليهود في تخريب التجربة الاشتراكية.

ولا بد من الإشارة أيضاً إلى طبيعة النظم الاقتصادية والسياسية المطبقة، والتي تجعل إسرائيل النموذج الأميركي في

منطقة الشرق الأوسط، مما يستدعي تزكية هذا المشروع الاستثماري والدفاع عنه وجعله أيضاً أداة تحدٍّ للأنظمة العربية التي يؤخذ عليها الكثير من قِبل الغرب، خاصة وأن اليهود بعد الاضطهاد الذي تعرضوا له من قبل النازي لا يبغون الآن كما يدّعون أكثر من وطن، ولدى العرب من الأراضي ما يكفي لاستيعاب الفلسطينيين، ولذلك من حق اليهود العودة ومن واجب الغرب تأمين هذه العودة والدفاع عنهم!

إن العلاقة الأميركية - الإسرائيلية من التداخل والعمق بحيث لا يمكن تفسيرها بعامل واحد، او اعتبارها عرضية أو قابلة بسهولة لإعادة النظر. ومما يزيد الآن في قوة هذه العلاقة أن اليهود أصبحوا عنصراً أساسياً في السياسة الداخلية الأميركية، وأصبحوا شديدي التأثير على هذه السياسة.

وضعٌ مثل هذا يقتضي أن تكون المصالح العربية - الأميركية المدخل الأساسي لتصحيح هذه العلاقات، على الأقل لينظر الطرف الأميركي إلى ما سوف يترتب من نتائج فيما إذا استمرت العلاقات الأميركية - الإسرائيلية هكذا، وفيما إذا استمر الانحياز الأميركي الفاجر والمتحدي، والذي تجاوز جميع الحدود.

2001/9/5

أن تظهر الحقيقة متأخرة خير من لا تظهر

من أبسط قواعد الكشف عن الجريمة، أية جريمة، أن يسأل: من المستفيد من وقوع الجريمة.

هذا الخيط يوصل، أغلب الأحيان، إلى المجرم الحقيقي. لكن بمقدار ما يحرص المحقق على توجيه هذا السؤال ومتابعته، فإن المجرمين، لفرط ما ووجهوا بهذا السؤال، يحاولون إخفاء الفاعل الحقيقي، ويلجأون إلى التمويه والتضليل، لعلهم يصلون في النهاية إلى قطع الطريق وتسجيل الجريمة ضد مجهول..

والجريمة بمقدار حجمها وأهميتها تكون عناصرها أكثر تعقيداً، وبالتالي أكثر صعوبة في اكتشاف الفاعلين والأدوار والدوافع. فماذا إذا كان القائمون ببعض الجرائم أناساً محترفين، وإذا عملوا لحساب جهات نافذة؟ عندها وفي حالات مثل هذه يتم التستر على جرائم كهذه، ويُسدل عليها النسيان إلى أن تغيب من الذاكرة. هكذا انطوت جرائم كثيرة،

لم يعرف فيها الفاعلون، وإذا عرفوا لم تعرف الدوافع، وإذا عرف الدافع، يتكفل الزمن بمحو كل شيء!

هذه هي القاعدة في حالات كثيرة، ولعل مقتل الرئيس الأميركي، جون كندي أبرز مثال على ذلك، إذ رغم أن عملية القتل جرت تحت الأضواء، وسجلها التلفزيون بالصوت والصورة، وقبض على من اعتبر القاتل، فإن قاتلاً آخر «تبرع» كي يتخلص من القاتل الأول، وأيضاً تحت أضواء الكاميرات وبوجود مئات الناس. ورغم أن لجنة تشكلت للتحقيق، واستدعت هذه اللجنة عشرات الشهود، وسودت آلاف الصفحات كاعترافات وأقوال الفاعلين والشهود، فقد انتهت إلى تسجيل الجريمة ضد مجهول، ولا تزال الجريمة كذلك إلى الآن!

فإذا كانت جريمة مقتل رئيس الولايات المتحدة انتهت بهذا الشكل، فإن كثيراً من الجرائم الأقل أهمية انتهت بسرعة أكبر، وضد مجهول أيضاً. وهكذا انطوت من الذاكرة، ولم يعد يذكرها حتى الذين كانت لهم علاقة بها!

انريكو ماتي، اسم كان له دوي في مطلع الستينيات من القرن العشرين، باعتباره رئيس شركة ايني البترولية الإيطالية، والذي كان يشكل تحدياً واختراقاً لشركات البترول الأميركية والبريطانية، سواء من حيث الشروط التي يعرضها على البلدان المنتجة أو من حيث الآفاق التي تتولد من وجوده كمنافس، خاصة وأنه يملك أسطولاً للنقل، إضافة إلى المصافي

والأسواق، الأمر الذي كان يمكن أن يقلب الصيغة البترولية التي كانت سائدة، وبالتالي يخلق متاعب وإشكالات قد يصعب معالجتها. وهكذا أصبح وجوده متعباً و لابد من التخلص منه!

في تشرين الأول عام 1962 تسقط طائرة انريكو ماتي، وينتهي الرجل، ويقال حينها إن القدر خدم الشركات البترولية الأميركية والبريطانية بأن أراحها من هذا المنافس!

ورغم التحقيقات التي أجريت لمعرفة أسباب الحادث الذي أودى بحياة الرجل ومساعديه، فقد انتهت التحقيقات إلى نتيجة بسيطة: القضاء والقدر. سجل الحادث هكذا وطوي الموضوع.

أخيراً، بعد مرور أربعين سنة تقريباً، جاء فرانشيسكو دي كارلو، عراب المافيات التائب، وكي يريح ضميره قبل لقاء ربه، اعترف من ضمن اعترافات أخرى أيضاً، أن عصابته، وبالاتفاق مع المخابرات المركزية الأميركية ولحسابها، تولّت تصفية ماتي!

لو أن كل مجرم، ولكي يلقى وجه ربه دون ذنوب، أو بأقل قدر من الذنوب، يقوم بالتوبة أولاً، وبالاعتراف بما اقترفت يداه بعد ذلك، لو أن ذلك حصل لانكشفت جرائم كثيرة، ولعرف الناس الكثير عن الجهات والأسباب والدوافع التي وراء تلك الجرائم، والتي سجلت ضد مجهولين.

قد لا تشفع اعترافات فرانشيسكو دي كارلو له، ولا تمحو

جرائمه، لكن سيكون لديه ما يقوله للفائدة والعظة، وسوف يعيد لدائرة الضوء المجرمين الحقيقيين، وسوف يشار إليهم ليس بالإصبع وحده وإنما بالقبضة كلها باعتبارهم الفاعلين الأصليين مع إيضاح أن الآخرين كانوا مجرد أدوات.

من أصدقاء كلينتون

من الأثرياء الجدد الذين قفزوا بسرعة قياسية من بداية السلم إلى نهايته: فلادمير غوسينسكي. فهذا الرجل الذي اعتُقل في آخر العهد السوفياتي لأنه يتعاطى بيع العملة الصعبة في السوق السوداء، ما لبث أن وافق على التعاون مع البوليس، بعد سنوات في السجن، والتحق بالجهاز.

ومع التغيرات العاصفة التي حدثت في الاتحاد السوفياتي، ومن خلال العلاقة مع سادة الكرملين الجدد، خاصة يلتسين، ركز غوسينسكي جهده وعبقريته في مجالات محددة: أن يكون في خدمة السادة الجدد، بأن يدير مصالحهم المالية وأن ينمّيها، وأن يهتم بالأمور المصرفية من خلال إنشاء سلسلة من البنوك الداخلية، والارتباط مع بنوك خارجية، لتأمين مرونة عالية في تسديد نفقات العاصمة والوفاء برواتب الموظفين وخدمة الأمور العاجلة للدولة. أما المجال الثالث الذي ركز عليه غوسينسكي فهو السيطرة على الإعلام، عبر إنشاء محطات

البث التلفزيوني وسلسلة من الصحف والمجلات المركزية والإقليمية، واحتكار البث والتوزيع في هذا المجال.

لقد استطاع هذا «العصامي»، وخلال بضع سنين، أن يصبح واحداً من أبرز القوى المقررة في الاتحاد الروسي؛ أكثر من ذلك: صارت له الكلمة الأولى في الكرملين، خاصة بعد أن غرق يلتسين في الخمر والمرض والفضائح، وأصبح بحاجة إلى الحماية وإلى الدعاية. الأمر الذي تولاه غوسينسكي، لكن تلقّى مقابله امتيازات كبيرة، على شكل أموال سائلة أو أسهم في الشركات الرابحة التي تمّ بيعها، خاصة في مجال البترول والكهرباء.

ولكي يُحكم غوسينسكي سيطرته، ومن أجل أن يربط الداخل بالخارج، لم يكتف بأن يوظف جزءاً من الأموال في أوروبا وأميركا، سواء أكانت أموالاً له أو لسادته، خاصة يلتسين وعائلته، وإنما قام أيضاً بتأسيس ثم ترؤس المؤتمر اليهودي في روسيا، وأصبح نائباً لرئيس المؤتمر اليهودي العالمي، وحصل على الجنسية الإسرائيلية، وقام بتوظيف جزء من أمواله وعلاقاته في إسرائيل. وهكذا أمّن الحماية لنفسه من الداخل والخارج، وأصبحت المصالح متساندة ومتبادلة بحيث تؤدي إلى تعذر الإطاحة به، أو على الأقل صعوبة ذلك، فيما لو تغيرت الظروف.

لقد حصل شيء من هذا حين تعذر على يلتسين الاستمرار بالسلطة، وبالتالي اضطرّ إلى التنحي. إذ اضطر غوسينسكي

أيضاً، ونتيجة صفقة، أن يغادر الاتحاد الروسي للإقامة في الخارج، خاصة في أسبانيا. لكن ما إن غادر، وبدل أن يوفي بالالتزمات التي تعهّد بها، تخلى عن كل اتفاق، وضرب بكل الشروط عرض الحائط، الأمر الذي اضطر سلطة الكرملين إلى ملاحقته عن طريق الأجهزة القضائية الدولية، وبموجب تهم ثابتة نتيجة الملاحقة، وبحكم العلاقات والمصالح والتنسيق، لم تبقَ جهة دولية إلا وتجندت من أجل الدفاع عن غوسينسكي، والتأكيد على براءته، وأن مواقف الكرملين كيدية وبهدف الإساءة إلى هذه الشخصية المميزة، خاصة بعد الصفات الجديدة التي اكتسبها، وتحديداً صفة رئيس المؤتمر اليهودي العالمي، الأمر الذي جعل مثل هذه الملاحقة تختزل بتهمة محددة: معاداة السامية!

حين جاء رجال البوليس الأسبان لإلقاء القبض على غوسينسكي، تنفيذاً لمذكرة الجلب القضائية حول تهم عديدة، كان الرد الوحيد الذي لم يتعب غوسينسكي من ترديده: «أنا صديق كلينتون»، الأمر الذي يستوجب وقف أو إنهاء الملاحقة، لكن يبدو أن البوليس، في أماكن أخرى كثيرة، لا يعرف كل الرؤساء بنفس المقدار، أو لا يعاملهم بنفس الطريقة، مما ترك الأمور مفتوحة على كل الاحتمالات!

الآن.. وكلينتون ينسحب إلى الظلال، يعجب الإنسان كيف كان قلب هذا الرئيس كبيراً... ويعجب أكثر كيف أن اليهود احتلوا هذا القلب من البداية إلى النهاية، وما كانت

لوينسكي إلا إحدى العابرات، وكان أيضاً ريتش، وكان غوسينسكي، وسوف تكشف الأيام القادمة الكثيرين من الآتين أيضاً ومن نفس الصنف.

14/ 3/ 2001

آخر مآثر كلينتون

حتى اللحظة الأخيرة، قبل مغادرته للبيت الأبيض، لم يتخلَّ بيل كلينتون عن الصفات الحميدة الكثيرة التي ميزت رئاسته أو ميزته كشخص! من جملة تلك الصفات: إنصاف المظلومين وأيضاً العفو عند المقدرة. ونكتفي هنا بالإشارة إلى تأخره في استعمال «حقه» الرئاسي في العفو عن بعض المدانين والملاحقين حتى الساعات الأخيرة من فترة حكمه في البيت الأبيض.

تجاوز عدد الذين شملهم العفو 140 شخصاً، كان ضمنهم أخوه غير الشقيق، روجر، الذي أدين سابقاً بحيازة وتعاطي المخدرات، والاتجار بها. وكان ضمن الذين شملهم العفو أيضاً: مارك ريتش.

ومارك ريتش، لمن لا يعرفه، أحد أبرز الأغنياء اليهود، وقد تخلى عن جنسيته الأميركية قبل عقدين من الزمن، وحصل على الجنسية السويسرية، حيث يقيم الآن، إضافة إلى الجنسية

التي يحملها منذ وقت مبكر. والسبب في تخليه عن الجنسية الأميركية والهرب من أميركا الأحكام القضائية التي صدرت بحقه ثم التهم التي وجهت إليه، وقد بلغ عددها، حتى الآن، خمسين قضية وتهمة، من ضمنها: التهرب من الضرائب، وتبييض الأموال، والاتجار بمواد غير مشروعة أو مع بلدان معادية، الأمر الذي جعله يتخذ من سويسرا مقراً لإقامته، باعتبار أن قوانينها أكثر مرونة وسخاء في التعامل مع الأموال وأصحاب الأموال!

أما امبراطورية ريتش المالية والتجارية فإنها تغطي القارات الخمس، وتصل قيمة أعماله إلى ما يزيد عن ثلاثين مليار دولار، وتتناول تجارته سلعاً عديدة ومتنوعة، من ضمنها تجارة الأسلحة والنفط والمواد الأولية، إضافة إلى تنفيذ المشاريع، بما في ذلك تعهد الحروب وإثارة الأزمات، وأيضاً إقامة الشبكات على أكثر من مستوى وفي أماكن عديدة، لكي تكون يده ولسانه وعينه في الأماكن والأوقات المناسبة من أجل تنفيذ الصفقات الكبرى التي يكلف بها.

يستمد ريتش قوته ونفوذه من إمكانياته المالية أولاً، ومن علاقاته بمراكز القرار في عواصم عديدة، نتيجة المعلومات والخدمات التي يتبادلها مع هذه المراكز، والفوائد التي تعود على الطرفين والحماية التي يؤمنها كل طرف للآخر بحكم هذه العلاقة.

يقول أحد المتحدثين السابقين باسم البيت الأبيض إن

حكومة إسرائيل تعتبر ريتش حليفاً أساسياً لها، لأن الخدمات التي قدمها إليها، ولا يزال، لا تقدر بثمن، إذ بالإضافة إلى الدور الفعال في نقل الفلاشا من أثيوبيا عبر السودان إلى إسرائيل، فإن علاقاته بمراكز القرار تمكنه من الحصول على معلومات قابلة للتسويق لأكثر من جهة وبمبالغ خيالية، هذا علاوة على الخدمات والتبرعات التي تعوّد تقديمها لجهات عديدة، تعبيراً عن الكرم والود والشعور الإنساني!

ريتش الذي حكمته إحدى محاكم نيويورك منذ عام 1983، والملاحق منذ ذلك الوقت، وغير القادر على العودة أو زيارة الولايات المتحدة، وظف عدداً غير قليل من علاقاته وصداقاته من أجل إنهاء هذه القضية. ورغم مرور عدد من الرؤساء الأميركيين منذ أن بدأت ملاحقته فلم يستعمل أي من هؤلاء الرؤساء حقه الرئاسي في العفو عنه، أو في اعتبار قضيته مجرد قضية مدنية يمكن أن تسوى مع دائرة الضرائب.. ظل الأمر كذلك إلى أن تولى كلينتون حسمها، وفي الساعات الأخيرة من ولايته... وقيل أيضاً إنه فعل ذلك بعد انتهاء، ولايته!

طبيعي لم تبدأ معالجة هذه المشكلة في الساعات الأخيرة، كما لم يتم تداركها في تلك الساعات، وإنما تم التعامل معها منذ وقت مبكر، وبأسلوب مباشر وآخر غير مباشر، إذ بالإضافة إلى الضغط عليه، فإن الأسلوب الآخر، غير المباشر، لم يكن اقل دوراً وتأثيراً، ومن جملة ما تضمنه هذا الأسلوب:

الاستعانة ببعض النساء في «إقناع» الرئيس وزوجته هيلاري، خاصة أثناء انتخابات نيويورك، ونجاح هيلاري فيها، والتبرع السخي لهذه الحملة، وأيضاً التبرع لإقامة مكتبة كلينتون التذكارية، علاوة على «هدايا» أخرى.

وباعتبار أن كلينتون ذو قلب كبير، وضعيف إزاء الهدايا ولا يقوى إلا على رد الجميل، ولكي لا يترك مجالاً للتدخل أو الاعتراض، فقد استعمل حقه الرئاسي في آخر لحظة واصدر عفوه عن ريتش.

الآن... يناقش مجلس النواب والشيوخ في اميركا ما اذا استعمل كلينتون حقه الرئاسي في العفو في الوقت المناسب ام بعد فوات هذا الوقت، لننتظر كي نرى باقي فصول هذه المسرحية الاميركية الطويلة!

22/ 2/ 2001

هيلاري بين الماضي والمستقبل

تعرض في مزاد علني على الانترنت الأطروحة الجامعية التي أعدتها الباحثة الجامعية هيلاري كلنتون عام 1969، وتتناول الأطروحة اليسار الراديكالي، والدور الايجابي الذي يمكن أن يلعبه للارتقاء بالمجتمع.

يقدر المتابعون أن يتجاوز الرقم الذي يحققه المزاد الثلاثين ألف جنيه استرليني، وهذا ناشئ ليس من أهمية الأطروحة، ولا من ما تقدمه من جديد أو هام، وإنما من أهمية الباحثة طوال السنوات الثمان الماضية، وما ينتظرها من مستقبل أيضاً!

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن: لماذا غيبت الرسالة طوال الفترة منذ تحضيرها عام 1969 وتظهر فقط الآن؟ وإذا كان للباحثة أهمية أو دور فإنه يتمثل بالموقع الذي شغلته كسيدة أولى حين احتلت البيت الأبيض إلى جانب زوجها طوال ثماني سنوات، أما وقد انقضت هذي السنوات، ولم تعد الباحثة أكثر

من زوجة رئيس سابق، فإن هذا السؤال يحتاج إلى تأمل وتدقيق قبل المغامرة بالإجابة.

لعل أول الإجابات المفترضة أن الأطروحة الجامعية اختفت أو أخفيت بشكل متعمد حين بدأت «الباحثة» في ارتقاء سلالم المجد والشهرة إلى جانب زوجها، كلينتون، أولاً في أن يكون حاكم ولاية اركنسو، ثم في الاستعداد للوصول إلى البيت الأبيض، وكان من ضرورات تحقيق هذا الطموح: إبعاد أية شبهة لها صلة باليسار، سواء أكانت متعلقة به شخصياً أو بأي واحد من فريقه، ومن باب أولى زوجته، وهكذا غيبت الأطروحة الجامعية، ولم يعد أحد لذكرها، مما سهل الوصول إلى منصب حاكم الولاية ثم البيت الأبيض.

أما أن تظهر الأطروحة الآن، فليس باعتبارها جزءاً من التاريخ الذي يراد استكماله، وإنما لكونها جزءاً من الصراع الذي بدأ بالتنافس على مقعد مجلس الشيوخ عن ولاية نيويورك، والذي يفتح أبواباً عريضة على المستقبل، بما في ذلك احتمال الوصول إلى منصب الرئاسة، وبالتالي فإن خصوم هيلاري يريدون إغراقها بالماضي، بحيث يكون هذا الماضي عبئاً عليها، وهذا ما فعله لازيو، منافسها على مقعد نيويورك، حين كشف عن الأطروحة، وكشف بالتالي عن جزء من ماضي هيلاري كلينتون! لعله يمنع فوزها بالمقعد المذكور، ويحول دون أن تكون مرشحة الحزب الديمقراطي للرئاسة عام 2004.

لكن هذه المرأة تتمتع بصفات مميزة، لعل أبرزها: الشهوة

غير المحدودة للمال والسلطة، ثم الطموح غير المحدود لأن تتجاوز الكثير من الرجال، وأن تكون هي نفسها لا مجرد ظل لزوجها، وهذا ما دعاها لأن تتصدى ومنذ البداية لقضايا كبرى، مثل قضية الضمان الصحي وقضية التعليم، وأن يكون لها حضور خاص ومميز، بما في ذلك أن يكون لها فريق عملها الخاص بها، والعلاقة المباشرة بالإعلام، والاهتمام بالعلاقات العامة.

اعتماداً على هذه النظرة، ومن خلال تبني هذا السلوك، فإن الفضيحة التي عصفت بالبيت الأبيض، «علاقة كلينتون بلوينسكي»، كان من شأنها أن تهدم أي بيت، وأن تنهي أية علاقة زوجية، لكن هيلاري احتملتها ثم تجاوزتها، رغم الحرج والجرح الذي خلفته، فعلت ذلك ترجيحاً للمصالح والأهداف التي تريد الوصول إليها، خاصة حين قررت أن تترشح عن مدينة نيويورك.

إن سلوك هذه السيدة، ومنذ البداية، حين اعتبرت اليسار الراديكالي طريقاً واحتمالاً، ثم حين راهنت على كلينتون، بداية كحاكم لولاية اركنسو ثم كرئيس للولايات المتحدة، رافضة ما عرض عليها من مناصب في إطار اختصاصها، وحين وضعت إقدامها وكلينتون في الولاية الصغيرة ثم في الرئاسة الأولى، أدركت أن الطريق أمامها سالك شريطة أن توثق علاقاتها بمصادر القوة والنفوذ، وهذا ما جعلها تتخلى عن الأفكار والمواقف التي أعلنتها في وقت من الأوقات وتتبنى

غيرها، فعلت ذلك دون حرج ودون أن يرف لها جفن، لأن الأفكار والمواقف لا تنبع من القناعة وإنما من المصلحة، أي ما يخدم ويساعد في الوصول إلى هدف معين. وهذا ما يفسر كيف تحولت بمقدار مائة وثمانين درجة تجاه القضية الفلسطينية، إذ بعد أن كانت تشارك بأعياد العرب والمسلمين وتتقرب منهم، وتقبل تبرعاتهم، وتلتقط الصور مع القادة الفلسطينيين، فإنها، بعد أن رشحت نفسها لمجلس الشيوخ عن مدينة نيويورك، والتي يشكل اليهود 12%من سكانها، ويفوق نفوذهم فيها هذه النسبة بكثير، من خلال الصحافة وبيوت المال، فقد تنكرت لمواقفها السابقة، وبدأت تُزايد على الحكومة الأميركية ذاتها من حيث ضرورة نقل السفارة إلى القدس، وضرورة وقف المعونات للفلسطينيين، وحتى معاقبتهم فيما إذا أعلنوا الحكومة من طرف واحد، كما أعادت التبرعات التي تلقتها سابقاً من الجالية العربية، وتنكرت بالكامل لكل ما هو عربي أو مسلم، أي أنها أصبحت يهودية أكثر من الحكومة الأميركية، وأكثر من يهود نيويورك.

والآن، في إطار الاستعداد للرئاسة الأولى عام 2004، ولأن الإعلام هو الذي يخلق الفرص ويعزز الاحتمالات، فإن الارتماء في أحضان الحركة الصهيونية هو الطريق الذي يساعد في الوصول، وهذا ما تفعله هيلاري الآن.

2001 /6 /12

حرب ضد الإرهاب أم من أجل المصالح؟

بتراجع تأثير الصدمة، بعد الضربة التي وجهت لمركز التجارة العالمي والبنتاغون، أخذت الإدارة الأميركية تعيد ترتيب أوراقها وما يجب عليها أن تفعله لمواجهة هذا التحدي، ليس كردّ فعل عصبي، استجابة للرأي العام الأميركي الذي بلغ انفعاله بما حدث حداً كبيراً، وقد عبّر عن ذلك بالموقف المعادي تجاه العرب والمسلمين الأميركيين، حصل نتيجة التعبئة النفسية التي وصلت درجة غير مسبوقة عبر وسائل الإعلام المرئية والمقروءة، وبتحريض إسرائيلي مباشر، مما اضطر الإدارة للتدخل لوقف، أو للحد من، هذه الموجة التي يمكن في حال استمرارها أن تمزق المجتمع الأميركي، وأن تسلب المواطنين، كافة المواطنين، جزءاً من المزايا التي يتمتعون بها حالياً، من حيث الحريات والتعددية والتسامح، كما من شأن هذه الموجة لو استمرت أن تفسد أو تعرقل العلاقات العربية - الإسلامية مع أميركا، وهكذا رأينا المواقف التي اتخذها الرئيس وكبار رجال الإدارة تجاه المواطنين العرب

والمسلمين في الولايات المتحدة، في محاولة لاسترضائهم وكسب ولائهم من جديد.

إن الرغبة بالانتقام، رغم كونها أحد الدوافع لما ستفعله الولايات المتحدة ضد أفغانستان وابن لادن، تحمل في أحد وجوهها معنى استعادة الهيبة وردّ الاعتبار، لكن لا تقتصر عليهما وحدهما، لأن المصالح وما سوف يعود على الولايات المتحدة من فوائد هي المقياس الذي تعتمده في التعامل مع الآخرين.

أميركا التي كانت، إلى فترة قصيرة سابقة، راضية عن طالبان، أو على الأقل لم تكن تناصبها العداء؛ وكذلك الحال، وإن بمقدار أقل، بالنسبة لابن لادن، شجعت شركاتها النفطية على الاستثمار في مناطق آسيا الوسطى، وكانت تخطط لإمرار خطوط النفط والغاز عبر أفغانستان. أما ابن لادن فلم يكن عدواً، أو بالأحرى كان صديقاً إلى أن انسحب الاتحاد السوفياتي وسقط المعسكر الاشتراكي، عندها، ومن أجل خلق عدو جديد يستقطب الغرب، صُوِّرَ الإسلام، خاصة الأفغاني، كعدو، واعتبر ابن لادن، المدعوم من طالبان، الشخصية والرمز الذي يعبّر عن ذلك، وتأكد هذا بعد أن اتهم ابن لادن بأنه وراء الانفجارات التي أصابت سفارتي الولايات المتحدة في أفريقيا.

أما بعد أحداث نيويورك وواشنطن، فقد حانت الفرصة لكي تشرع الولايات المتحدة بتنفيذ الخطة التي كانت تعدّ لها

منذ أن سقط المعسكر الاشتراكي، وكانت تتحيّن الفرص وتهيّئ المناخ لتبدأ التنفيذ، وهكذا جاءت الظروف الجديدة، لتبدأ في ذلك دون إبطاء.

وباعتبار أن الحرب التي تعدّ لها الولايات المتحدة الآن ذات طبيعة خاصة، إذ إنها موجهة ضد أفغانستان، وبهدف التخلص من طالبان وابن لادن، فهي تختلف عن حروب غيرها، لأن ليس فيها خصم واضح، فالخصوم المفترضون: طالبان وابن لادن، لن يحاربا وجهاً لوجه، نظراً لعدم تكافؤ القوى والأسلحة، ثم لأن الميزة التي يتمتع بها هذان الخصمان، وما يشعرهما بالتفوّق، أنهما يخوضان حرب عصابات، الحرب التي لا ترغب فيها أميركا، ولذلك فإن الحرب بين الطرفين سوف تقتصر على القصف المكثف من أميركا وتجنّب المواجهة من الطرف الآخر. وقد يتخلل ذلك عمليات إنزال في أماكن معيّنة تقوم بها قوات مرتزقة بقيادة أميركية، لكن ليس من شأن مثل هذه العمليات أن تغيّر، وإن ترافقت مع خسائر جسيمة، خاصة بالطرف الأفغاني الذي ليس له حليف سوى الطبيعة من ناحية المناخ ومن ناحية التضاريس، مما يعني في النتيجة أن حرباً مثل هذه ستطول، وسوف تأخذ أشكالاً متعددة، بما في ذلك العمليات السوداء، واعتماد منظمات الجريمة المنظمة، والاستعانة بالمرتزقة، وربما إقامة صيغ نظام بديل.

ولأن أميركا تريد أن تنفرد بالسيطرة، وتخص نفسها بكامل

الفوائد والنتائج التي تترتب على خوض حرب تعتبر نفسها فيها الجانب الأقوى، بل المتفوق، وفقاً لمقاييس الحرب الكلاسيكية، فإنها ليست بحاجة إلى شركاء فعليين. صحيح أنها وضعت جميع الدول أمام خيار صعب، إما أن تكون هذه الدول معها أو مع الإرهاب، وبالتالي فإن الحياد غير مقبول في هذه الحرب، إلا أنها حررت نفسها في أن جعلت حربها تحت مظلة الأمم المتحدة، أو امتداداً لحلف الناتو. والولايات المتحدة وحدها تحدد ما تطلبه من الدول الأخرى. وهذه الطلبات متفاوتة وقد تختلف أو تتطور تبعاً للنتائج التي سوف تترتب.

معنى ذلك أن أميركا، في هذه المرحلة على الأقل، لا تريد إقامة تحالف حقيقي لمواجهة الإرهاب، كما كان الأمر في حرب الخليج الثانية مثلاً، وإنما تريد تأييداً من الدول الأخرى، بهدف كسب الدعم والمشروعية لكل ما تتخذه من خطوات، دون أن تخضع للمحاسبة أو للمراجعة، ودون أن يكون لها شركاء يقاسمونها المغانم، وبهذه الطريقة تنفرد تماماً في السيطرة، وفي تنفيذ خططها، وفي أن تكافئ وتعاقب تبعاً لما تعتبره أكثر ملاءمة لمصالحها، وهكذا تستطيع في النهاية إحكام سيطرتها، خاصة على الدول المنافسة، تحديداً على الصين والاتحاد الروسي، كما تتمكن من إعادة ترويض الهند وإيران وباكستان من خلال التهديد والحصار. أما بالنسبة لأوروبا الغربية واليابان فسوف تتحكم بهما من خلال تحكّمها بالنفط،

سواء نفط الشرق الأوسط أو نفط دول آسيا الوسطى. وهكذا تهيّأت، نظرياً، المناخات والشروط لأن تنفرد الولايات المتحدة بقيادة العالم، لكن، وحتى الوصول إلى ذلك، فإن مفاجآت كثيرة تتربص بكل الأطراف، ويمكن أن تغير في المسارات ثم في النتائج، ولعل الفوضى والاضطرابات من الصفات الأساسية التي ستميّز المرحلة القادمة.

2001/10/6

وحدة العرب تحدد الموقف الأميركي

لدى كثيرين في المنطقة العربية اعتقاد سائد أن استلام الجمهوريين للسلطة في الولايات المتحدة معناه أن الحزب الأقرب إلى العرب، الأكثر تفهماً لقضاياهم، يمكن أن ينصفهم، وبالتالي فإنه لا يتخذ مواقف وسياسات تضرهم أو منحازة للطرف الآخر، أي إسرائيل واللوبي الصهيوني. هذا الاعتقاد ناشئ، ربما، نتيجة ارتباط الجمهوريين، منذ وقت مبكر، بصناعة النفط، الداخلية والخارجية، وبالتالي وجود علاقات بين هذا الحزب وبين بلدان نفطية وحكامها، هذا علاوة على النزعة المحافظة التي تميزه مقارنة بالديمقراطيين.

بعض الأحداث التي وقعت في المنطقة العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، خاصة العدوان الثلاثي على مصر، عزز، جزئياً، هذا الاعتقاد، إذ إن موقف ايزنهاور الذي شجب العدوان، ومن ثم دعا إلى إنهائه، أكد هذه « القرابة » بين الجمهوريين والمنطقة العربية.

أما الديمقراطيون الذين كانت لهم أولويات وبرامج مختلفة، وكانوا تحت تأثير قوى وعوامل من نمط آخر، محلية بالدرجة الأولى، وفي الولايات المتحدة على وجه التحديد، فقد ظلت صلاتهم بالمنطقة العربية اقل وخاضعة لعوامل متغيرة.

مع كل موجة، تقدم يحرزها اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، كانت العلاقات بين هذا اللوبي والحزب الديمقراطي تزداد وتقوى، وكان هذا اللوبي يدفع لتوثيق العلاقات أكثر فأكثر إلى مزيد من التغلغل في دوائر التخطيط وصنع القرار، وتالياً إلى المزيد من الارتباط والتنسيق مع إسرائيل، الأمر الذي خلق الكثير من التداخل، ولعل أوضح صورة هو ما حصل في إدارة كلنتون الأخيرة، فقد كان معظم الأشخاص الأساسيين في هذه الإدارة يهوداً، أو على صلة باللوبي اليهودي خاصة الأشخاص الذين لهم إشراف وقرار في ما يتعلق بقضية الشرق الأوسط. يضاف إلى ذلك قوة الإعلام والدور الذي يمارسه في خلق القناعات والمواقف لدى صانعي القرار، ومدى النفوذ اليهودي الصهيوني في هذا المجال. وأخيراً القناعة التي تولدت لدى كلينتون بأنه «رجل تاريخ» وأنه مؤهل لكي يلعب دوراً لموازنة المخاطر والفضائح التي ميزت رئاسته الثانية... كل هذه الاعتبارات جعلت قضية الشرق الأوسط تحتل المرتبة الأولى في التنافس الرئاسي بين الحزبين، وجعلت الحزبين يتنافسان في تقديم الوعود والتنازلات

لإسرائيل واللوبي اليهودي، وهذا ما يفسر الصراع المحموم خاصة في فترة الانتخابات الأخيرة.

وإذا كان الديمقراطيون قد ذهبوا إلى الحد الأقصى في التنسيق والتكامل مع اللوبي الصهيوني، إلى حد الوصول إلى ترشيح نائب رئيس يهودي، وهذه تحدث لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة، فإن هيلاري كلينتون من أجل الوصول إلى المقعد النيابي عن مدينة نيويورك تجاوزت كل الاعتبارات في إعطاء الوعود، وفي تسخير الرئاسة والإدارة، وفي التنسيق مع اللوبي اليهودي، فقط لتظفر بهذا المقعد، الأمر الذي حوَّل الرئاسة إلى أداة في خدمة إسرائيل واللوبي اليهودي.

الآن، وقد حان الوقت لتنفيذ أو الوفاء بالوعود الانتخابية، ومن أجل أن يجدد الحزب الجمهوري شبابه ونظرته وعلاقاته، خاصة تجاه قضية الشرق الأوسط، ولكي يبدأ بداية جديدة تحرره من التزامات كثيرة سابقة، فقد كانت البداية، أولاً، حين أعلن أنه في حل من الصيغة التي جرى التباحث حولها خلال الفترة الأخيرة من عهد كلينتون، وبالتالي على الأطراف أن تلتقي وتتباحث تمهيداً للوصول إلى أرضية مشتركة، ومواصلة المشوار اعتماداً على هذه الأرضية الجديدة.

واستمراراً لهذا التخلي أخذت الزيارة الأولى لوزير الخارجية أسلوباً استفزازياً، إذ بدل أن تكون زيارة استطلاعية لمعرفة الآراء ووجهات النظر، جاءت محمّلة بمواقف لا يخطئ أحد في قراءة دلالاتها، سواء من ناحية التصميم على نقل

السفارة إلى القدس، أو اعتبار القدس مدينة موحدة وعاصمة أبدية لإسرائيل، ثم التأييد، أو على الأقل السكوت، على قضايا المستعمرات والحدود واللاجئين.

أما زيارة شارون إلى واشنطن، وما تخلل هذه الزيارة من حفاوة واهتمام، والإعلان عن معونات جديدة، وعن دعم واسع في السلاح، والتفويض باتخاذ الإجراءات للتعامل مع الانتفاضة دون قيود.

وأخيراً استعمال حق الفيتو في مواجهة طلب الحماية الدولية للفلسطينيين، وما يشكله هذا الفيتو من صفعة للعرب سواء من حيث التوقيت أو حتى المكان، كل هذه الأمور تقول بكامل الوضوح والتحدي إن الحزب الجمهوري قد تجاوز الحدود، وانه مستعد أن يذهب إلى أبعد من ذلك، إلا إذا صحا العرب، أصدقاء أميركا، وقالوا، ولو لمرة واحدة: لا.. كفى!

2001/4/4

الديمقراطية لمن في إسرائيل؟

تزايد الحديث في الفترة الأخيرة عن العرب الذين تمسكوا بالأرض وبقوا في فلسطين بعد نكبة 1948، وما يمثل هؤلاء الآن وفي المستقبل بالنسبة للصراع العربي - الإسرائيلي. ومع الإقرار أن معظم العرب خارج «الخط الأخضر» نظروا، في البداية، إلى الذين بقوا نظرة ارتياب، وتحفظوا على التواصل معهم، فإن هؤلاء الذين عانوا الكثير لكي يبقوا على جذورهم في الأرض التي ولدوا عليها، وتحملوا الكثير من اضطهاد إسرائيل وسياسة التمييز التي اتبعتها تجاههم في محاولة لحملهم على الهجرة، أو جعل حياتهم بالغة الصعوبة، إلا أن إصرارهم جعلهم يتشبثون، ويفرضون وجودهم رغم جميع محاولات الاقتلاع.

بمرور الوقت، وبشيء من التنسيق والتنظيم، وبتزايد العدد، وأيضاً بشعور العرب خارج الخط الأخضر بخطأ موقفهم السابق تجاه الذين بقوا، ثم بزيادة مشاركة هؤلاء في الحياة العامة، من خلال الأحزاب والجمعيات التي أنشأوها،

ولأن صوتهم الانتخابي أصبح ذا تأثير في الحياة السياسية، فقد أصبح لوجودهم ودورهم أهمية متزايدة، الأمر الذي دفع الأحزاب الإسرائيلية لأخذهم بعين الاعتبار. حصل ذلك بتفاوت زمني وتبعاً لنظرة كل حزب، مع استمرار موقف التحفظ، وربما الخوف تجاه هذه الكتلة السكانية الآخذة في الكبر، والتي أصبحت أكثر وعياً وتنظيماً من قبل.

ومع أن إسرائيل حاولت هذه المجموعات بأساليب شتى، إلا أن الخوف ظل السمة المميزة للموقف، خاصة حين أخذت هذه المجموعات تعبّر سياسياً عن تميزها ثم اختلافها بالرفض والمقاومة، وبمقدار غير قليل من التحدي في محاولة لتأكيد الهوية ثم الدفاع عنها، ولعل مظاهرات يوم الأرض، ثم المشاركة في النشاط السياسي اليساري، والتعبير الثقافي والفني عن حضورها الخاص، جعل الخوف الإسرائيلي يزداد ويتسع حول عرب الخط الأخضر، وماذا يمكن أن يكون موقفهم في المستقبل. ومن هنا بدأ يتزايد الحديث حول الاحتمالات والتوقعات، وما يمكن عمله لتطويق النتائج التي قد تترتب على ذلك، وهذا ما دفع إلى الاهتمام أكثر من قبل بوجود الأقلية العربية، خاصة حين استجاب عرب الخط الأخضر إلى نداء الانتفاضة، وكانت لهم فيها مشاركة مميزة، مما أدى إلى رد فعل قاس من السلطات الإسرائيلية، إذ لجأت إلى العنف البالغ لمواجهة المظاهرات السلمية التي قام بها عرب فلسطين داخل حدود 1948، مما أدى إلى سقوط 13 شهيداً، الأمر الذي لم

يحصل تجاه مواطني الدولة من الإسرائيليين.

لقد جاءت الانتفاضة لتوحد الجميع، ولتؤكد أن لا فرق بنظر إسرائيل بين عرب 48 وبين غيرهم من الفلسطينيين، وأيضاً لا فرق بالنسبة للاتجاهات السياسية، فكل فلسطيني عدو، ولا يتعدى التركيز أحياناً على بعض الفئات أو الاتجاهات إلا مواقف تكتيكية يمكن أن تتغير بين يوم وآخر. كما أكدت الانتفاضة أن الخطوط التي وضعتها إسرائيل، وتريد فرضها بالقوة، هي خطوط وهمية غير قابلة للحياة والاستمرار، وتأكدت أيضاً أنه لا يمكن تذويب أو إلغاء هذه المجموعات الكبيرة والمتزايدة.

لمواجهة وضع مثل هذا، وفي محاولة لخلق عوامل خوف إضافية بين الإسرائيليين من التزايد السكاني العربي ضمن منطقة الخط الأخضر، ولخلق حالة من الوهم لدى العرب عن تغيير وضعهم نحو الأحسن، تزايد الحديث عن القنبلة الديمغرافية التي ستغير الكثير مستقبلاً، باعتبار أن إسرائيل مجتمع «ديمقراطي»، وعن أن صناديق الاقتراع ستبدل في ملامح الصورة، دون حاجة إلى العنف. وقد رُوّج لهذا الرهان، خاصة بعد أن ناقشت واحدة من لجان الكنيست التزايد السكاني العربي من ناحية، وتراجع وتيرة الهجرة اليهودية إلى فلسطين خلال الفترة الأخيرة من ناحية ثانية، واقترحت سلسلة من الإجراءات لوقف أو الحدّ من هذا الخطر الزاحف!

إن إسرائيل ديمقراطية، أو هكذا تدّعي، بالنسبة لليهود

فقط، وهي كذلك ما دامت هذه الصيغة تخدم مخططاتها، أما بالنسبة لغير اليهود في الداخل فإن الهوامش تضيق يوماً بعد آخر، وسوف يأتي وقت تلجأ فيه إلى اتخاذ إجراءات بالغة العنف من أجل الحفاظ على النقاء العرقي، سواء بترحيل أعداد كبيرة من السكان العرب، أو بزيادة الهجرة اليهودية مجدداً، خاصة من أميركا اللاتينية أو بعض الدول الأوروبية، الغربية تحديداً، أو بحرمان عرب الخط الأخضر من ممارسة حقوقهم بما فيها الانتخابية. ويجب ألا نستغرب أيضاً إذا جاء وقت وأوقفت إسرائيل الصيغة الديمقراطية لحساب العسكر بحجة الدفاع عن أمن الدولة ومستقبلها.

المسألة بيننا وبين إسرائيل ليست مباراة رياضية، أو مجرد صراع عابر، إنها، بالدرجة الأساسية، مسألة صراع وجود وإرادات، وعلى ذلك فإنه من الوهم تصور أن الزيادة السكانية العربية سوف تحل المشكلة، أو أن العوامل الطبيعية هي التي ستقرر مصير هذا الصراع. ولذلك يجب أن نتأمل بعمق الظاهرة السكانية لدى طرفي الصراع، وأن يتعاون الداخل العربي مع المحيط كله من أجل قراءة هذه الظاهرة وماذا يمكن أن يترتب عليها من نتائج، لا أن نعيش على وهم أن الزمن، والزمن وحده، يمكن أن يحل هذه المشكلة.

2001 /8 /23

الرهان على اليسار الإسرائيلي خاسر

رهان بعض المثقفين العرب على اليسار الإسرائيلي لم يتوقف. ورغم التحفظ، وبعض الخوف، في التعامل مع هذه الظاهرة، نتيجة الرفض الشعبي الحاسم، فإن المحاولات للتقرب وتحضير العقول والنفوس لم تهدأ ولم تتراجع، وإن أخذت أشكالاً متعددة، من الحديث عن مواقف محددة لهذا اليسار وإغفال غيرها بشكل متعمد؛ إلى الحديث عن المساهمات الكبيرة والمميزة لليهود في الثقافة العربية، خاصة في الأندلس؛ إلى الحديث عن تعدد هويات المنطقة، وبالتالي ضرورة الالتفات إلى الثقافة اليهودية واعتبارها جزءاً من ثقافة المنطقة. هذا عدا عن المحاولات لإقامة جمعيات مشتركة من العرب واليهود، إسرائيليين تحديداً، وعقد اللقاءات لمناقشة قضايا الخلاف وضرورة بناء جسور بين الطرفين.

هذه المحاولات لبعض المثقفين العرب لها أسباب ودوافع متعددة، ويتسم بعضها بالوقاحة التي تصل إلى حدود التحدي، نتيجة قناعة أن اليهود قادرون على فتح أبواب كثيرة أمام هؤلاء

المثقفين، من حيث التعريف بهم، وإشهارهم، وتزكية أعمالهم للترجمة، إضافة إلى تسهيل حصولهم على الجوائز، ولقدرة اليهود أيضاً على حمايتهم عند الضرورة، ولتأمين أعمال لهم في الخارج عندما تدعو الحاجة. وكلنا يتذكر اللقاءات العديدة التي تمّت في أكثر من بلد أوروبي بهدف إزالة العوامل النفسية والتغلب على عقدة الخجل أو الخوف، وضمت أعداداً من الإسرائيليين بشتى أطياف التركيبة السياسية، بما فيها عناصر مخابرات، مثل كمجي. هذا إذا استثنينا الاجتماعات واللقاءات التي لم يعلن عنها، أو كانت بهدف التنسيق والاتفاق على الخطوات اللاحقة، أو كيفية التغلب على بعض المصاعب.

النشاط الذي بذله هؤلاء المثقفون العرب، كان يقابل بنشاط مواز من قبل الإسرائيليين في بعض الفترات، وكان يقابل بالإهمال والتجاهل في فترات أخرى، تبعاً لمدى الفائدة التي تعود على إسرائيل ككل، وبالتنسيق مع دوائر المخابرات ومراكز اتخاذ القرار، لأن دافع هذا النشاط بالدرجة الأساسية أن يكون في خدمة السياسة الإسرائيلية، وأن يساعد بالتالي على إضعاف الطرف الآخر وإجباره على تقديم المزيد من التنازلات.

إن أحد الأوهام، وربما الخطأ المتعمد، الظن أن هناك فروقاً كبيرة وجوهرية بين القوى السياسية الإسرائيلية، أو اليهودية بصورة عامة. (عدا استثناءات نادرة أمثال تشومسكي) قد تكون هناك فروق ثانوية أو شكلية، لكن بالمقابل هناك اتفاقاً

أساسياً وقائماً على ثوابت تشكل قواسم مشتركة بين الجميع، علمانيين ومتدينين - يساريين ويمينيين، وهذا ما يجعل الجميع يتخذون مواقف واحدة أو متقاربة في المراحل الفاصلة، ولعل الموقف تجاه الانتفاضة، وتجاه سياسة شارون في التدمير والاغتيال خير دليل على ذلك، إذ بالإضافة إلى النسبة العالية التي حصل عليها في الانتخابات، فإن استطلاعات الرأي العام تشير، المرة تلو الأخرى، إلى تزايد التأييد لسياسة شارون، ومن قبل اليسار بالذات، مما يؤكد أن الخلافات إن وُجدت فحول التفاصيل، وحول أيهما يكون أشدّ وأقسى تجاه الفلسطينيين.

ومن باب التذكير لا بد من الإشارة أن جميع الحروب العربية - الإسرائيلية جرت وكان حزب العمل في السلطة، وقد خاض تلك الحروب بمنتهى الشراسة والعنف. ليس هذا فقط، بل إن الانتفاضتين وقعتا بسبب سياسة حزب العمل، وكان في السلطة أيضاً. أما الآن، وفي مواجهة انتفاضة الأقصى، فإن من يتخذ قرارات التدمير والتصفية هم وزراء حزب العمل باعتبارهم الأغلبية في الحكومة المصغرة المولجة اتخاذ القرارات.

أكثر من ذلك، ومن قبيل تقاسم الأدوار، يظهر شارون أكثر مرونة وتسامحاً من وزير دفاعه، أليعازر؛ أما شمعون بيريز، بطل عناقيد الغضب، فإنه يتولى الإفتاء في كل قضية ويجد لها المخارج المناسبة، ويظهر للعرب، للعالم، حمامة سلام يبحث ليل نهار عن حلول لكن الفلسطينيين والعرب لا يساعدونه!

إن تاريخ إسرائيل، بالدرجة الأولى، هو تاريخ حزب العمل والقوى التي تفرعت عنه، وإن كل ما لحق العرب من ويلات صنعها حزب العمل. ولو ألقينا نظرة على الفترة الأخيرة وحدها، خاصة مع وصول باراك للسلطة، نجد أن معظم المستعمرات بنيت في عهده، وأن التغيرات الجوهرية التي جرت على الخارطة الفلسطينية، سواء من حيث الضم أو إنشاء الطرق الالتفافية وغيرها من الإجراءات وقعت بأمر من حزب العمل أو بدعم منه.

وإذا أردنا تلخيص الموقف ككل فعلينا أن لا نصاب بالاستغراب أو الدهشة إذا «قرأنا» الموقف اليهودي منذ البداية إلى الآن، فهذا الموقف لم يتغيّر تبعاً لموازين القوى، إذ كلما تهالك الموقف العربي وتآكل ازدادت مطامع إسرائيل وكبرت مطالبها، ولذلك إذا كانت هناك إدانة فهي للموقف العربي بالدرجة الأساسية الذي لم يتعلم من تجاربه، والذي لا يزال يعيش في الأوهام، ولعل أكبر الأوهام وأخطرها الرهان على أن أميركا سوف تعود إلى وعيها، وإلى مصالحها، ولا بد أن تنصف العرب، ووهم آخر عند بعض المثقفين والمتحذلقين عن اليسار الإسرائيلي، وأنه سوف يعفي العرب من تبعات النضال وسوف يتولى نيابة عنهم حل هذه المشكلة، وبانتظار مثل هذه المعجزات سوف يراق دم كثير. أما النتيجة: لا شيء!

2001 /8 /29

المهاجرون الجدد وشهاب الدين

في مؤتمر الأمم المتحدة الذي انعقد في نيويورك، والخاص بالمدن والإسكان، لم يتم الاتفاق بسهولة على الإعلان الذي يؤكد حق جميع الأفراد في مأوى مناسب، لأن وفود معظم الدول، عدا إسرائيل والولايات المتحدة، اتفقت على إدانة الاستيطان، وشجبت إقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة، في الوقت الذي دافعت إسرائيل عن هذه السياسة وأيدتها الولايات المتحدة.

ترأس الوفد الإسرائيلي لهذا المؤتمر وزير الإسكان، ناتان تشارنسكي، وقد وصف الدول التي أدانت الاستيطان بأنها تستغل منبر المؤتمر «لشن هجمات سياسية لا أساس لها على إسرائيل» وأبدى الوزير المذكور الكثير من الغضب تجاه هذه الدول متهماً إياها أنها تخالف أهداف المؤتمر، ولا تريد حلاً للمشكلات المطروحة!

وإذا لم يكن مستغرباً أن تقف إسرائيل، ومعها الولايات المتحدة الأميركية! مثل هذا الموقف، فإن ما يلفت النظر،

ويستدعي إعادة القراءة: كيف أن المهاجرين الجدد، خاصة من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق، يمثلون الآن الموجة الأكثر تطرفاً والأكثر عداءً تجاه الفلسطينيين وتجاه العرب بشكل عام، وماذا يمكن أن ينجم عن ذلك بالتضافر والتكامل مع التيارات الدينية، وكيف أن هذه الموجة ستولّد مناخاً بالغ الصعوبة والتعقيد، بما في ذلك التشبث بالأرض ومعاداة السكان.

لقد كان من فيض خيرات البيروسترويكا التي قادها غورباتشوف على الاتحاد السوفياتي ثم على بلدان المعسكر الاشتراكي، ووصل هذا الفيض إلى البلدان العربية أيضاً، خاصة إلى فلسطين المحتلة: إنها الموجات الكبيرة من الهجرة، بحيث زاد عدد المهاجرين على المليون نسمة خلال عقد التسعينات، ولا تزال هذه الهجرة مستمرة، وان تراجعت وتيرتها، نظراً لظهور أولويات جديدة لدى إسرائيل، من ضمنها محاولة استقطاب مهاجرين من أوروبا، خاصة فرنسا، ومن أميركا اللاتينية، إضافة إلى جنوب أفريقيا، لكن ما يلفت النظر في هجرة يهود الاتحاد السوفياتي، أن ضمن المهاجرين أعداد غير قليلة من غير اليهود، أو من لا يعتبرون كذلك بنظر رجال الدين. إضافة إلى الكفاءات التي تميز هؤلاء المهاجرين، وإلى رغبتهم في أن يكون لهم وضع مميز داخل إسرائيل، فقد كونوا أحزاباً خاصة بهم، ونقلوا جزءاً كبيراً من التراث الذي اكتسبوه من خلال إقامتهم في الاتحاد السوفياتي، سواء من ناحية اللغة

أو الفنون، أو من ناحية النظرة والسلوك، كما استمرت لكثيرين منهم علاقاتهم مع البلدان التي جاؤوا منها.

لقد ترافق وصول هذه الأعداد الكبيرة من المهاجرين اليهود إلى فلسطين، وخلال فترة قصيرة، مع ظهور روح أكثر عدائية تجاه السكان الأصليين، وتجلت لديهم نزعة جامحة لانتزاع الأراضي وحمل السكان على الهجرة، إضافة إلى جهد متواصل نتيجة الأحقاد من أجل إضعاف العلاقات العربية الروسية وتقديم أنفسهم كقوى أو امتداد لروسيا. إذ بعد أن دفعت البيروسترويكا بهذه الموجات من المهاجرين، فإن خلفاء غورباتشوف واصلوا السياسة ذاتها، واعتمد بعضهم بشكل متزايد على قوى اليهود في داخل فلسطين المحتلة وخارجها من أجل تأمين خدمات، سواء بإدارة الأموال التي نهبها بعض الزعماء أو تبييضها، وأبرز هؤلاء يلتسين. وقد استعانوا بآلة الإعلام الصهيونية للدعاية وتبرير المواقف وتأمين الدعم، لأن القادة الجدد لروسيا أصبحوا أكثر اعتماداً على الخارج وأكثر حاجة لهذا الدعم.

وتشارنسكي الذي يشغل الآن منصب وزير الإسكان، يمثل رأس حربة في سياسة انتزاع الأراضي وبناء المستوطنات، ويمثل في نفس الوقت ذروة التطرف تجاه العرب. فالمذكور نموذج لما يريده الغرب، خاصة أميركا، إذ بعد أن مثل النموذج الصارخ للضحية، كما زعم الغرب حين قبض عليه في الاتحاد السوفياتي بتهمة التجسس، وحكم عليه بخمس عشرة

سنة، فقد ضج الإعلام الغربي ورافقه بعض الإعلام العربي، وتجندت كل القوى للدفاع عنه والمطالبة بإطلاق سراحه، وحين قام غورباتشوف بذلك، سُمح له بالهجرة ومُنح تعويضاً مقداره ثمانية ملايين دولار؛ أي مليون دولار عن كل سنة قضاها في السجن، وهكذا تحول إلى زعيم بكل معنى الكلمة، وتحول المهاجرون الروس إلى قوى انتخابية أساسية في إسرائيل، بحيث أصبح الحزبان الأكبر، الليكود والعمل، يحسبان لهذه القوى حسابها، ويحاولان استرضاءها. كما أن القادة الروس، والأجهزة الروسية، لم تتوان عن استمالة هذه القوى، والبقاء على صلة ودية معها، وهذا ما يفسر تغير موقف روسيا في الوقت الراهن تجاه الكثير من القضايا العربية، وما يفسر أيضاً زيادة العلاقات الروسية بما في ذلك التبادل التجاري.

إن الحزبين اللذين أنشأهما المهاجرون الروس في إسرائيل، «إسرائيل بعليا» بقيادة تشارنسكي ثم «إسرائيل بتينا» يشكلان بيضة القبان، كما يقال، في الحياة السياسية في إسرائيل، وهما، إضافة إلى الأحزاب الدينية المتطرفة، يتحكمون بالقرارات والمواقف الأساسية. وكلنا نتذكر كيف أن تشارنسكي استقال من حكومة باراك مما أدى إلى سقوطها، وبالتالي إحداث التغيير الكبير لمجيء شارون إلى السلطة، وكيف استطاع هؤلاء المتطرفون أن يفرضوا شروطهم، وأن يزيدوا في حجم التطرف الذي يسود إسرائيل الآن.

وإذا كان المهاجرون يتمتعون بنفوذ يفوق قوتهم الحقيقية، فإن ذلك راجع إلى مدى الحاجة إليهم، والى الدور الذي يمكن أن يلعبوه هنا وهناك، نظراً لاحتفاظ هؤلاء بجنسياتهم الأصلية، ولأن لهم علاقات وتأثير في البلدان التي جاءوا منها، ولأنهم أخيراً يدركون طبيعة التوازنات، وما يمكن أن يتركوه من نتائج في حال اتخاذ هذا الموقف أو ذاك، وتشارنسكي يجرؤ أخيراً على مخالفة 186 دولة في مؤتمر الأمم المتحدة للإسكان، ما دامت أميركا معه، وما دام العرب عاجزين عن بلورة موقف معاكس..

2001/6/16

وسام جديد لإدوارد سعيد

أن تلغي جمعية فرويد في فيينا المحاضرة التي دعت إليها إدوارد سعيد، يدل على أن الدروس التي ألقيت عليها من قبل قد استوعبت، إذ بعد «فضيحة» فالدهايم التي جرت في منتصف التسعينات، حيث اتهم أنه تعاون مع النازي أثناء الحرب العالمية الثانية، اعتماداً على شهادات بعض اليهود، واستناداً إلى صور ملفقة، هذه «الفضيحة» التي لم تغير كثيراً في السياسة النمساوية، لم تلبث أن تعرضت لدرس جديد في الانتخابات الأخيرة. إذ حالما اعتبر أن أحد الأحزاب الذي نال تأييداً من الناخبين مرشحاً للمشاركة في السلطة، حتى وضعت إسرائيل الفيتو على هذه المشاركة، وأعلنت أنها سوف تعلق علاقاتها الاقتصادية والسياسية بهذه الدولة الجاحدة التي تتجاوز الأعراف الدولية.

بعد هذين الدرسين، أصبحت النمسا أكثر تفهماً واستعداداً للاستجابة للرياح التي تلاقي هوى لدى إسرائيل، وتحظى برضى الدوائر الصهيونية، خاصة المؤتمر اليهودي العالمي.

كما أصبحت المواقف والعلاقات مع الآخرين تأخذ بعين الاعتبار مدى انسجامها مع ما يوافق الدوائر الصهيونية. ومن هنا كان التدقيق «النير» الذي مارسه عدد من النافذين في جمعية فرويد وهم يراقبون أشياء كثيرة، بما فيها الحَجَر الذي ألقاه ادوارد سعيد من بوابة فاطمة في الجنوب على حدود الأراضي المحتلّة، واعتبر هذا الحجر دليلاً جرمياً وموقفاً غير حضاري يمارسه مثقف، الأمر الذي لا يجعله جديراً بتقديم محاضرة أمام صفوة من الرجال المهذبين، أصحاب الضمائر النقية، الذين يهمهم أن يدافعوا عن الحق والحقيقة، وأن يكونوا مثالاً للدور النزيه والمجرد الذي يفترض أن يتخذه المثقف انسجاماً مع القناعة والضمير والمسؤولية التاريخية.

من النمسا كانت بداية الحرب العالمية، إذ من خلال الاعتداء عليها، ومن خلال ابتزازها بدأ الانهيار الذي اجتاح العالم. واليوم من خلال ضعف، وأيضاً حياد هذه الدولة، وتعرضها لهذا الكم من التعدي، نكتشف كم تمتلك إسرائيل، ومعها القوى الصهيونية، من القوى والوسائل ما يجعلها تفرض على الآخرين المواقف والسياسات، والتي تجعلها امتداداً لقناعات ومصالح خارجية.

لو أنّ ادوارد سعيد ألقى بوردة حمراء، على بوابة فاطمة، لنال نفس الجزاء، لأنّ المطلوب معاقبة هذا الرجل، ليس لأنه ألقى الحجر أو الوردة، وإنما لأنه مخالف لما يُراد فرضه، لما يُراد أن يتقبله الناس، وادوارد سعيد، منذ أوسلو 1993، وهو

يعلن رفضه وإدانته لهذا الاتفاق، ويعتبر أنّ هذا الاتفاق، وما يشابهه، وسيلة تؤدي إلى تصفية القضية الفلسطينية، ويحرم الفلسطينيين حق تقرير المصير، وتالياً التنازل عن الحقوق الشرعية التي أقرتها القوانين الدولية.

موقف سعيد، الحازم والمسؤول، يجعله رمزاً وهدفاً في آن واحد، إذ إنه رغم التراجع والتنازل من الآخرين، على أكثر من مستوى، فإنّ ضمير المثقف النزيه، والقناعات التاريخية الراسخة، تجعلنا نرى أن هناك إمكانية لإنارة شمعة في هذا الظلام، وأن الموقف، وإن بدا مناقضاً، لكنه ضروري من أجل أن نرى ما هو واقع علينا وحولنا، وندرك أن القوة المادية المباشرة لا تقرر كل شيء إذ إلى جانب القوة هناك العقل والمحاكمة التاريخية وعدم التفريط بالحق من طرف المضطهدين، وإمكانية اكتشاف طرق جديدة للمستقبل.

وهذا الموقف ذاته لسعيد، بالإضافة إلى كونه رمزاً، يجعل منه هدفاً للخصوم والقوى المعادية التي تحاول أن تسيء إليه، وأن تشوهه، لعلها تسقطه، تمهيداً لتحويله إلى أمثولة. ولهذا فإنّ الدفاع عن موقف سعيد هو دفاع عن النفس، عن المستقبل، عن القيم التي يجب أن تسيطر وتسود، خاصة في أوساط من يعتبرون أنفسهم رواد وطلائع هذه الأمة المغلولة اليدين الآن.

إنّ اختيار يوم 6 أيار موعداً لمحاضرة ادوارد سعيد، ثمّ إلغاء هذا التاريخ بالذات، له دلالة كبيرة وذات مغزى بالنسبة

للعرب، فقد كان هذا اليوم أحد أيام الشهداء العرب، فتحية لادوارد سعيد الشهيد الحيّ والدائم، والضمير اليقظ لهذه الأمة.

2001 /3 /14

«استراتيجية» موريتانيا

الزيارة التي قام بها مؤخراً وزير خارجية موريتانيا إلى إسرائيل تستدعي التوقف والمراجعة، وأيضاً إعادة النظر في العلاقات العربية- العربية، لأنها بالإضافة إلى كونها غير متوقعة، خاصة في هذه الفترة بالذات التي بلغت الانتفاضة احد المنعطفات الدقيقة والخطرة، يمكن اعتبارها أيضاً تحدياً ثم اختراقاً للموقف العربي، هذا الموقف الذي تبذل الجهود من أجل إيصاله إلى الحد الأدنى من الاتفاق على سياسة موحدة أو متقاربة في مواجهة إسرائيل. كما أن توقيت الزيارة يشير إلى السياسة التي يعتمدها أكثر من طرف، وغالباً ما تلجأ إليها إسرائيل، بالالتفاف على الأطراف من أجل الوصول إلى المركز، إذ تختار الأماكن الضعيفة لتحقيق الاختراق، مستغلة البعد الجغرافي او الحاجة المادية، ومستفيدة من نقاط الضعف الظاهرة أو الخفية لتثبيت أقدامها وجعل الآخر يعتمد عليها.

لذلك فإن مغزى زيارة وزير خارجية موريتانيا، وتوقيت هذه الزيارة، ثم النتائج التي تترتب عليها، تحمل الكثير،

وتتطلب بالتالي الدراسة والتأمل، لأنها بمقدار ما تشير إلى نقاط الضعف في الجسد العربي، فهي تكشف جزءاً من الاستراتيجية التي تعتمدها إسرائيل في عملية الاختراق ثم السيطرة.

أما المبررات التي قدمتها الحكومة الموريتانية حول هذه الزيارة أو توقيتها، سواء من حيث كونها مقررة منذ وقت مبكر، ولم يكن بالإمكان إرجاءها أو إلغاءها! أو من حيث اعتبارها بمثابة رسالة تحذير أو إنذار لإسرائيل بضرورة وقف العنف تجاه الفلسطينيين، والالتزام بما تم الاتفاق عليه سابقاً... ان هذه المبررات، بالإضافة الى تهافتها، فهي واهية وملفقة، وبالتالي فإنها، كما يقال، عذر أقبح من ذنب، لأن لا احد يمكن أن يصدقها، خاصة وأن إسرائيل أصرت أن تتم الزيارة في هذا الوقت بالذات لتؤكد مدى قدرتها على اختراق الموقف العربي، وبعد مؤتمري القمة العربي والإسلامي بالتحديد، ولتثبت أن ما يبدو إجماعاً عربياً أو إسلامياً لا يتعدى كونه إجماعاً شكلياً ولفظياً، وبالتالي من السهل اختراقه أو تجاوزه، ولذلك فإنها قادرة في أي وقت على طرح قضايا خلافية بين العرب وجعلهم يختلفون ثم يختصمون، بغض النظر عما تم الاتفاق عليه سابقاً من مواقف الحد الأدنى.

ومثلما لإسرائيل استراتيجيتها وعلاقاتها، تظن موريتانيا أن لها بالمقابل استراتيجية وعلاقات، وأنها قادرة على تنفيذها أو ربما فرضها، وأن هذا الوقت مناسب لذلك. فموريتانيا التي لم

تجد الدعم المالي والاقتصادي من العرب، كما كانت تريد أو تأمل، تعتبر أن زيادة الميل نحو إسرائيل، وتمتين العلاقات معها من شأنه ان يدفع العرب لمحاولة استعادتها، ولتحقيق ذلك لابد من دفع مقابل مادي وسياسي، وبهذه الطريقة تستطيع أن تملي الشروط وأن تحصل على ما تريد!

كما أن «الاستراتيجية» الموريتانية التي تبغي الحماية والدعم في مواجهة الداخل والخارج تفترض أن إسرائيل تمثل طوق النجاة بالنسبة لها، فمن أجل الوقوف في وجه أحزاب المعارضة والجماهير لابد من الاعتماد على الدعم الخارجي، خاصة الدعم الأميركي، وطريق ذلك: وسيط متفهم ومتعاطف، وليس أفضل من إسرائيل لتحقيق ذلك. كما أن الحصول على الدعم المالي والاقتصادي، عن طريق الصناديق المالية الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، يمكن أن يتأمن عن طريق إسرائيل أيضاً، التي تملك علاقات ودالّة على هذه الصناديق، وبالتالي فإن هذا الطريق يعتبر أقصر الطرق وأكثرها أمناً وتحقيقاً للطموح!

لقد استطاعت إسرائيل أن تَظْهَرَ أو أن تقدم نفسها بهذه الصيغة لكثير من الدول، الأمر الذي جعلها وسيطاً في الكثير من الصفقات والعلاقات، وجعل دولاً عديدة تلجأ إليها لتحقيق ما تعجز عنه بشكل مباشر.

موريتانيا لم تشذ عن هذه القاعدة، بل وبالغت في تطبيقها، إذ بالإضافة إلى الروابط المبكرة التي أقامتها مع

إسرائيل، فقد ذهبت بعيداً في محاولات التطبيع وتمتين العلاقات والاستفادة من الخبرة الإسرائيلية سواء باستقبال الوفود أو بإيفاد الطلبة للتدريب، أو باعتماد المشورة الإسرائيلية في الكثير من الشؤون والحقول. وبلغ الحد في موريتانيا أخيراً ان تم اعتماد يوم السبت يوم عطلة رسمية لتكون أكثر قرباً مع المناخ الإسرائيلي، مما فجر أزمة كبيرة في الشارع الموريتاني.

الآن، بالزيارة التي قام بها وزير الخارجية الموريتاني، والحفاوة التي قوبل بها، تتكشف أكثر من قبل حقيقة العلاقات بين الطرفين، ونوعية هذه العلاقات، وما يمكن أن يترتب عليها مستقبلاً، الأمر الذي يستدعي وقفة عربية جماعية لإعادة النظر، للمعالجة الحازمة، وأيضاً لتحديد نقاط الضعف التي يمكن أن ينفذ من خلالها العدو... لكي لا نفاجأ مرة أخرى.

2001/6/2

عنان رئيس حكومة العالم

محظوظ كوفي عنان، ربما ولد في برج الدلو!

أما بطرس (هل هو غالي؟) فقد ابتسم له الحظ مرة.. ثم عبس وتخلى عنه، ربما لأنه ولد في برج العقرب!

فقد تعذر التجديد لبطرس غالي، حين انتهت ولايته الأولى كأمين عام للأمم المتحدة، لمّا ناصبته أميركا العداء، ووقفت له الحيزبون، مادلين أولبرايت، بالمرصاد، وأعلنت انه لن تجدد له الولاية. والسبب الحقيقي انه «تجرأ» واتخذ موقفاً ليس متطابقاً مع الموقف الأميركي تجاه مجزرة «قانا»، وهكذا تم البحث عن بديل آخر، أفريقي، فكان كوفي عنان، الذي وصل إلى ذلك المنصب بيسر ملفت للنظر.

قيل إن السهولة التي تم فيها الاختيار لإعطاء أفريقيا، كقارة، الفرصة مثل بقية القارات الأخرى، كي ترأس هذه المنظمة الدولية؛ وقيل إن توافقاً تم على هذا الاختيار لأن عنان كان ابرز المرشحين وأكثرهم قرباً من مراكز القرار.

المهم أن الأمين العام، كوفي عنان، قضى سنواته الخمس في ظل أزمات عالمية بالغة العنف، ولم تسجل له مساهمة أساسية في البلقان أو شرق آسيا، ولا في أفريقيا أو الشرق الأوسط، في الوصول إلى حلول مرضية أو لإطفاء الحرائق التي نشبت في تلك الأماكن وخلفت دماء كثيرة. وربما يقال عكس ذلك، خاصة في البلقان والعراق، إذ إن التغطية التي وفرتها الأمم المتحدة لفرق التدخل والتفتيش، والأعمال التي نفذت تحت عناوين مختلفة، وكانت تلك الأعمال لها صفات قذرة كما وصفها الذين قاموا بها، مثلما قال ريتر ثم بتلر، هذه الأدوار التي كان يفترض أن تسأل وتحاسب عليها الأمانة العامة، غطتها الولايات المتحدة، وأرغمت الآخرين على تجاوزها، وظل الأمين العام يصول ويجول قوياً شامخاً وكأن الأمم المتحدة في أزهى مراحلها، وكأن الأمين العام رئيس تلك الحكومة العالمية التي تنشر العدل والطمأنينة في ربوع العالم من أقصاه إلى أقصاه.

في تفسير هذا الزهو الذي أصاب الأمين العام، بما في ذلك تعيين عشرات السفراء من ذوي النوايا الحسنة كي يمثلوه في جميع أنحاء العالم، ولكافة المهمات، انها الأيام الأخيرة بهذا المنصب، ويحق له بالتالي أن يتذكر، أن يكون كريماً، أن يتدارك كل ما فاته من وقت سابق.

لكن المفاجأة التي تثير التساؤل والعجب، والتي تمر بسهولة ويسر أيضاً: ان الولايات المتحدة ليس فقط تعيد

ترشيح عنان لولاية جديدة، وإنما تكاد تفرضه، وليس لدى الآخرين، الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن، مرشحون أو منافسون، وهكذا يصبح عنان المرشح الوحيد، حتى الآن، ومعنى ذلك أن يصبح من جديد أميناً عاماً لخمس سنوات قادمة!

ولكي يتم التدشين للولاية الجديدة، ومن أجل نيل البركات الكلية، كان لا بد أن يقترب كوفي عنان من القضية الأكثر سخونة ويقدم موعظة تكون مبرراً لاحتلال المنصب مرة أخرى، وهكذا كان أحد أبرز المشاركين في مؤتمر القمة، وقال كلاماً كبيراً، ومما قاله: «. . . ما أخشاه انه في خضم التوترات واللغط كثيراً ما يغيب عن البال نقطة أساسية. فالمجتمع الدولي والعالم العربي لهما الحق في انتقاد إسرائيل لاستمرارها في احتلال الأراضي الفلسطينية والسورية، ولتصديها بخشونة للانتفاضة. ولكن طرح هاتين المسألتين كان يمكن أن يكون أكثر فعالية لو لم يكن هناك إسرائيليون كثيرون يعتقدون بأن وجودهم معرض للخطر. وإسرائيل لها حق مكرس في العديد من قرارات الأمم المتحدة، في أن تعيش في أمان داخل حدود دولية معترف بها».

إن الرسالة التي يؤكد عليها كوفي عنان موجهة لإسرائيل والى اللوبي الصهيوني بالدرجة الأولى، إثباتاً لحسن النية، وتأكيداً للثوابت التي سيلتزم بها مستقبلاً في نظرته للصراع العربي الإسرائيلي، وهكذا جاءت إشارته لعمليات القتل

والحصار والإبادة وكأنها نتائج للأخطاء أو عدم الدراية، وبالتالي يجوز أن تنتقد، ويمكن اعتبارها خشنة أكثر مما ينبغي، ومع ذلك لا تزيل الخوف الذي ينتاب الكثيرين في إسرائيل على وجودهم، الأمر الذي يستدعي المزيد من الضمانات لتأكيد الحق في الحدود الآمنة المعترف بها!

إن قلب الحقائق من جملة «العدة» والأدوات التي يجب أن يبرع باستعمالها الأمين العام، لأننا الآن في مرحلة جديدة من مراحل هذه المنظمة، إذ بعد أن تحولت إلى إحدى الدوائر التابعة للخارجية الأميركية يجب أن تصبح أكثر طواعية، أكثر ارتباطاً، وأصدق تعبيراً عن السياسة الأميركية. . . والبداية أن يكون ألامين العام موظفاً.

2001 /3 /29

المشرف ورئيس مجلس الإدارة

في مطلع كل مرحلة جديدة، بما في ذلك بداية السنة الدراسية للتلاميذ، يقف من يعتبر نفسه مسؤولاً ومشرفاً لتحديد اتجاه السير وسرعة الخطوات، وما يجب أن يتم الالتزام به من الواجبات. ولا ينسى هذا المشرف التأكّد من حسن هندام الصغار ونظافة أظافرهم، وأنهم حلقوا شعورهم، كما لا يتردد في زجر أو معاقبة المخالفين والمهملين، ومنذ البداية، كي يكونوا عبرة وليدلل على مدى الحزم الذي يتصف به.

هذه هي العادة في أكثر الأحيان، في أكثر الأماكن. ونتيجة الخبرة المكتسبة، فإنّ الذين يقومون بمهام كهذه يبالغون في الشكليات والمظاهر لأنها جزء من اللعبة التي أصبحت قانوناً، ولذلك فإن الحرص على هذه المظاهر، وإعطائها طابعاً احتفالياً مهيباً يجعلها أشد وقعاً وأكثر تأثيراً، وهذا ما يجعلها في بعض الأحيان تترافق مع إجراءات إضافية من شأنها أن تضفي المزيد من الهيبة والأهمية. من هذه الإجراءات، وفي لحظة إصدار التوجيهات، أن تتوالى من مصادر عليا تنبيهات

إضافية تؤكد على أمور تعتبر أكثر أهمية من غيرها. مع إعلان التأييد الكامل لمن يقوم بالإشراف، وتأكيد صلاحياته وتقديم كل الدعم كي يقوم بالمهمات المنوطة به.

هذه هي العادة المتبعة، والمجربة أيضاً. والتلاميذ الصغار الذين يراقبون بانتباه كل حركة وكل سكنة، ويقدرون نتائج كل موقف، يميلون إلى تصديق ما يرون وما يسمعون، فإذا ترافق ذلك مع الحزم والشدة، ولا بد أن يفعل الناظر أو الناظرة ذلك لتأكيد الكلام الذي قيل، فعندئذ تصبح قناعة الصغار كاملة وأكيدة بأن ما قيل سيطبق، وأنّ المشرفين يعنون كلماتهم.

كوفي عنان، وهو يلقي الدرس في مؤتمر القمة، كان يؤدي دور المشرف أو الناظر بإتقان: جمل قصيرة مختارة بعناية وإتقان، من حيث الصياغة والدلالة، تماماً مثل الدرس الأول الذي يجب أن يلقن دونما خطأ؛ ثم ذلك الحزم الذي يرافق الإلقاء بضرورة الالتزام، لأنّه لم يبق من الوقت الكثير، وقد وقعت في الماضي أخطاء كثيرة لا مجال الآن لتكرارها أو لتحمل مثيلاتها، خاصة وأن الصغار قد كبروا، وعليهم أن يتحملوا مسؤولية كل موقف، وأنّ المجتمع الدولي لم يعد يطيق هذا العبث أو إمكانية الغلط، ولذلك يجب أن تختصر الزوائد والمظاهر ونذهب مباشرة إلى الجوهر، بما في ذلك إزالة الخوف لدى الآخر وتقديم ما يشعره بالأمن والاعتراف!

لا يُراد هنا مناقشة من هو المعتدي ومن هو المعتدى

عليه؛ من هو الذي احتلت أرضه ومن هو المحتل؛ ومن الذي يستعمل الدبابة والصواريخ ومن الذي يستعمل الحجر! لقد تمّ تجاوز ذلك كله، وتركز الأمر على واجبات الصغار وحدهم، دون حقهم، تقريباً بأي شيء، وأية مخالفات سترتب نتائج سلبية أقلها ما يجري الآن!

خلال إلقاء الدرس، مع التنبيه والزجر والتلويح بالعصا، وفي اللحظة المناسبة، لحظة الذروة، وقعت المفاجأة الثانية: رئيس مجلس الإدارة، الولايات المتحدة، وضعت ثقلها إلى جانب المشرف، إلى جانب الأمين العام، كوفي عنان، ومن خلال موقف لا يقبل الخطأ في القراءة، إذ بعد أن أصبح مطلب حماية الفلسطينيين من الإبادة، وضرورة تأمين صيغة دولية عن طريق مجلس الأمن لضمان الحد الأدنى من الحماية، وفي الوقت الذي يُفترض أن تتسابق الدول لتفعل ذلك، خاصة الولايات المتحدة، باعتبارها راعية مؤتمر السلام، في هذا الوقت بالذات تشهر سلاح الفيتو لتقطع الطريق على أية محاولة دولية لتأمين مثل هذه الحماية.

لا تكتفي الولايات المتحدة باستعمال الفيتو، تتعمد أن تستعمله في هذا الوقت، أثناء انعقاد مؤتمر القمة، وتبلغ به المؤتمر أثناء انعقاده، لكي يكون درساً إضافياً دقيقاً ونهائياً، إذا لم يتم استيعاب درس عنان، أو إذا لم يكن هذا الدرس كافياً.

إن وقاحة أميركا، باستعمال الفيتو، ثم بتوقيت إبلاغه، ولأصدقائها قبل الأعداء، فيه من الإهانة والاستهتار والتحدي

ما لا يمكن أن يقبل أو يحتمل، وكأنّ إدارة بوش تقول ومنذ البداية أنها ستفعل ما لم تفعله أية إدارة أميركية سابقة. . . وباقي الدروس ستأتي. . . وعلى التلاميذ أن يستوعبوا وأن يستعدوا للدروس القادمة.

2001 /3 /29

شارون معروف ومجرَّب

من السذاجة إلى درجة البلاهة أن يعّرض الإنسان نفسه إلى تجربة فاشلة سبق أن عاشها ودفع ثمناً لها.

يُروى عن جحا، أنّه لكي يتخلص من أطفال كانوا يضايقونه، أسرّ لهم بوجود وليمة في قرية سمّاها وأشار إليها، وما كاد الأطفال يتجهون إلى هناك حتى قال جحا لنفسه: وماذا لو كانت هناك وليمة فعلاً، لما لا أذهب لأتأكد؟

يبدو أن قسماً من أصحاب القرار العرب لا يختلفون عن جحا في النظرة والسلوك. فشارون، نعم شارون إياه، الذي يعرفه القريب والبعيد، الصغير والكبير، العدو الصديق، والذي يفخر بسجله الحافل بالجرائم، وقد أدين بوقائع ثابتة، ومنذ وقت مبكر، ليس فقط بإصدار الأوامر بقتل الأسرى والجرحى من العرب، وإنما بممارسة هذه الأعمال مباشرة كي يعطي جنوده درساً كيف يجب أن يكون القائد. ثم الذي استمر في القيام بالمهمات الخاصة في جميع الحروب، وكان من أبرز

مهماته في مواجهة الجيش المصري عند قناة السويس عام 1973 ثم في اجتياح لبنان والإشراف على تنفيذ مذبحة صبرا وشاتيلا. شارون الذي يُطْلَقُ عليه البلدوزر، والذي يحرق الأخضر واليابس، ويدمر كل شيء في طريقه من أجل الوصول، كان طريقه لرئاسة الوزراء: «الاقتحام» المظفر، مع ألف من الجنود، للمسجد الأقصى، الأمر الذي فجّر الانتفاضة، ثم سقوط مئات الشهداء، والعزل والحصار والموت اليومي في فلسطين كلها، بما فيها ما يسمى بالخط الأخضر... كل ذلك مهَّد كي يكون ملك إسرائيل الجديد!

الآن، وقد أصبح في هذا الموقع، ورغم كل تاريخه وماضيه وسجله الحافل، ورغم الأسباب المباشرة التي دفعته لكي يكون في الموقع الجديد، ترتفع الأصوات، خاصة من أميركا، طالبة من العرب أن يعطوا هذا الفارس فرصة، وأن يجربوه من جديد، لأنّ شارون الحاكم، الملك، غير شارون المعارض، ولأنّ الظروف الآن تختلف عن السابق، وبالتالي تغيرت القيم والمقاييس، فما كان صحيحاً في وقت سابق لا يعني أنه يتمتع بنفس الصفات الآن، وما كان مرفوضاً في السابق لا يعني أنه كذلك الآن.

بكلمات قليلة: على العرب أن يغيروا نظرتهم، وأن يتعاملوا مع وقائع جديدة ومختلفة.

وشارون الذي كان السبب المباشر في تفجير الانتفاضة، وبالتالي وقوع هذا العدد الكبير من الضحايا والخسائر

والإهانات، يطالب كيّ تعود الأمور إلى ما كانت عليه قبل أيلول 2000، أن تتوقف، أولاً، وقبل كلّ شيء، الانتفاضة. وبعد توقفها يمكن أن نبدأ الحديث عن المستقبل: أي رفع جزئي للحصار، بقاء المستوطنات وتعزيزها، القدس عاصمة لإسرائيل، لا بحث بعودة اللاجئين، وغير ذلك من اللاءات التي يضعها شارون واليمين الإسرائيلي، رافضاً التنازلات الشكلية التي جرى الحديث عنها سابقاً.

بعد معركة المسجد الأقصى، ومن أجل كسر الإرادة العربية، وبعد الأغلبية الكبيرة التي حققها شارون في الانتخابات، يُراد الآن كسب المعركة قبل خوضها، أي أن يعترف العرب بالأمر الواقع، وأن يقروا ما هو موجود على الأرض. فإذا استجابوا لهذا الشرط، نتيجة موازين القوى والضغط الأميركي، كي يمكن التقاط الأنفاس والوصول إلى تقنين ما هو قائم، وإذا لم يستجيبوا فإنّ التهديد بالسحق والموت والدمار السلاح الآخر الذي يلوح به شارون، وقد يلجأ إليه فعلاً من أجل تخليص إسرائيل من أزمتها.

لقد قالت الشهور الأخيرة، منذ انتفاضة أيلول وحتى الآن، ما هي إسرائيل الحقيقية، إسرائيل اليمين واليسار، إسرائيل المؤسسة العسكرية والموساد، وأيضاً الثقافة والمثقفين، فقد انتظمت الصفوف جميعاً، وعبرت عن مواقف واحدة أو متقاربة، وأسقطت الكثير من المساحيق والبراقع التي رفعت في أوقات سابقة، ورفعها بعض العرب أيضاً وهم

يدللون على أن هناك إمكانية كبرى في داخل إسرائيل لإقامة معسكر للسلام، وأنّ الضمير، خاصة بين الطلائع وذوي النيات الحسنة من أجل التعايش والوفاق والتنازل ما زال البوصلة والمقياس.

مجيء شارون إلى السلطة، وبهذا التأييد والقوة، يعطي درساً كبيراً، وهذا الدرس يجب أن يُقرأ بعناية وأن يستوعب، إذ على ضوء قراءته واستيعابه يمكن فهم الطرف الآخر، وفهم المرحلة التاريخية التي تمر بها المنطقة، وما تخبئ من احتمالات سلبية خطيرة، أما الاستمرار في التوهم والعيش في ظلال الأماني فسوف يلحق بنا المزيد من الخسائر.

إنّ شارون ليس بحاجة إلى مزيد من الوقت والتجارب، وهو لم يطلب امتحانه مرة أخرى، فقد ظهر معدنه وعرفت حقيقته، ويباهي الجميع بسجله الحافل.

لقد قيل في الأمثال السائرة: من جرّب المجرّب عقله مخرّب، وشارون جُرّب مرات عديدة وليس مرة واحدة، وآن لنا أن نتصرف بمسؤولية.

2001 /3 /18

المياه: تحدّي الحاضر والمستقبل

انعقد مطلع الشهر الحالي، أيار، المؤتمر التأسيسيّ لرابطة المياه في إسرائيل، بهدف إجراء المزيد من المناقشات، ومن ثم تقديم الاقتراحات، لمواجهة أزمة المياه، وإيجاد الحلول الملائمة للتعامل مع هذه الأزمة التي تتزايد يوماً بعد آخر، وتُنذر باحتمالات سلبية كبيرة وخطيرة.

ولابدّ من الإشارة بداية أن أزمة المياه تطال دولاً وأقاليم عديدة في العالم، كما أنّها مرشحة للتزايد والاتساع، خاصة في دول العالم النامية والأكثر جفافاً، ولعلّ منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق عرضة لذلك، باعتبار أنّ مصادر المياه فيها قليلة بوجه الإجمال، ولا تتناسب مع الزيادة السكانية أو مع الزيادة في الاستهلاك، خاصة في مجال الزراعة، وأيضاً طريقة استخدام المياه، مع التأكيد هنا أن جزءاً هاماً من مياه المنطقة العربية من منابع خارج الحدود، الأمر الذي يضع المنطقة تحت رحمة دول المنابع أو المرور، كما يعرضها لتهديدات دائمة ولابتزاز مستمر.

فإذا أضفنا إلى ذلك طبيعة المنطقة الجافة، وما تواجهه من تحديات، فإنّ المشكلة تزداد حجماً وخطورة بمرور الوقت ما لم يتم الوصول إلى حلول جذرية، من حيث تأمين مصادر مياه جديدة اعتماداً على تكنولوجيا ملائمة أو بكلفة اقتصادية تناسب إمكانيات هذه الدول، وتترافق أيضاً مع خطة عقلانية في استخدام المياه ومجالات الاستخدام.

إنّ إنشاء الكيان الصهيونيّ ترافق واستند إلى وضع اليد على مصادر المياه المحيطة بفلسطين. وكلنا نتذكر المحاولات التي بذلها الدعاة الأوائل للحركة الصهيونية من أجل أن تكون المياه ضمن كيان الدولة التي يُراد إنشاؤها، ثم المحاولات اللاحقة لوضع اليد على مصادر إضافية للمياه والتشبث بها، سواء في الضفة الغربية أو الجولان أو جنوب لبنان، وكيف أن إسرائيل تخطت الاتفاقات التي وقعتها بنفسها حين تعلقت الأمور بالمياه، ولعلّ آخر الأمثلة التي ترد في هذا المجال موقف إسرائيل تجاه لبنان حين مدّ أنبوباً صغيراً من الحاصباني، النهر الذي ينبع ويمر في لبنان وحده، من أجل تأمين مياه الشفة لقرية الحاصباني ذاتها. وأيضاً موقف إسرائيل تجاه الأردن، وكيف تجاوزت الالتزامات بتقديم خمسين مليون متر مكعب من مياه نهر الأردن وبحيرة طبريا، الأمر الذي دعا سورية لأن تتبرع بتقديم جزء مما يحتاجه الأردن. هذا علاوة على استيلاء إسرائيل على القسم الأكبر من مياه الضفة الغربية، بما في ذلك الخزانات الجوفية وحرمان السكان الأصليين من الحد الأدنى.

إنّ المؤتمر التأسيسيّ لرابطة المياه يحمل في توجهه العام هدفين الأول مرحليّ والآخر بعيد الأمد. أما المرحليّ، وحسب قول رئيس الرابطة، أفنير عدين، فإنّ استمرار أزمة المياه، والتي ستبلغ ذروتها في الصيف القادم، يمكن أن تؤدي إلى مواجهة شاملة في المنطقة، خاصة وأنّ منشآت تحلية المياه لن يتم إنجازها قبل عام 2003. أما الهدف بعيد المدى فإن إسرائيل تريد أن تسيطر على المنطقة من خلال الدخول من الأبواب الخلفية، بعد أن واجهت صعوبات من خلال اقتحام الأبواب مواجهة، ويمكن أن يتم ذلك اعتماداً على امتلاك وسائل سيطرة، ولعلّ أبرز هذه الوسائل امتلاك تكنولوجيا متقدمة تضطر الآخرين لاعتمادها أو الاستعانة بها، وبالتالي يصبح اللجوء إلى إسرائيل لا مفرّ منه لمواجهة أزمة المياه.

من يملك المعرفة يكون في مركز قوي لفرض شروطه على الآخرين، فإذا ترافقت المعرفة بالقوة، بعلاقات مع مراكز القرار في العالم، مع منح المال أو منعه من خلال منظمات التمويل الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، عندئذٍ تصبح الدولة التي تكون في مثل هذا الموقع أقدر على إملاء الشروط والسيطرة على المنطقة بالتالي، وهذا ما تحاوله إسرائيل استناداً إلى السبق الذي حققته في مجال الأبحاث ومراكمة الخبرات، والوصول قبل غيرها، خاصة من دول المنطقة، إلى تكنولوجيا ملائمة ورخيصة لتحلية مياه البحر وتحقيق تقدم في هذا المجال.

إنّ أزمة المياه في المنطقة العربية الآن، والتي ستزداد وتستفحل مستقبلاً، تشكل أكبر تحدٍ، ويمكن أن تؤدي إلى تغيير صورة المنطقة واحتمالاتها، من حيث الهجرات والحركات السكانية، ومن حيث تغير شكل وعلاقات المدن والأرياف، وعلاقات الدول فيما بينها وداخل كل واحدة منها، وأيضاً من حيث أشكال الأنظمة وإمكانية استقرارها، واحتمال انهيار الحد الأدنى من التماسك الاجتماعي، كل هذه الاحتمالات تدق الأبواب وتُنذر بالأخطار ما لم تحل المشاكل الأساسية، ولعلّ على رأس هذه المشاكل: المياه، والتي يجب أن يركز الجهد عليها بإجراء البحوث وتخصيص الأموال وتكوين الاختصاصيين، والاستفادة من عامل الزمن، لأن الزمن في هذا المجال لا يقدر بثمن، كما لا يمكن تداركه إذا تسرب من أيدينا، ويجب أن نمعن النظر بما تفعله إسرائيل، وأن يكون لنا درساً قبل فوات الأوان.

2001/5/15

المياه تحدي القرن الجديد

من المشاكل الكبرى التي تواجه المنطقة حالياً، وسوف تزداد هذه المشكلة وتكبر بمرور الأيام، هي مشكلة المياه. إذ علاوة على شحها من حيث الأساس، مقارنة بأماكن أخرى، ومقارنة بعدد السكان والزيادة المضطردة، فإن نصيب هذه المنطقة من المياه العذبة لا يتجاوز الواحد بالمائة، في حين يشكل سكانها خمسة في المئة من سكان العالم، وعليه فإن حصة الفرد لا تتجاوز سدس المعدل الدولي.

ولا بد من الإشارة إلى عوامل سلبية إضافية تميز المنطقة، وتجعل مشكلة المياه بالتالي إحدى التحديات الكبرى. من هذه العوامل: أن معظم مصادر مياه المنطقة تصلها من الخارج، لأن منابع الأنهار الرئيسية تقع وراء الحدود. ومع انه يفترض وجود قواعد صارمة تحكم كيفية وحجم التعامل مع الأنهار الدولية، أي التي تمر في أكثر من دولة، فإن بعض الأنهار التي تعبر البلدان العربية لا تخضع لمثل هذه القواعد، وكثيرا ما تجري مخالفتها، ولعل أبرز الأمثلة على ذلك نهرا دجلة والفرات، إذ

كثيراً ما تتحكم تركيا وحدها بكميات المياه التي يسمح بعبورها إلى سورية والعراق. وهذه المشكلة لها نتائج وآثار خطيرة، وكل ما يفعل الآن ترحيلها للمستقبل، أي عدم وجود الإرادة الحازمة من أجل الوصول إلى حلول جذرية لها. ولذلك، ومثلما كانت قضايا الحدود سبباً للخلافات، وحتى الحروب بين الدول، فإن المياه خلال القرن الحالي ستكون أحد أبرز الأسباب في التوتر والتهديدات المتبادلة، وربما الحروب، تبعاً لموازين القوى، والنتائج المترتبة على موقف أو آخر.

ومن العوامل السلبية التي تميز المنطقة أيضاً: أنها تقع ضمن ما يسمى بالمناطق الجافة في العالم، ومعنى ذلك أن أمطارها قليلة نسبياً، وأن الهطولات فيها تتفاوت من سنة إلى أخرى، الأمر الذي يجعل الاعتماد عليها لاقتراح خطة عرضة للتغير، تبعاً لعوامل لا يمكن التنبؤ أو التحكم بها.

ومما يزيد في تعقيد الأمور، وبالتالي خطورتها: الارتهان إلى الطبيعة دون القدرة على التحكم بها، ولعل السنوات الثلاث الأخيرة، والتي اتسمت بالجفاف، انعكست بشكل واسع على الزراعة والمواشي، وحتى على مياه الشرب، ومن شأن ذلك أن يخل بالبرامج والخطط الاقتصادية والاجتماعية التي توضع، ويدفع إلى ضرورة تبديلها بين فترة وأخرى، مما يجعل الأمور كلها تتسم بالقلق وعدم القدرة على السيطرة وخاضعة لعنصر المغامرة، بحيث لا تعرف في النتيجة الاحتمالات والمسارات.

ولابد من إضافة عامل آخر، وهذا العامل بمقدار ما هو عام شامل، ويعني جميع الدول، إلا أن انعكاساته في منطقتنا أوضح واشد تأثيراً، لأن هذه المنطقة مصنفة ضمن المناطق الجافة، وبالتالي فإن المظاهر السلبية تتبدى بشكل أوضح وأسرع.

هذا العامل هو الاحتباس الحراري، مما يعني ارتفاع درجات حرارة الأرض والمياه بما يراوح بين 1 و5-6 درجات مئوية خلال القرن الحادي والعشرين. ومعنى ذلك أن مصادر المياه في المناطق الجافة عرضة للتقلص، مما يؤدي إلى مصاعب اقتصادية، والى الهجرة، والى النزاعات الحدودية، هذا عدا عن الاضطرابات الاجتماعية والسياسية، ونوعية العلاقات التي يراد لها أن تسود بين مجموعة من الدول، حسب الإمكانيات والنظرة وقراءة الاحتمالات.

إن ظاهرة الاحتباس الحراري ستولد نتائج خطيرة، على الطبيعة، على العلاقات بين الدول، على خطط التنمية، وسوف تتفاعل هذه النتائج على أكثر من مستوى وعبر فترات طويلة، خاصة وأن اتفاقية كيوتو التي تم التوصل إليها قبل بضع سنوات، والتي من شأنها أن تحد من تفاقم هذه المشكلة، هذه الاتفاقية يراد تجاوزها أو عدم الالتزام بها، خاصة من قبل أميركا، وهي الدولة الأولى المتسببة في ارتفاع درجة حرارة الأرض، نظراً لما تطلقه صناعاتها من غاز ثاني أوكسيد الكربون، والتي تزيد على نسبة 25% من هذا الغاز في العالم.

ارتفاع درجات الحرارة سوف يعني ذوبان كميات هائلة من جليد القطب الجنوبي، وان ذلك إذا حصل سوف يؤدي إلى إغراق مساحات كبيرة من اليابسة، خاصة تلك المحاذية للبحار والمحيطات، وسوف يؤدي إلى غمر المناطق الواطئة، والى اختلاط المياه العذبة بالمياه المالحة، علاوة على تأثير ذلك على الأسماك والأحياء المائية والغابات وغير ذلك، مما يؤدي إلى تغيير هيئة الأرض، وإلى إدخال عناصر جديدة لم تكن موجودة أو مؤثرة.

ولا بد من إضافة أخيرة في هذا العرض الموجز لمشكلة المياه الآن وفي المستقبل، وهي أن البلدان النامية، وضمنها البلدان العربية، لا تحسن التعامل مع المياه، وليس لديها خطط أو تصور لكيفية مواجهة أو التعامل مع هذه المادة الحيوية، والتي على ضوئها تتحدد إمكانية البقاء والنماء أو العكس. إن معظم المياه تذهب إلى الزراعة، وتحديداً إلى زراعات لا تعطي مردوداً مجزياً، في الوقت الذي تختص الدول المتقدمة بالزراعات الراقية مرتفعة الأسعار، والمحصنة بالحماية وقوانين الدعم للمزارعين، الأمر الذي يستدعي وقفة طويلة لقراءة الوضع، الراهن قراءة مدققة متأنية، والتفكير في المستقبل بجدية كبيرة، لأن على ضوء وجود خطة للتعامل مع المياه يتحدد مستقبل أية أمة وأية منطقة، وعلى العرب أن يولوا مشكلة المياه أكبر العناية وقبل فوات الأوان.

2001 /6 /19

إسرائيل وتدمير الزراعة العربية
- مصر نموذجاً -

أوردت وكالات الأنباء في الأيام الأخيرة خبر قضية تجسس جديدة دبرها الموساد ضد مصر، ويبرز في هذه القضية عنوان رئيسي: الزراعة، ومشروع توشكى بشكل خاص، هذا المشروع الذي يهدف إلى زيادة الرقعة الزراعية، وتطوير الزراعة في مصر.

وإذا كان التجسس أحد أسلحة إسرائيل، ولها سوابق كثيرة في هذا المجال، وتعتبره جزءاً من الحرب التي تخوضها في المنطقة لحسابها أولاً ثم لحساب جهات عديدة أخرى ثانياً. كما تعتبر التجسس قضية رابحة في كل وقت، إذ تتيح لها مقايضة المعلومات التي تملكها مع جهات كثيرة، ولمن يقدم المقابل عيناً أو نقداً. لكن مما يلفت النظر في قضايا التجسس الإسرائيلي، ونحو مصر بشكل خاص، أن الزراعة تحظى بأهمية خاصة، ولقد تأكد ذلك سابقاً من خلال الاختراقات العديدة في مجال تقديم المعونة أو المشورة، وما أدى إليه ذلك من تلف بالغ لحق التربة، أو ظهور آفات لم تكن معروفة

في مصر من قبل، نتيجة البذار الذي قدم، والسماد الذي تم استعماله، وحامت الشكوك حول وزير الزراعة، يوسف والي، والتسهيلات التي قدمها في إطار التعاون الزراعي.

واليوم تتجدد القضية أيضاً، وفي مجال الزراعة. لا يعني هذا أن إسرائيل غافلة عن القضايا الأخرى، ولكنه يعني الرهان الكبير الذي تضعه في هذا المجال، لأنها تعرف الأهمية التي تشكلها الزراعة لمصر حاضراً ومستقبلاً؛ وتعرف أن النظام السياسي من حيث الاستقرار ورضى الناس عنه وقدرته على الاستمرار منوط بمدى ما يحققه هذا النظام في المجال الزراعي بشكل خاص، ولعل هذا الدرس يحفظه كل حاكم منذ أيام الفراعنة وحتى الآن، إذ إن أي فرعون يذكره التاريخ يذكر إنجازه في مجال توزيع مياه النيل، وأن مصر باقية كدولة قوية وموحدة بمقدار الكفاءة والمقدرة على التحكم بمياه النيل، واقرب مثالين وما حققه في هذا المجال كلّ من: محمد علي باشا وجمال عبد الناصر، فالأول بنى القناطر الخيرية، وعبد الناصر أقام السد العالي، وقد يكون رهان مبارك في مشروع توشكى أو ما يماثله.

هذا يعني أن مصر هي الأرض والإنسان، أي مدى قدرتها على تأمين الرخاء والارتباط بالنسبة لناسها، وهم الفلاحون بالدرجة الأولى، وبالتالي فإن الإنسان المرتبط بالأرض الخيرة، بالمواسم الخصبة، هو الذي يحمي ويدافع ويبقى، ولأن الفلاح المصري تنغرس قدماه في أرض النيل منذ أقدم

العصور، فإن هدف إسرائيل أن تجعل هذه الأرض عدوة، فقيرة، غير مستجيبة، وهذا ما يجعلها تركز على زعزعة العلاقة التاريخية بين الإنسان والأرض، وتبذل أقصى ما تستطيع كي يفقد الفلاح ثقته بالأرض كمصدر كاف، وبالتالي تضطره لأن يبتعد عنها، يتركها، بحثاً عن مصدر آخر، أو مكان آخر.

تحاول إسرائيل السيطرة على المنطقة وإخضاعها لمصالحها ونظرتها، وتعتمد في ذلك على إعادة توزيع الاختصاصات والأدوار، فالطاقة والأموال واليد العاملة الرخيصة هو ما يجب أن يقدمه العرب للشرق الأوسط الجديد، حسب بيريز، والتكنولوجيا والمهارة والعلاقات هو ما تقدمه إسرائيل من أجل ازدهار المنطقة وإعادة تنظيمها وتأهيلها لدور جديد. حتى في مجال الزراعة تحديداً، فإن المنطقة العربية يجب أن تقدم المحاصيل الرخيصة، في الوقت الذي تتخصص إسرائيل بتقديم المحاصيل المؤصّلة والعالية الثمن و في غير أوقاتها، كالزهور والفواكه المحسنة أو الجديدة نظراً لسعة الأراضي العربية وضيق المنطقة الأخرى، ولأن الأولى لا تمتلك الكفاءة أو الخبرة، في الوقت الذي يمتلك الطرف الآخر المعرفة والخبرة والإمكانية والقدرة على الإبداع!

إن قضية التجسس الجديدة تستدعي وقفة تأمل لمعرفة كيف تفكر إسرائيل، وماذا تخطط، وما هو الهدف الذي تريد الوصول إليه، كما يجب معرفة كيف تنظر إلى المنطقة، وكيف توزع الأدوار لها وعليها، كي تضمن السيطرة وإحكام قبضتها

الآن وفي المستقبل. أما إذا بقينا نتمتع بهذا المقدار من الطيبة والبراءة في النظر إلى الأمور أو التعامل معها بقلّة اهتمام فسوف نكون كمن يسلّم السكين للجزار الذي يريد أن يذبحه.

وكما يجب أن نتأمل موضوع الزراعة علينا أن نتأمل الموضوعات الأخرى، كي نضع لها سلماً للأولويات. . . قبل أن تغرقنا إسرائيل وأصدقاؤها في دوامة البراءة والطيبة المزيفة.

الزراعة العربية الهدف القادم لإسرائيل

أخذت إسرائيل في الآونة الأخيرة تولي عناية خاصة بالزراعة العربية، وبمحاصيل معينة، بهدف إضعافها ثم السيطرة عليها، كي لا تكون منافسة لها في أسواق معينة، خاصة في أوروبا. ولتحقيق هذا الهدف اتجهت إلى إنشاء شركات زراعية في عدد من البلدان العربية، ومهمة هذه الشركات الاتجار بالمواد الزراعية: البذور المحسنة، الأسمدة، الأدوات الزراعية، وأيضاً تقديم المشورة والإرشادات سواء في اختيار زراعات معينة، أو اعتماد مواقيت لزراعتها، أو المساعدة في التسويق.

تركز الشركات الزراعية على المحاصيل المشتركة، والتي يمكن أن تصبح منافسة، كما تحاول أن تخلق تخصصات تستنفذ الجهد والمياه، وتجعل هذه الزراعات مقصورة على بلدان بالذات، بحيث تصبح في النهاية أسيرة أسواق معينة لا يمكن أن تتجاوزها، وبأسعار متدنية ومفروضة، وبهذه الطريقة

تصبح الزراعة العربية خاضعة وتابعة، ومنسجمة مع السياسة العامة التي تهدف إلى إبقائها متخلفة.

وإذا كانت هذه السياسة قد بدأت في مصر، ومنذ زيارة السادات إلى إسرائيل، وقد أدت إلى تدهور محاصيل معينة وإلحاق أضرار بالغة بالتربة، نتيجة طرق الزراعة أو السقاية، ونتيجة الأسمدة التي استعملت، فإن السياسة ذاتها طبقت في الأردن، وربما في بلدان عربية أخرى، واليوم تطبق في المغرب من خلال إقامة مجموعة من الشركات الزراعية، والاهتمام بشكل خاص بزراعات التصدير، بهدف تخريب هذه المحاصيل وإخراجها من المنافسة.

من الزراعات التي يجري التركيز عليها: الحمضيات بأنواعها، عباد الشمس، الزراعة الموسمية، خاصة المبكرة، مثل الطماطم والفلفل والبطيخ والبصل، والتي تعتبر أوروبا سوقاً مهمة لاستيراد هذه المنتجات، الأمر الذي يجعل هذه الزراعات خاضعة لعوامل تم التحكم بها في أكثر من مرحلة، بدءاً من البذور التي تستعمل، مروراً بطرق السقاية أو مواعيدها، وانتهاء بالأسواق التي تروج فيها، وقد أدت هذه الحالة إلى اعتماد أساليب «جديدة» في الزراعة، وأيضاً مواعيدها، كل ذلك لمنع المنافسة أو الحد منها، بحيث تصبح خاضعة إلى مركز أو إلى آلية هي وحدها التي تتحكم فيما يراد زراعته.

إن الغذاء يشكل عصباً أساسياً في مستقبل البلدان

والشعوب، إذ بمقدار ما يمكن تأمين هذا المصدر بكفاءة وحرية، ودون خضوع للآخر، وأيضاً تحديد أفضل صيغة للتعامل مع المواد ومصادر الطاقة، من بذور ومياه وأسواق، بمقدار ما يتحقق الاستقلال الحقيقي والتبادل المتكافئ.

وإسرائيل التي تريد أن تسيطر على الأرض ومصادر المياه، وتحاول أن تستغل التقدم الذي تتمتع به في مجالات معينة، بما فيها المجال الزراعي، فإنها تريد أن تخضع المنطقة إلى صيغة زراعية تتلاءم وأهدافها وحاجاتها. فالمزروعات التي تحتاج إلى المياه، وإلى الأراضي الواسعة، وتلك التي تحتاج إلى الأيدي العاملة، وتكون متدنية السعر في الغالب، تريد أن تتركها للبلدان الأخرى، وأن تختص هي بالزراعات المميزة والخاصة، من حيث القيمة أو المواعيد أو الكميات، وهذا ما يجعلها تولي الزراعة عندها وعند الآخرين عناية استثنائية، وتحاول السيطرة عليها.

في مواجهة وضع مثل هذا يجب أن يبذل العرب جهداً كبيراً لمنع إسرائيل من التدخل، لمراقبة كل خطوة وكل موقف تتخذه، ومعرفة نتائجه المباشرة والبعيدة، ودراسة خطط مواجهته لأن على ضوء مثل هذه السياسة يمكن أن نحد من الخطر الذي أخذ يتسرب إلى كل زاوية، ويطال كل مرفق من مرافق حياتنا الأساسية، ولعل الزراعة من أهم واخطر هذه المرافق، الأمر الذي يستدعي أن نجعل الزراعة في قمة سلم الأولويات، وبالتالي ضرورة الانتباه الشديد والمراقبة

المستمرة، وتبادل الخبرات والمهارات، لا أن ننساق لما يريده العدو. ولا بد أخيراً أن نفتح أعيننا على الشركات الزراعية الجديدة التي أخذت تنتشر كالفطر.

اغتيال الأشجار

. . . ومن الثوابت في السياسة الإسرائيلية أيضاً: اغتيال الأشجار. إذ مع اصطياد الأطفال بشكل خاص، وإطلاق الرصاص الحي على صدورهم والرؤوس، في محاولة لاختصار شهود المستقبل، فإن الأشجار الفلسطينية تبدو عدواً رئيسياً أيضاً، ليس باعتبارها ساتراً لإخفاء رماة الحجارة، كما يزعمون، وإنما باعتبارها شاهداً، وبالتالي عدواً، يجب القضاء عليه.

انظروا. . ودققوا: أي الأشجار يختارها العدو الإسرائيلي هدفاً، ويصب عليها كل غضبه وحقده؟

يختار أولاً: أشجار الزيتون. فهذه الأشجار _ الذاكرة، الرمز، والتي تمثل الاستمرار أيضاً، تطالها المجازر بالدرجة الأولى، والأشجار المعمرة منها بشكل خاص، إذ لا يريد هذا العدو أي دليل، وبالتالي أي شاهد، يؤكد أن الحياة كانت خضراء مزدهرة قبل أن يستولي على هذه الأرض، لأن دعايته

تتركز على انه جاء لأرض صحراء بلا شعب، وبمجرد أن وطأتها أقدامه تحولت إلى الخضرة والنماء. لذلك فهو حريص اليوم على إلغاء أي اثر للحياة قبل وصوله، وبالتالي يفترض أن إخفاء الأثر دليل على عدم وقوع الجريمة!

ويختار، ثانياً، حين لا يجد الزيتون، وفي السهل الساحلي، غزة وما جاورها، النخيل. فالنخيل الذي ينوب عن الأشجار الأخرى، والذي يعمر طويلاً، كما يطل من عل ويرى كل شيء، ويؤكد في نفس الوقت على قوة الحياة والصبر معاً، ولا بد أن يكون دليلاً وشاهداً في المستقبل، فلا بد أن يدمر هذا الدليل والشاهد، وهكذا يصب العدو الإسرائيلي حقده على أشجار النخيل، وبهدف مزدوج: أن يلغي الشاهد، وأن يقول للعرب، كل العرب، باعتبار أن النخيل رمز لهم: لقد أهنتكم جميعاً، وقهرت رمزكم المتمثل بهذه الشجرة!

ويختار، ثالثاً، أشجار اللوز والكرمة، باعتبارها تحب الأماكن العالية وتحتمل كل صنوف الجو، فهي تحتمل الحر والبرودة، وتعرف كيف تصبر وتتكيف وتقاوم، ولذلك فهي قادرة على البقاء والتجدد، وقادرة على المقاومة أيضاً، وهو لا يريد أن يرى أشجاراً من هذا النوع _ الرمز، وهذا ما دعاه إلى الفتك بها.

أما أشجار الحمضيات، وكانت ولا تزال أحد رموز فلسطين العربية، فقد استطاع خلال فترة استعماره لها أن يجيرها لمصلحته ولاسمه، كما حول أشياء عديدة: الملابس،

الأكل، الألحان، ولا يعرف ماذا يمكن أن يحوّل غداً. ولتأكيد هذه الملكية فإنه يختم كل حبة برتقال بختمه الخاص، خوفاً من أن يتذكر الناس ملكية الفلسطينيين لها، وكذلك يفعل لأنواع عديدة من الفاكهة والخضار، وكأن الأختام تغير طبيعة الأشياء.

إن الاغتيال الذي يمارسه العدو الإسرائيلي تجاه البشر والأشجار وجميع مظاهر الحياة الأخرى دليل على الحقد والإفلاس، ويتبدى هذا الآن، في مواجهة الانتفاضة الثانية، خاصة من قبل المستوطنين، إذ إنهم بتصرفاتهم، بمواقفهم، يرفضون أي وجود للآخر، وغير مستعدين لإعطاء أي شيْ، ومن هم هؤلاء؟ انهم الذين جاؤوا بالأمس القريب، والذين لم يتعلموا العبرية بعد، ولم يروا شجر الزيتون من قبل، ولم يعرفوا أشجار النخيل قبل أن يصلوا إلى فلسطين، ومع ذلك يدعون حقهم فيها، وأنها لهم منذ الأبد وإلى الأزل!

لذلك فإن الرد، فلسطينياً ثم عربياً: المزيد من المقاومة، المزيد من الصبر، المزيد من التفاؤل، وأيضاً، وخاصة في هذه الفترة بالذات: المزيد من غرس الأشجار، أشجار الزيتون أولاً، وأشجار النخيل ثانياً، وأشجار اللوز والكرمة ثالثاً، والحمضيات في كل وقت وفي كل مكان، كي تبقى هذه الأرض خضراء، وللتأكيد أيضاً أن الأجداد ثم الآباء كانوا يزرعون بدل كل شجرة تقطع شجرتين، وكانوا يحرصون، أكثر ما يحرصون، على زراعة أشجار الزيتون، لأنها دائمة

الخضرة، وفيرة العطاء، عميقة الجذور، وتعمر طويلاً، كما أنها رمز لفلسطين الأجداد وستبقى كذلك للأحفاد، ولعل هذا أكثر ما يغيظ العدو الإسرائيلي وأكثر ما يخيفه!

إسرائيل تغتال العقول والأطفال

بعد أن قامت إسرائيل بملاحقة وتصفية عدد غير قليل من العلماء العرب المشتغلين في شؤون التكنولوجيا المتقدمة، خاصة في مجال الذرّة، للحد أو لمنع أي تقدّم عربي في هذا المجال، خطت إسرائيل خطوة جديدة في مجال تكنولوجي آخر: وقف التقدم في مجال الطاقة الشمسية، باعتبار أن هذا الحقل أحد الرهانات الأساسية للمستقبل، ويمكن للطرف الذي يحقق تقدماً فيه أن يفرض سيطرته، خاصة في المرحلة الأولى، وأن يجعل الآخرين تابعين أو خاضعين للشروط التي يفرضها.

إن الوفاة الغامضة التي حدثت لعالِم الطاقة الشمسية، علي المنتصر الكتاني، في قرطبة بأسبانيا منتصف نيسان الماضي، بعد تهديدات عديدة وُجّهت إليه، خلال الشهور الأخيرة، وبعد أن رفض الامتثال لإغراءات أو محاولات غربية كثيرة من أجل أن يوظف معرفته لخدمة جهات أجنبية، وإصراره أن تكرس هذه المعرفة لخدمة أمته العربية ودول العالم الثالث، هذه

الوفاة، بعد التهديدات، تثير الانتباه والتساؤل، إذ حدثت في أسبانيا، حيث يقيم ويدرس هناك، ولأن ليس له عداوات شخصية أو مباشرة، مما يجعل السؤال مشروعاً: من هو المستفيد من تصفية هذا العالِم، وفي هذا المجال بالذات؟

إن من جملة رهانات إسرائيل المستقبلية: التحكم بتكنولوجيا الطاقة الشمسية، من أجل توفير طاقة رخيصة تؤمن حاجتها من ناحية، ومن أجل السيطرة على مصادر هذه الطاقة من خلال التحكم بإحدى الحلقات المهمة، تماماً كما حصل في صناعة النفط من ناحية أخرى. إذ إن الشركات الكبرى، ولإحكام السيطرة على هذه الثروة، لجأت إلى احتكار المعرفة، أو إلى السيطرة على مفصل أو أكثر من مفاصل هذه الصناعة. فروتشيلد حين وجد العدد الكبير من المنتجين المتنافسين، لم يدخل في هذا التنافس وإنما لجأ إلى التحكم بالنقل أولاً ثم بالتكرير بعد ذلك، وأصبح المتنافسون مضطرين إلى اعتماد الأنابيب التي أقامها، أو إلى استعمال المصافي التي أنشأها، وفي وقت لاحق، وبعد أن تقلص عدد المتنافسين، وخرج الصغار منهم بعد إفلاسهم، لجأ إلى وضع اليد على المراحل الأخرى من الصناعة، خاصة بعد أن أصبح مالكاً للقوة المهيمنة والمعرفة الكاملة.

إسرائيل تريد إعادة تطبيق سيناريو شبيه بالنسبة للطاقة الشمسية، إذ تعتبر أن السبق في الوصول إلى تكنولوجيا متقدمة في مجال الطاقة الشمسية يمكنها من تحقيق عدة أهداف في آن

واحد: السيطرة، من خلال المعرفة، على مصادر هذه الطاقة؛ إلزام الآخرين الاستعانة بها والاعتماد عليها، باعتبارها الأكثر تقدماً وخبرة؛ توظيف علاقاتها الدولية لحجب أو منع تقدّم الآخرين في هذا المجال، بما في ذلك حذف العلماء وسد الطريق أمام تراكم الأبحاث والإنجازات تماماً كما حصل في مجال الصناعة الذرية، بحيث يتم الاعتماد على الدول المتطورة، وما حققته من تكنولوجيا تكون أساساً لأي تقدّم.

لو أن وضعاً عربياً أكثر متانة وأكثر ديمقراطية قائم الآن لما مرّت وفاة هذا العالِم المغربي الهام مرور الكرام، ولحوّلت هذه الوفاة إلى حدث بارز، وجعلت المجرمين أو الذين تدور حولهم الشبهات يقفون في قفص الاتهام، لكن الإنسان العربي الآن رخيص بنظر نفسه وبنظر سلطاته الحاكمة، ولذلك، ومن باب أوْلى، أن يكون رخيصاً بنظر أعدائه، وبالتالي يتحول إلى صيد سهل، لأنه لا يملك القدرة للدفاع عن نفسه، وليس هناك من يحميه، في الوقت الذي يمتلك مواطن الدولة القوية ثقة بالنفس تمكنه من الدفاع عن نفسه، كما يوجد من يدافع عنه، سواء عند الرأي العام أو عند الدولة التي ينتمي إليها، هذا علاوة على خشية الأعداء من المسّ به، لأن ثمن دمه سيكون غالياً ومكلفاً، ولا بد أن يدفع هذا الثمن عاجلاً أو آجلاً، في الوقت الذي تذهب دماء الذين لا حماة لهم هدراً وغالباً ما تُنسى.

لقد سبق أن تمّ «اصطياد» عدد من العلماء العرب في

أنحاء متعددة في العالم، وكانت إسرائيل، بالأدلة الدامغة، وراء ذلك، لكن هذه الحوادث سجلت ضد مجهول، ولم تلبث أن طُويت دون أن يؤخذ بالثأر، دون أن يحاسب القتلة، ودون أن تبقى أسماء الذين قتلوا في الذاكرة العربية، الأمر الذي يعني أن الإنسان العربي ما زال رخيصاً، وأنه سيبقى هكذا إلى أن يعترف بقيمة هذا الإنسان، وأن وراءه من يحميه، ومن يأخذ بثأره إن غُدر به، ومن سيتذكره مهما مرّ الزمن.

هل يمكن للدكتور علي المنتصر الكتاني أن يضاف إلى قائمة الذين ذهبوا بصمت أم يتحول إلى رمز لموجة جديدة تكون الشمس وضوؤها الباهر، وتحدث نقلة لوعي جديد ولإنسان جديد؟

متى بدأ الانحراف في الموقف العربي؟

بدأ التراجع والضعف في الموقف العربي تجاه إسرائيل منذ أن زار السادات القدس، لكيّ يعبر عن النوايا الحسنة، وليكسر الحاجز النفسي، كما كان يردد. من ذلك الوقت بدأ التراجع والتآكل في الموقف العربي، إذ بالإضافة إلى إنفراد السادات باتخاذ هذا الموقف الخطير، دون التشاور مع العرب الآخرين، ودون استشارة الشعب المصري، ولأنه أخرج مصر، أو هكذا تمنى وأراد، من حلبة الصراع العربي الإسرائيلي. ولتسويغ موقفه تحدث كثيراً وطويلاً عن الفوائد التي ستعود على مصر نتيجة اتخاذه هذا القرار، إذ سيقل إلى أقصى حد الإنفاق العسكري، وسوف تخصص هذه الأموال للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أنّ موقفاً مثل هذا سوف يرضي أميركا والقوى الصهيونية في العالم، مما يعني أنّ المساعدات سوف تنهال على مصر من قبل الدول الغربية، خاصة الولايات المتحدة، ومن المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

أما إسرائيل، بعد أن تتصالح مع مصر، فسوف تضع جهودها وخبرتها من أجل النهوض بمصر، خاصة في الحقول التي تمتلك فيها الخبرة والتجربة، وتحديداً في الحقل الزراعي، بحيث لن تمر فترة إلاّ وتصبح مصر دولة الرفاه والحداثة، بعد أن أنهكتها الحروب وتوالت عليها الهزائم واستنزفت معظم طاقاتها.

هكذا كان السادات يبرر موقفه، وهكذا واصل المشوار إلى نهايته، ليس فقط بزيارة القدس وإبرام معاهدة كامب ديفيد، بل وبفتح مصر أمام الجحافل الإسرائيلية من كل الألوان، وقد تدفقت هذه الجحافل إلى كل ركن من أركان مصر، تبحث وتدرس وتخترق كبداية لكي تختار الحقول والأولويات التي تلائمها، خاصة وأن التوجيهات كانت تصدر عن رأس الدولة، من السادات، بأن تمنح التسهيلات التي تمكنها من القيام بما تريد، وكلنا نتذكر حجم التسهيلات التي مُنحت في الحقل الزراعي، ثم النتائج المدمرة التي ترتبت على ذلك، وما زال بعض هذه النتائج قائماً، ولا يزال وزير الزراعة، يوسف والي، موضع تساؤل وشبهة فيما يتعلق بالعلاقة مع إسرائيل، والتواطؤ الذي تمّ بين الطرفين.

إن مراجعة العلاقات المصرية الإسرائيلية ضرورية إلى أقصى الحدود، إذ على ضوء مثل هذه المراجعة نكشف مدى التفريط الذي حصل، وحجم الأوهام والأكاذيب التي روّج لها بعد ذلك من أجل تمرير هذه الصفقة التي لا يمكن وصفها إلا

بالخيانة. ومن فوائد المراجعة أيضاً نكتشف أهمية المقاومة الشعبية التي شملت مصر من أقصاها إلى أقصاها، والتي حاربت التطبيع والتعامل مع العدو الإسرائيلي، وأصبح الشعب المصري في طليعة العرب فهماً وتبنياً ودعماً للقضية الفلسطينية، ويعبّر كلما أتيحت له الفرصة عن موقف غير قابل للتنازل، ولعل الموقف تجاه الانتفاضة خير دليل على ذلك، الأمر الذي أثّر على موقف الحكومة وجعلها تمتثل، ولو جزئياً، لنبض الشارع وصوته، وجعلها تزداد تمسّكاً بالموقف الوطني، خاصة وأن سياسة إسرائيل وسلوكها اليومي يدفعان حتى الصخر لأن يعيد مناقشة موقفه ويمحّص قناعاته.

إذا كانت مراجعة موقف مصر منذ زيارة السادات إلى القدس، ثم كل ما تلا ذلك، ضرورية ومفيدة في مجالات عديدة، ولجميع الأقطار العربية، وأيضاً كي يتعلم الجيل الجديد، فإن في إعادة رواية القصة التي رواها مؤخراً وزير الإسكان والتعمير، الكفراوي، أيام السادات حول واحدة من تصرفات هذا الرئيس العتيد، تعطي فكرة عن مدى الحرص الذي كان يتسم به!

روى الكفراوي: «كلّمني السادات هاتفياً وطلب مني منح شارون منطقة وادي كركر في جنوب مصر ومنطقة المثلث (بين محافظات الفيوم وبني سويف والجيزة) لتسليمها لشركات استصلاح إسرائيلية، ولكنني أبديت اعتراضي الشديد على ذلك فثار السادات، وقال لي: أنا لا أسمح أن يزايد عليّ أحد، أنا

أكثركم وطنية. أنا سجنت وأنتم لم تسجنوا وتعرضت لضياع مستقبلي بل وحياتي في سبيل مصر».

وأضاف الكفراوي: «قلت للسادات هل تسمح بسماع وجهة نظري؟ فلما وافق قلت له: إن الإسرائيليين ضربوا المفاعل النووي العراقي ودمروه. فوجدت السادات يعود إلى هدوئه ويقول لي: برافو يا كفراوي، أنا لا أخاف عليك وأوافقك الرأي».

واتفق الاثنان، السادات والكفراوي، أن يُعطى شارون أرض في الفرافرة التابعة للوادي الجديد مما يجعل السد العالي بمأمن من قصف إسرائيل! حين أبلغ شارون بالأمر خرج من مكتب الكفراوي كالثور الهائج. أما بعد مقتل السادات فقد جاء شارون يطالب بالأرض التي عرضت عليه، لكن الحكومة المصرية رفضت ذلك!

واليوم تعود النغمة الإسرائيلية مجدداً في اعتبار مصر أكثر الدول العربية عداء لها، وتهدد أيضاً بقصف السد العالي!

2001 /8 /16

الانتفاضة

انتفاضة الشعب الفلسطيني الحالية بالغة الأهمية والدلالة، فقد كشفت الوضع العربي بنقاط قوته وضعفه، وكشفت أكثر حقيقة إسرائيل، الدولة «الديمقراطية» التي يباهي الغرب أنها على شاكلته وامتداد له في هذه المنطقة المتخلفة من العالم، وكشفت أيضاً حليفتها أميركا.

كما أزالت هذه الانتفاضة الوهم حول إمكانية التعايش في ظل دولة عنصرية، اذ بعد ما يزيد عن خمسين سنة من العيش المشترك تظهر طبيعة الدولة العنصرية تجاه مواطني ما يُسمى بـ«الخط الأخضر» من العرب، خاصة في الناصرة، حين اخذ الرصاص يحصد هؤلاء المواطنين فقط لكونهم عرباً. أما تعايش هذه الدولة مع محيطها، في ظل اختلال موازين القوى، وفي ظل التحالف الإسرائيلي الأميركي، فلا يقل عن الوهم الأول، لأن طبيعة إنشاء هذه الدولة، ودورها، قائماً على القوة أو التلويح بها من أجل استمرار السيطرة والاغتصاب ومحاولة

إلغاء الآخر، وبالتالي استحالة التعايش وفقاً للصيغة القائمة الآن.

لهذا فإن الانتفاضة بمقدار ما كشفت عن النواقص والعيوب، فقد خلقت المناخ والشروط، فلسطينياً وعربياً، من أجل نقل العمل السياسي الوطني نحو أفق جديد، إذ لأول مرة يتوحد أبناء فلسطين في مواجهة العدو، وقد تعمد هذا التوحيد في ساحة المعركة وبالدم، لأن العدو ينظر إلى الجميع نظرة واحدة، ويعاملهم، في الجوهر، معاملة واحدة، إذ لا فرق بالنسبة له بين مواطني 1948 وموطني 1967، ومواطني أية سنة لاحقة، ما داموا جميعهم فلسطينيين وعرباً. وهكذا لأول مرة منذ خمسين عاماً يتوحد، عملياً، أبناء فلسطين، ويفترض نتيجة وحدة أبناء الشعب، ولكونهم يواجهون مصيراً واحداً، أن تتوحد، أو على الأقل أن تتحالف القوى والتنظيمات الفلسطينية جميعها، وفقاً للميثاق الوطني، وأن ينتهي عصر التفرد والاستئثار والنظرة الفئوية، أو الاستمرار في التشبث بالأوهام والمراهنة على تحالفات من خارج اللحمة والمحيط.

ومن مزايا الانتفاضة أيضاً أنها أعادت للشارع العربي الحياة بعد طول غياب، وأكدت مدى عمق الروابط والمشاعر بين أبناء الأمة الواحدة.

إن قوة أية دولة لا تقاس بالأسلحة التي تملكها، وإنما بقوة وإرادة الناس الذين يستعملون هذه الأسلحة، ومدى قناعتهم ومشاركتهم في المعارك التي يخوضونها ولذلك فإن

امتلاء الشارع العربي، من صنعاء إلى الرباط، بهذه الجموع الغاضبة والمطالبة أن تتاح لها فرصة المشاركة في المواجهة الدائرة الآن، يدل على مدى الاستعداد العربي ومدى القدرة التي تملكها الجماهير، وبالتالي ماذا يمكن أن يحصل لو وظّفت هذه القوى في المواجهة.

لقد عّبر الشارع العربي عن مدى الإحباط، وأيضاً الافتراق، بينه وبين حكامه وقادته وتنظيماته السياسية. إن احتشاد مليوني إنسان في مدينة مثل الرباط، غضباً واحتجاجاً، ليعتبر بذاته استفتاءً على توجهات الشعب وطموحاته، من ناحية، وعن سياسة ومواقف حكامه من ناحية ثانية. وما جرى في الرباط جرى مثله في معظم المدن العربية. حتى المدن التي لم تعرف المظاهرات في تاريخها امتلأت شوارعها بالجماهير الغاضبة، واندفعت تعبر بأشكال مختلفة عن مدى قناعتها أو رضاها عن سياسات دولها.

ليس هذا فقط، إن الجماهير، بحسها العفوي ومواقفها الحقيقية، هي مع المواقف الوطنية أكثر مما هي مع التنظيمات السياسية، ولذلك فإن الموجات التي تظهر بين فترة وأخرى، وتزعم أنها تملك الشارع، لا تعبر عن حقيقة الوضع، ولا تعكس مشاعر الناس. وهذا ما يستوجب إعادة النظر، وإفساح المجال أمام قوى الجماهير كي تعبر عن إرادتها وتوجهاتها دون أن تصادر من قبل الفئات الحاكمة أو من قبل التنظيمات الأصولية بمفردها.

إن ما عبّر عنه الشارع العربي يشابه ما حصل في المعارك الكبرى: معركة السويس ومقاومة العدوان الثلاثي: معركة رفض الهزيمة عام 1967 والإصرار على المقاومة واستعادة الأرض بالقوة؛ ومعركة استقلال الجزائر وما شابه من معارك عربية أخرى. وهذا ما يجب أن يُحرص عليه الآن وفي المستقبل، وما يجب أن ينّمى وأن يتسع، لأن المعارك الوطنية بمقدار ما تحتاج إلى كل القوى، فإنها تتسع لها جميعاً.

حالة الغضب التي عبرت عنها الجماهير، إذا تم استيعابها بالفهم والتجاوب، يمكن أن تكون سلاحاً ايجابياً، وأن تشق طريق المستقبل، أما إذا جرى الالتفاف عليها وخداعها، فيمكن أن تصبح أداة لتقويض كل ما هو قائم، ولعل أول ما سوف يتقوض: الصيغ السياسية القائمة والرموز البشرية التي تشغلها، أي بكلمات أوضح: الفئات المتحكمة والحاكمة، خاصة بعد الفرص التي أعطيت إليها، وبعد الصبر الطويل باحتمالها واحتمال أخطائها وإساءاتها.

إن الانتفاضة الجارية الآن تحمل الكثير من الدلالات والاحتمالات، ولعلها في احد وجوهها ستكون الصاعق الذي سيفجر الكثير من الصيغ والتخاذلات والمواقف المزرية، وقد يكون من نتائجها أيضاً ما حصل بعد عام 1948، من تغيير للفئات الحاكمة وبداية مرحلة القلق والانقلابات. إذا لم تجرِ قراءة دقيقة لنبض الشارع وما عبر عنه و ما يريده، وفي هذا امتحان للفكر السياسي وللقوى السياسية، وامتحان أكبر للصيغ

والأنظمة ومدى قدرتها على فهم ما يجري ومحاولة الاستجابة للحد الأدنى من المطالب التي تخلق صلحاً حقيقياً بين الحكام والمحكومين، بين «الناس اللي فوق والناس اللي تحت...» وإذا لم يتم ذلك في وقت قريب، وبصيغة عاقلة وإيجابية، فإن كثيراً مما نراه الآن سيختفي، ولا يُعرف ماذا سيحل مكانه!

الانتفاضة: أهمية الوحدة والتآخي

. . . ومن جملة النتائج الإيجابية التي حققتها الانتفاضة: أنها جسدت التآخي من جديد بين المسلمين والمسيحيين، إذ بعد محاولات الفتنة التي أُثيرت، خاصة في الناصرة خلال سنين سابقة، وبعد التشجيع المتزايد لهجرة مسيحيّ فلسطين إلى الولايات المتحدة وكندا، فإن الانتفاضة خلقت وضعاً يمكن اعتباره نموذجياً إذ دلل هذا الوضع على المصير المشترك والروابط التي لا تنفصم. مما أكّد أن فلسطين بمقدار ما هي للمسلمين، فإنها كذلك بالنسبة للمسيحيين، خاصة وأن إسرائيل ومن ورائها الصهيونية العالمية تعتبران أنّ كل الذين ليسوا يهوداً، أياً كانت ديانتهم، هم خصوم لها الآن أو في المستقبل. ولعلّ الموقف الإسرائيلي - الصهيوني تجاه القوات التي جندتها في جنوب لبنان، ثم التخلي عن هذه القوات، أسطع برهان على ما تضمره تجاه غير اليهود.

لقد اتخذت إسرائيل موقفاً تجاه قوات لحد، عميلها الذي تخلّت عنه ورمته، كما رَمَت من قبله سعد حداد، لا يمكن

وصفه إلاّ بالخداع. إذ بعد الوعود التي أُعطيت لهذه القوات، وبعد تكليفها بكل الأعمال القذرة، وإعلانها أنها لن تتخلى عنها، لم تتردد في اللجوء إلى أبشع وسائل المكر والتخفي وهي تتخذ موقفها بالانسحاب من جنوب لبنان. أكثر من ذلك، كانت تخشى هذه القوات، باعتبارها عربية، ومن أبناء المنطقة، نفس الخشية من الخصوم الذين يحملون في وجهها السلاح، فقط لكونهم غير يهود، وبالتالي تخلت عنهم دون أن يرف لها جفن، دون خشية، الأمر الذي يحدد ويعلن موقفها الحقيقي بكل وضوح تجاه كل ما هو غير يهودي.

بعد التخلي الإسرائيلي عن قوات لحد، والمصير الذي لاقته تلك القوات، جاء الموقف الإسرائيلي تجاه المناطق التي تعتبر رموزاً للمسيحية العربية - الشرقية. فإسرائيل لم تتردد في استعمال أقسى أنواع العنف تجاه الناصرة وتجاه من يعتبرون مواطنين للدولة، وأكدت هذا الموقف أكثر تجاه المناطق المسيحية في فلسطين: بيت لحم، بيت جالا وبيت ساحور، لتثبت وتؤكد أنّ العرب دونما تمييز هم الأعداء، وأياً كانت الديانة التي يدينون بها.

وهكذا نجد أنّ إسرائيل حققت من خلال الانسحاب من لبنان ثم من خلال قمع الانتفاضة ما عجز العرب عن تحقيقه، رغم هزيمتها، خلال سنوات كثيرة: لقد أكّدت أنّ الرابطة القومية، هي الأساس في بناء المجتمعات والعلاقة بين المجموعات.

إن إسرائيل «الديمقراطية» أثبتت بالملموس، وعبر طريقة تعاملها مع قوات لحد ومع مسيحيي الخط الأخضر أو الضفة الغربية، أنّ الرابطة الدينية بالنسبة لها هي الأساس الذي تنظر من خلاله إلى «مواطنيها». وبالتالي فإن الضحايا الذين وقعوا في الناصرة والمثلث، ثم العنف الذي تستعمله في بيت ساحور وبيت جالا، يدلان على مدى الحقد على كل ما هو عربي، بغض النظر عن ديانته. المهم تصفية العرب وإبعادهم، وبعد أن يحصل ذلك تنظر فيما إذا كان الذين صُفّوا، أو أُبعدوا، مسيحيين أو مسلمين!

هذا الدرس يجب أن يستوعب من قبل العرب، مسيحيين ومسلمين، فإسرائيل لن توفر ولن تتسامح مع كل ما هو عربي، أياً كانت ديانته، وربما كانت الانتفاضة المناسبة التي كشفت عن موقفها الحقيقي، الأمر الذي يستوجب صياغة العلاقات وفق النظرة الجديدة، الحقيقية، وأيّ تساهل أو تهاون في قراءة المواقف الإسرائيلية تعتبر نوعاً من التسامح المشكوك في أهدافه، والذي يصنف في النتيجة في خانة التواطؤ أو الغباء. فإسرائيل، عبر مواقف لا حصر لها، تعلن وتؤكد أنها ضد كل ما هو عربي، وأنها لا ترضى ولا تحتمل التعايش مع غير اليهود، الأمر الذي يستدعي إعادة تنظيم المنطقة جغرافياً وسياسياً وفق ما يحقق مصالحها وسيطرتها. وكل قراءة أخرى، مختلفة، للسياسة الإسرائيلية مجرد وهم وكل تصرّف أو كلام يصدر من مسؤول إسرائيلي بغير هذا الاتجاه، لا يعدو كونه

تكتيكاً مؤقتاً ريثما تتهيأ الفرصة مجدداً من أجل فرض ما تعتقد أنها قادرة على تحقيقه.

إن الموقف الإسرائيلي تجاه أبناء الجليل العرب، ثم طريقتها في قمع الانتفاضة، خاصة في المناطق التي تقطنها أغلبية مسيحية، لا يتركان مجالاً للشك في ما تضمره وما تحاول الوصول إليه من أجل التهويد الكامل والسيطرة المطلقة.

مصارعة الثيران

كشفت الانتفاضة الأخيرة أن هناك ثوابت راسخة لدى الحزبين الكبيرين: العمل والليكود، بل ولدى الأحزاب الإسرائيلية الأخرى أيضاً، بما فيها الأحزاب اليسارية، وهذا ما يفسر غياب أو صمت بعض القوى أو الأصوات التي كان يراهن عليها أو يشار إليها بمبالغة مقصودة. الآن، ومنذ اندلاع الانتفاضة في أيلول، نجد أن جميع القوى في إسرائيل متفقة على ضرورة: إنهاء الانتفاضة، وعلى إنكار حق عودة اللاجئين، وعلى بقاء المستوطنات. بعد تأكيد هذه الثوابت يمكن التفاوض تمهيداً للوصول إلى اتفاق!

لأول مرة، ربما، يظهر إلى العلن هذا المقدار من الاتفاق بين القوى والأحزاب الإسرائيلية. في السابق كانت تبرز اختلافات أو فروق جوهرية بين حزب وآخر، بين تيار وتيار آخر، وكان تيار ما يسمى باليسار، والداعين إلى السلام، يعبر عن نفسه بالمظاهرات والاحتجاجات، وكانت القوى المتنافسة تحسب الكثير لهذا التيار، وتحاول استرضاءه أو تحييده، من

خلال الالتفاف عليه، بطمأنته، بتقديم بعض التنازلات له. هذه المرة غاب هذا التيار أو أنه ضعف حتى صار أقرب إلى الغياب.

أكثر من ذلك، انه يضع شروط على العرب، يحدد لاءات لم يكن يعلنها من قبل، ودون الاستجابة لهذه الشروط، دون الموافقة على هذه اللاءات فإنه يعفي نفسه من أية مسؤولية، ويعلن انتماءه الحقيقي إلى الثوابت التي كان ينكرها من قبل.

هذا الدرس الكبير فرضت وجوده الانتفاضة، فأظهرت المواقف الحقيقية لجميع القوى، وعلى أكثر من مستوى. وبالتالي يجب أن يستوعب هذا الدرس وأن ينعكس عربياً، فقد اختلفت القوى العربية طويلاً وعميقاً وهي تحاول قراءة القوى الإسرائيلية، كما أن هذه القوى ذهبت بعيداً وهي تحاول تفسير، أو حتى تأييد، مواقف بعض الأحزاب والتيارات الإسرائيلية، وكانت تفترض وتعطي درجات متفاوتة في تقدير المواقف والاحتمالات التي تنشأ نتيجة مجيء هذا الحزب أو ذاك من الأحزاب الإسرائيلية، أو نتيجة نجاح هذا الرئيس أو ذاك، وبالتالي انعكاس ذلك على الحل الذي يمكن الوصول إليه.

الانتفاضة جاءت لتكشف الجميع، عربياً وإسرائيلياً، ودولياً أيضاً. إذ وضُحت المواقف، وجعلت كل جهة تعبر عن خياراتها بدقة ودون مواربة، ووضعت كل فريق أمام مسؤولياته وأمام قناعاته الأساسية، وأصبح من العسير التخفي أو التمويه.

واليوم، وبعد أن انكشف باراك كتوجه واحتمالات، وساعده شارون عن طريق تلك الزيارة - الهجوم للمسجد الأقصى في إظهار حقيقة إسرائيل وموقف قواها من المستوطنات وحق العودة والسلام. وصل اليوم الاثنان إلى مواجهة مباشرة، وهما يطلبان من الناخب الإسرائيلي، ومن الحاكم العربي أن يختار. ومثل كل مرة، إذا كان الناخب أكثر قدرة على تحديد مصالحه، ومن هو أجدر بتمثيله، فإن الحاكم العربي واقع في الحيرة، لا يعرف كيف يعبر عن عواطفه وحقيقة موقفه، أو يحاول ذلك بطريقة ملتوية نتيجة خوفه من الشارع، ونتيجة الضغط الأميركي الذي يمارس عليه، ولذلك فإن لغة الفزع هي الغالبة في الخطاب العربي الرسمي.

يجب أن لا نفزع من مجيء شارون رئيساً لوزراء إسرائيل، ليس باعتباره أكثر رأفة أو شفقة بأعدائه العرب، من خصمه باراك، وإنما لأنه أكثر وضوحاً وأكثر صراحة، وبالتالي فإنه يقول علناً ما يفكر فيه، ما ينوي أن يفعله، بينما باراك يفكر بشيء، وينوي شيئاً آخر، ويفعل عكس ذلك تماماً.

لقد راهن العرب كثيراً على مجيء باراك أول مرة، توقعوا، ومعهم الأميركان، أن يأتي السمن والعسل بوصوله إلى السلطة. وبعد أن وصل أعطوه فترة سماح طويلة كي يرتب أوراقه، وطلبوا عدم إحراجه بمطالب أو مواعيد، وكانت النتيجة: أنهار الدماء، خاصة دماء الأطفال، التي بدأت في أيلول وما تزال مستمرة إلى الآن، وكان نموذجاً للقسوة

والصلف الإسرائيلي، وقد أكد، مرة أخرى، سوابقه وانجازاته التي بدأها في بيروت وتابعها في تونس ويؤكدها اليوم في مواجهة الانتفاضة، حيث يفتح نيران دباباته على الأطفال العزّل، وتحصد طائراته الرؤوس. ويؤكد في نفس الوقت انه يريد السلام والوصول إلى تسوية!

اليوم، حين يتقابل الجنرالان، باراك وشارون، ويحاول كل منهما أن يدين قسوة الآخر، ويفضح ماضيه، فإن الاثنين يهددان وينذران العرب بالويل والثبور إذا لم يوافقوا على جميع ما يُطلب منهم، ولذلك فإن نتائج الانتخابات محددة سلفاً، ووصول أي منهما لن يغير بالنتائج، وهذا ما يجب أن يدركه العرب، وأن يستعدوا له، وغير ذلك قبض الريح وحصاد الهشيم، والسادس من شباط ليس بعيداً، وسوف يثبت أن الجنرال هو الجنرال، وأن ما يحدده الصفة والموقع وليس الاسم أو النوايا. . . والكلمات الكبيرة!

2001/1/17

البحث العلمي طريق المستقبل

تُقاس أهمية الدولة في العصر الحديث، وتقاس احتمالاتها المستقبلية أيضاً، بمقدار اندماجها بالثورة العلمية التكنولوجية، وبمدى العناية التي توليها في هذا المجال من أجل التفوق والتميز عن غيرها من الدول، من خلال ما تبذله لتحقيق كشوفات جديدة، أو تطوير ما هو موجود منها، وبتحقيق تطبيقات متطورة أو أقل كلفة، خاصة وأن المعلومات في هذا المجال تتزايد بنسب وحجوم غير مسبوقة، الأمر الذي يستدعي أن تكون الدولة، أية دولة، في منتهى الاستعداد لاستقبال الجديد واستيعابه كي يكون جزءاً من مقوماتها، وبالتالي من ملامحها، إذا أرادت أن تعيش في هذا العصر.

فإذا عرفنا أنّ المعلومات، خاصة العلمية، التي توفرت للبشرية خلال الثلاثين سنة الأخيرة توازي ما توفر خلال الخمسة آلاف سنة السابقة، وأنّ حجم المطبوعات الكلية تتضاعف كل خمس سنوات، وأنّ العالم يطبع أكثر من ألف كتاب جديد كل يوم، إذا عرفنا ذلك قدرنا وتيرة التقدم والتغير

التي تحصل كل يوم، بل كل ساعة، وما يجب أن يبذل من جهد ومال وتحضير كي تكون الدولة أكثر استعداداً للتعامل مع العصر الذي تعيش فيه.

يقول تقرير لليونسكو صادر عام 1988 أنّ العالم أنفق في السنة المذكورة 470 مليار دولار على قضايا البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وأنّ القسم الأكبر من هذا الإنفاق جرى في الدول المتقدمة، أميركا وأوروبا الغربية واليابان، وأنّ نصيب الدول الفقيرة والمتخلفة من هذا الإنفاق كان قليلاً جداً، مما يعني أنّ النتائج التي ستحصل عليها هذه الدول ضئيلة للغاية، وهي عبارة عن الفتات التي تنتجها الدول المتقدمة، أو ما تريده أن يصل إلى الدول الفقيرة، ومعنى ذلك أيضاً أنّ الهوة بين الطرفين ستبقى قائمة وقد تزيد أيضاً.

وباعتبار أنّ حجم الإنفاق يتناسب، عادة، مع إمكانيات الدول، وبالتالي فإن الدول الغنية تنفق أكثر بما لا يقاس من الدول الفقيرة، فإن الإشكالية الأساسية التي يجدر لفت النظر إليها، والتي تميز سلوك الدول المتخلفة هي مدى الأولوية التي تحظى بها قضايا العلم والتكنولوجيا، من حيث البحث والأهمية أو من حيث التطبيق. وثانياً النسبة من إجمالي الناتج المحلي التي تخصصها الدول الفقيرة المتخلفة لهذه القضايا مقارنة بقضايا أقل أهمية.

فأميركا كان نصيبها 38% من حجم الإنفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وكان نصيب أوروبا الغربية 28%

ونصيب اليابان 19%، أمّا العرب كانوا في آخر قائمة الدول التي تنفق في هذا المجال، إذ لم تزد النسبة على 0,04%. أما إذا نظرنا إلى النسب من زاوية الناتج المحلي فنلاحظ أنّ أميركا أنفقت 2,5% من إجمالي ناتجها المحلي على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وأنفقت أوروبا الغربية 1,8% بينما لم ينفق العرب سوى 0,02%.

أما من حيث المطبوعات العلمية التي صدرت في العالم خلال عام 1995، نلاحظ أن النسبة الكبرى من هذه المطبوعات العلمية التي صدرت في العالم خلال عام 1995، صدرت في أميركا، إذ بلغت 38,4% وبلغت في أوروبا 35,8%. أما في البلاد العربية فلم تزد النسبة عن 0,07%. وكنتيجة لهذا المناخ نلاحظ أن براءات الاختراع التي تمّ تسجيلها في العام المذكور، أي عام 1995، بلغت نسبتها في أوروبا 47,7% من المجموع العام، وفي أميركا: 33,4%، أما العرب فقد سجلوا خلال ذلك العام من براءات الاختراع ما مقداره: صفر!

اعتماداً على الصورة السريعة التي رسمناها لواقع البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بين الدول المتقدّمة والدول المتخلّفة، نجد أن الفجوة كبيرة ومعرضة للاتساع أكثر ما لم تبادر الدول المتخلفة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتدارك هذا النقص وتقليص الفرق بين الطرفين. ويجدر بالعرب تحديداً بذل جهود مضاعفة من أجل مواجهة هذه الإشكالية الكبرى، خاصة وأن لدى القسم الأكبر منهم إمكانيات مادية تساعد على

ردم الهوة القائمة الآن. وهذا أمر مطلوب وضروري بسبب التحدي المصيري الذي تشكله إسرائيل، سواء من حيث التقدم العلمي والتكنولوجي الذي تمثله بالمقارنة مع العرب، أو من حيث ما تخصصه من أموال وكفاءات ونسب الناتج المحلي، هذا علاوة على ما لها من علاقات تعاون وتنسيق مع جهات عديدة، دولاً ومراكز أبحاث وكفاءات علمية مميزة.

إن التحدي الحقيقي الذي يواجه العرب في الوقت الحالي هو مدى الإمكانية في اقتحام الثورة العلمية التكنولوجية، ومدى القدرة والجدارة في إثبات الوجود. ومع أن الزمن يمضي بسرعة، والفروق بين المتقدمين والمتخلفين إلى اتساع، إلا أن الأمر لا يزال ممكناً بل هو مطلوب في كل وقت.

الوثيقة كوسيلة إثبات

في إطار البحث عن حلول لبعض المشاكل المعقدة، اقترحت الحكومة التركية قبل فترة على طرفي النزاع المباشرين، الفلسطينيين والإسرائيليين، أن تفتح أمامهما، وبالتساوي، الأرشيف العثماني، خاصة ما يتعلق بمدينة القدس، إذ قد يكون من شأن معرفة واقع هذه المدينة خلال تلك الفترة ما يساعد على اكتشاف أو العثور على نقاط مشتركة يمكن أن تؤدي إلى حل لهذه المشكلة المعقدة. كان موقف الفلسطينيين الترحيب بهذا الاقتراح، أما الجانب الإسرائيلي فقد رفضه بحزم أقرب إلى الفظاظة لأنه غير مستعد لمناقشة ما يعتبره حقاً مطلقاً بالنسبة له. وهكذا انطوى هذا الاقتراح، كما انطوت قبله اقتراحات مماثلة، نتيجة اختلال موازين القوى، ولانعدام روح التنظيم والمثابرة في الجانب العربي.

رفض إسرائيل للاقتراح نابع من كونها واضعة اليد على «الغنيمة» كلها، وبالتالي غير مستعدة لإعادة النظر أو إعادة قسمة المدينة ما دامت قادرة على أن تحتفظ بها كلها، والسبب

الثاني أنها تعرف، وربما تملك، ما يضمه الأرشيف العثماني حول القدس وحول فلسطين، وربما الأجزاء الأخرى من المنطقة، بعد أن بذلت جهوداً جبارة للحصول على كل الوثائق والمعلومات. فعلت ذلك منذ وقت مبكر، واعتبرت هذه المهمة أساسية بعد عام 1948، إذ اندفعت إلى توثيق علاقاتها مع تركيا، وقدمت لها الدعم والمساعدات من أجل أن تحصل على الأرشيف العثماني، لعلها تجد بين وثائقه ما يشير إلى ما تعتبره حقاً لها. لم تكتف بذلك، ذهبت إلى المدن النائية في تركيا، والى القرى الصغيرة، من أجل البحث عمّا فيها من أوراق ووثائق تدفع من أجلها الكثير.

بمعنى آخر: كانت إسرائيل، ولا تزال، لا توفر وقتاً أو جهداً من أجل الحصول على الوثائق والمعلومات من أرشيفات الدول الأخرى، وتعتبر ذلك أمراً بالغ الأهمية، لأن من شأن ذلك أن يمكنها من إعادة كتابة التاريخ وفقاً لمصالحها، وأيضاً اعتماداً على « الوقائع الموضوعية»، بعد أن تعيد توظيف هذه الوقائع وتكيّفها بشكل يخدم هذا الغرض. في الوقت الذي يهمل العرب، أو لا يولون هذا الجانب أية أهمية، تحت زعم أو وهم أنهم أصحاب حق لا يُجادَل فيه، وبالتالي ليسوا بحاجة إلى المزيد من الأدلة أو البراهين لإثبات هذا الحق!

وإذا كانت الكثير من الدول تبيح الاطلاع على أرشيفاتها بعد مرور فترة من الزمن تتراوح بين ثلاثين وخمسين سنة، فإن دولاً معينة، كبريطانيا مثلاً، تمتنع عن الإفراج أو إتاحة الاطلاع

على الوثائق المتعلقة بالقضية الفلسطينية، نظراً لحساسية هذه القضية، ولان من شأن الإفراج عن مثل هذه الوثائق الإضرار بالمصالح البريطانية أو تغيير أولوياتها!

ليست بريطانيا وحدها التي تعتمد مثل هذه السياسة، إذ تشاركها دول أخرى، مثل أميركا، ولكن الهوامش الموجودة في هذه الدول، ومراكز التاريخ والأبحاث التي تتابع مثل هذه الأمور تخلق فرصاً وإمكانيات للوصول إلى الكثير من الحقائق إذا أحسن التعامل معها، وهذا ما يهمله العرب أو لا يلتفتون إليه بالمقدار الكافي، وبالتالي تفوتهم الوثائق والمعلومات التي تؤكد حقوقهم وتؤيد وجهة نظرهم.

إن أغلب سفارات الدول العربية في العواصم الكبرى تدور في حلقات ضيقة لا تتجاوز الاحتفالات البروتوكولية المتعلقة بالأعياد الوطنية، وتبادل الزيارات ومراقبة الجاليات الوطنية. اما معرفة المجتمعات التي تعمل فيها؛ اما معرفة حقيقة المواقف وسياسات الدول؛ اما مراقبة الظواهر الجديدة والهامة من اختراعات واكتشافات؛ اما ترجمة الوثائق والوصول إلى المعلومات والحقائق الأساسية، فإن هذه ليست من مهمات أو هموم السفارات.

حتى الوثائق التي تمت ترجمتها في بعض الفترات، والتي استخرجت من أرشيفات تلك الدول فقد كانت نتيجة جهد فردي أملته الحاجة أو الضرورة، وكانت تتناول، أغلب الأحيان، موضوعات جزئية أو فترات محددة بالذات، علماً بان

عملاً كهذا يتطلب أجهزة مختصة ومتفرغة، وتعتمد خطة دائمة، لكي تضع ما تتوصل إليه من معلومات وحقائق أمام المختصين وصانعي القرار.

من الأشخاص الذين بذلوا جهداً، وهو فردي غالباً، نجدت صفوت، إذ ترجم قسماً من الوثائق البريطانية المتعلقة بالعراق، خاصة النفط. أما رحلة محمد حسنين هيكل عبر الوثائق الإسرائيلية قبل بضعة شهور فقد أضاءت جوانب هامة من الصراع العربي الإسرائيلي، وكشفت أجزاء من الحروب العربية الإسرائيلية.

وإذا عدنا من جديد إلى الاقتراح التركي حول مدينة القدس في الأرشيف العثماني، والذي مضى على تقديمه حوالي السنة، ورفضته إسرائيل، وتساءلنا ماذا فعل العرب من أجل الوصول إلى هذا الأرشيف أو إلى غيره، فسوف يصدمنا الجواب: لا شيء. وبالتالي ما زلنا نراوح في نفس المكان مستندين إلى قناعة: ان الحق لا يضيع، وأن ضمير العالم لا بد أن يستيقظ في يوم من الأيام وسوف تصلنا حقوقنا كاملة، وعليه لا داعي للعجلة لأن العجلة من الشيطان، كما يقال!

2001 /6 /29

التاريخ ليس مجرد مؤامرة

لا يراد هنا تأكيد أو نفي المقولة الواسعة الانتشار حول تفسير الكثير من الوقائع السياسية أو الأحداث التاريخية، باعتبار أن أغلب هذه الوقائع والأحداث مؤامرة أو نتيجة لمؤامرة، نظراً لما تتصف به من مهارة وإتقان وغموض. إن مثل هذا التفسير الكسول يريح الكثيرين، ويضع الوقائع والأحداث في خانة القدر الذي لا يمكن مقاومته أو رده، مما يؤدي بالتالي إلى الاستسلام واللجوء إلى التبرير، وأخيراً إلى الانسياق في التيار الذي يراد له أن يسود وأن يسيطر.

مثل هذا التفسير للأحداث يفتقر إلى التحليل العلمي، كما يعتمد، في أحيان كثيرة، على وقائع جزئية، وبعض الأحيان طارئة، بحيث يخرجها عن سياقها الصحيح، وتغيب بالتالي علاقة العلة بالمعلول أو السبب بالنتيجة، وهذا ما يريده القوي أو صاحب السلطة والمال، كي يحمي وجوده ونفوذه، ويفرض على الآخرين الإذعان.

إذا استبعدنا هذه الطريقة في النظر أو تحليل الوقائع

السياسية، فعلينا بالمقابل الا نسقط الكم غير القليل من المؤامرات والتواطؤات التي تتخلل الوقائع السياسية والتاريخية، أي بكلمات أخرى إن جزءاً غير قليل من تاريخ السياسة مليء بالمؤامرات والوقائع الغامضة، ولولا وجودها لما قدر لبعض الأحداث أن يقع، أو على الأقل لأن يأخذ هذا الشكل، الأمر الذي يجعل التفسير الوحيد الجانب، اي اعتبار وقوع أحداث معينة، مجرد تراكم لوقائع يؤدي وجودها إلى نتائج محددة سلفاً، أو اعتبارها، بالمقابل، مجموعة من التدابير التي تُحَضَّر في الظلام بعيداً عن الوقائع التي تجري على الأرض، وتأخذ طابعاً تآمرياً بدافع الرغبة أو الإرادة. إن أياً من هذين التفسيرين بمفرده يفتقر إلى المنطق ويتعارض مع الوقائع. فلا يمكن تفسير الوقائع السياسية والتاريخية بكونها مجموعة من المؤامرات التي تنسجها أيد سرية، كما لا يمكن تفسير هذه الوقائع بكونها خالية من المؤامرات بالكامل.

إن نجاح المؤامرة، أية مؤامرة، يعتمد بالدرجة الأساسية على مدى توفر المناخ الذي يساعد على وجودها والتعامل معها، أي وجود الأسباب، أو الحاضنة المهيئة لاستقبالها. وهذه الأسباب تتعدد وتتغير تبعاً لوضع كل بلد والمرحلة التاريخية، ومدى القدرة على مقاومة عوامل الضعف، وخلق المناعة باستمرار في مواجهة حالات التآكل وعدم الرضى.

إن نجاح المؤامرة يشبه في حالات كثيرة نجاح عمليات التمويه أو الخداع التي تلجأ إليها الجيوش في الحروب، فهذه

العمليات قابلة للنجاح، وبعض الأحيان للتكرار، بمقدار ضعف الطرف الآخر وعدم قدرته على رصد تحركات الخصم أو قراءة احتمالات هذه التحركات. أو عدم القدرة على مواجهتها في حال حصولها، مما يجعل الخدعة بمثابة رأس الحربة الذي ينفذ إلى الموقع الضعيف ويفعل فيه، تمهيداً للسيطرة عليه. لذلك، ولكي يتمّ قطع الطريق على المؤامرة، وجعلها في أضعف وأضيق حالات التأثير إذا وقعت، يجب أن يكون المجتمع مشاركاً، أي له مصلحة في الدفاع عما هو قائم، وقادراً على هذا الدفاع ومستعد له. أما إذا لم تتوفر هذه العناصر، نعني الوعي والمشاركة والقناعة، أو لم تتوفر أسبابها، فإن طريق المؤامرة يكون سالكاً، وفي أحيان كثيرة يكون سهلاً، وهذا ما يجعل الكثيرين يميلون إلى تفسير الأحداث، معظم الأحداث، وربما كلها، بأنها نتيجة المؤامرة.

صحيح أن الحرب خدعة، كما يقال في بعض الأحيان، لكن هذه الخدعة لا يقدر لها النجاح والاستمرار إلا بمقدار غفلة الآخر وضعفه. وحتى لو تم الظفر في هذه المعارك، فغالباً ما يكون ظفراً مؤقتاً وربما هشاً إذ إن الجيش اليقظ والمدرب والقوي، والذي يحظى برضى الشعب وتأييده ومشاركته، قادر على انتزاع المبادرة مرة أخرى، وعلى مواجهة الخصم والتغلب عليه، لأن أغلب الحروب تتقرر نتائجها لا بحسب الأسلحة وحدها، إذ إلى جانبها، وربما قبلها: الإرادة والقدرة على التحمل وتوطين النفس على المقاومة، وهذا ما

يجعل الصبر وعدم الهلع وسرعة الحركة لمواجهة المستجدات من أقوى الأسلحة التي يمكن استخدامها في المعركة.

إن الحالة التي تواجه الأمة العربية في مرحلتها الراهنة، تفسح المجال واسعاً لنجاح ما يُدَبَّر لها، وهذا الذي يدبر هو مزيج من المؤامرة ومعرفة الوقائع والمناخات السائدة، والاستمرار في إبعاد الشعب عن المعركة، علاوة على التواطؤ القائم بين جزء من الفئات الحاكمة العربية والجهات الخارجية، خاصة الأميركية، والتي تنسق تنسيقاً كاملاً مع إسرائيل، وتمدها بكل أنواع الأسلحة والمعلومات. . . كل ذلك لكي يستمر الطرفان في السيطرة وفرض الإرادة والاستغلال. وسيبقى الأمر كذلك إلى أن تتغير المعادلة، بما في ذلك القدرة على قراءة الوقائع بعيون مفتوحة لمعرفة العدو من الصديق، ولتحديد الأولويات وفقاً للمصلحة القومية الحقيقية، لا تبعاً لما يريده الأجنبي، الذي يتظاهر شكلياً بالصداقة والحرص، في الوقت الذي يتصرف عملياً بشكل مختلف.

إن التاريخ ليس مجرد مجموعة مؤامرات، كما انه ليس خالياً من المؤامرات بالمطلق وفي كل الأوقات. إن التاريخ يماثل الجسد الحي، إذ بمقدار قوة الجسد ومدى ما يتمتع به من مناعة وقدرة على المقاومة، فإن بإمكانه مواجهة المرض والتغلب عليه.

2001/2/25

السياسة بين العواطف والمصالح

يخطئ من يظن أن سياسات الدول، وبالتالي العلاقات فيما بينها، تقوم على أساس المبادئ أو العواطف. قد تكون المبادئ المشتركة، أي النظرة الواحدة أو المتقاربة، من جملة العوامل التي تقرب أو تسهل العلاقات، لكنها لا تكفي وحدها لقيام هذه العلاقات. وكذلك العواطف يمكن أن تمهد أو تساعد على قيام العلاقات، لكن وحدها لا تكفي، إذ كثيراً ما نرى التنافس بين دول تتبنى ذات المبادئ يصل إلى حدود التناقض فالاختلاف ثم الافتراق، وقد تصل إلى الحروب أيضاً، لأن التزاحم على مواد معينة أو أسواق بذاتها يؤدي إلى اختلاف المصالح وتعارضها، يدفع كل دولة إلى حماية مصالحها ومناطق نفوذها مستعينة بجميع الوسائل التي تمكنها من ذلك. يحصل ذلك رغم المبادئ النظرية المشتركة التي تجمع هذه الدول.

لقد تكررت هذه الحالة كثيراً عبر التاريخ، إذ إن العلاقات، سلباً أو إيجابا، بين مجموعة من الدول تدوم

وتقوى، أو تضعف وتتراجع، بمقدار ما تحقق من فوائد أو ما تلحق من أضرار. فحين تصبح مثل هذه العلاقات عبئاً، او ترتب التزامات تفوق الفوائد التي تجنى منها، فتتعرض عندئذ إلى التصدع والفتور، وقد تنقلب إلى العكس، وهذا ما يفسر الكثير من النزاعات التي تنشأ بين الدول بين فترة وأخرى.

ربما تكون المبادئ المشتركة التي تشكل منطلقاً لعدد من الدول سياجاً أو مظلة تجمع هذه الدول، وقد تمنع أو تؤخر احتدام التناقضات، وبعض الأحيان تساعد على تسويتها، لكن نظرة أعمق لمفهوم « المبادئ المشتركة» تقودنا بالضرورة إلى اكتشاف المضمون الحقيقي لها: المصلحة المشتركة. أي السياسة الواحدة أو المتقاربة تجاه مجموعة من القضايا الجوهرية التي تؤدي إلى فوائد مشتركة أو لمواجهة عدو مشترك، وما ينتج عن ذلك من حصد للمغانم و توق لأخطار.

هذه الحقيقة الكامنة في « المبادئ المشتركة» هي التي تجمع وتقرّب، وان تغلغلت بأشكال عديدة، أو حتى لو تموهت بعض الأحيان، إذ تحت لافتة الدفاع عن المبادئ والقيم يكون الهدف الدفاع بالدرجة الأولى عن المصالح. وهكذا تأخذ الأشياء أسماء متعددة تبعاً لما يراد تحقيقه، أو لما يراد إقناع الناس به كي ينخرطوا في المعركة.

فالدفاع عن الديمقراطية مثلاً أثناء الحرب العالمية الثانية كان الشعار الذي جمع بين ضفتي الأطلسي أولاً ثم وحدها مع القوى الأخرى في مواجهة النازي. والدفاع عن النظام الحر

أثناء الحرب الباردة كان الشعار الذي جمع الدول الغربية في مواجهة المعسكر الاشتراكي، ومن ثم نشأت الأحلاف العسكرية والسياسية. وتكررت الحالة ذاتها على مستوى أضيق في أماكن وأزمنة عديدة، الأمر الذي يقتضي أن نفهم بوضوح حقيقة الروابط التي تجمع أو تفرّق بين الدول.

اعتماداً على هذه الحقائق الصلبة، وبعض الأحيان القاسية، التي تحكم العلاقات بين الدول، يفترض أن تتصرف الدول العربية، وتحدد بالتالي علاقاتها بالدول الأخرى. لكن فهماً بدائياً أقرب إلى السذاجة يسود الكثير من الأوساط العربية الحاكمة فيما يتعلق بموقفها أو علاقاتها بدول معينة، خاصة العلاقة مع أميركا، إذ بالإضافة إلى عامل الخنوع والاستجابة إلى كل ما تطلبه، يظن الكثيرون أن الانحياز الأميركي لإسرائيل هو نتيجة عدم معرفة الحقائق، أو بتأثير بعض الأشخاص، وربما بسبب عواطف جهات معينة، وان هذا الانحياز سينتهي ذات يوم إذا انكشفت الحقائق أو استيقظ الضمير، وان الحق لا بد أن ينتصر في النهاية، ولذلك يمكن احتمال هذه الحالة مؤقتاً!

إن استمرار الانحياز الأميركي للعدو، بل وتزايده فترة بعد أخرى، هو نتيجة العجز العربي، ولأن العرب لا يزالون يعيشون في عصر آخر، ويخضعون إلى قيم أو مقاييس لم تعد سارية المفعول في العصر الذي نعيش فيه الآن، إذ ما دامت المصالح هي القاعدة التي تحكم العلاقات بين الدول، وباعتبار

أن معظم فوائد النفط العربي تعود إلى أميركا مباشرة أو بطريق غير مباشر، وباعتبار أن السوق العربي المجال الحيوي لأميركا وشركاتها، فإن تحكم هذه المصالح، سلباً أو إيجاباً، هو الذي يمكن أن يغير النظرة فالموقف فالعلاقات، وبالتالي يضع حداً لهذا الانحياز الذي بلغ درجة الإذلال والهوان، والذي وصل إلى حد الفجور والتحدي، ويزداد يوماً بعد آخر، كما يتعاظم مع كل رئيس جديد تحت قناعة أن العرب يتحملون!

لقد آن الأوان لوقفة مراجعة والثأر للكرامة المهدورة ولوضع حد للاستغلال الذي تجاوز كل الحدود.

2001 /7 /10

المقاطعة سلاح شديد الفعالية

العلاقات بين الدول علاقات مصلحة بالدرجة الأولى، إذ تعتبر المصلحة هي حجر الزاوية، كما يقال، في قيام ثم تطور ونمو العلاقات، تأتي بعد ذلك، ونتيجة المصلحة أيضاً، المواقف المشتركة والقناعات المتقاربة، وربما السياسات الموحدة.

هذه إحدى بديهيات السياسة بين الدول، وأي خطأ في فهم هذه المسلمة الأساسية، أو عدم الالتزام بها، يؤدي إلى خسائر، وربما إلى كوارث، خاصة للطرف الضعيف. وقد تجسد ذلك في العلاقات غير المتكافئة التي قامت بين الدول القوية وبين الدول الضعيفة، بين المتقدمين والمتخلفين؛ بين المركز والأطراف، مما ولَّد غياباً للتكافؤ وتغليباً لمصالح القوي على حساب الضعيف، وخلق بالنتيجة حالة من التشوه والتبعية والإلحاق، ولعل هذه الصفات، وأخرى تماثلها، ما يطبع الكثير من العلاقات الدولية، ويقسم العالم إلى معسكرين، معسكر الأقوياء والأغنياء ومعسكر الضعفاء والفقراء والمتخلفين.

وإذا كان وضع مثل هذا ساد خلال فترات سابقة، نتيجة عوامل وأسباب كثيرة متداخلة، فقد اخذ بالتراجع والانكفاء في العقود الأخيرة، نظراً لاتساع الوعي، وتدفق المعلومات، وسرعة انتشارها. كما أن التصحيح المستمر للعلاقات بين الدول لم يتوقف بسبب المطالبة وظهور الغبن وضرورة قيام صيغة جديدة تعتمد التعاون والتكافؤ والعدل، بما في ذلك أسعار عادلة للمواد التي يتم تبادلها بين طرفي أو أطراف العلاقة.

في المرحلة الراهنة تمثل أميركا القوة الدولية المهيمنة، وبحكم التقدم والغنى والذراع العسكري فإنها تلجأ إلى فرض ما تريد، خاصة على الضعفاء، عن طريق « الإقناع» والتهديد والابتزاز، وتستند إلى حجج واهية أو مفتعلة، ولعل موقف أميركا اليوم تجاه إسرائيل وتجاه المنطقة العربية يمثل ذروة الانحياز والدعم والتأييد لدولة العربدة والعدوان إسرائيل، وذروة الإنكار والإذلال في مواجهة العرب. علماً بان المصالح الحقيقية لأميركا تتمثل في الجانب العربي، سواء من ناحية السيطرة على النفط، أو مشتريات السلاح أو تدفق السلع الأخرى، علاوة على التبعية السياسية، الأمر الذي يستوجب، منطقياً، نوعاً من التوازن، لكن الصلف الأميركي، والضعف ثم العجز العربي عن تصحيح هذه العلاقة، أو عدم القدرة على الوقوف من اجل مناقشتها من جديد وتصويبها، جعل العلاقة العربية الأميركية أقرب إلى الاستسلام والتبعية، وجعل أميركا

لا تقيم وزناً للكلمات الصاخبة التي تثار في المنطقة العربية، لأنها على إدراك ثابت أن الذين يصرخون لا يعنون الكلمات التي يقولونها، ولن تتحول هذه الكلمات إلى أفعال أو إلى نوايا يمكن أن تتبلور ذات يوم.

لا يمكن أن يكون هناك انحياز لإسرائيل أكثر مما مارسته أو تمارسه أميركا خلال العقود الماضية، وتحديداً منذ هزيمة حزيران عام 1967. ومع أن هذا الانحياز علني ومتزايد، ويتسم بالصلف والفجور، فإن المصالح العربية - الأميركية إلى تزايد واتساع، والى تبعية أكثر من أية فترة سابقة، مما يجعل مخططي السياسة الأميركية في حل من المراجعة أو إعادة النظر لتصويب هذه السياسة أو على الأقل لتجميلها، ومما يدفع القوى الصهيونية إلى المزيد من الشره والمطالبة بحقوق إضافية، وهم على ثقة أن مطالب من هذا النوع إذا رفضت الآن فسوف تتم مناقشتها غداً، تمهيداً لقبولها أو لقبول الجزء الأكبر منها.

في مواجهة من هذا النوع كيف يمكن الرجوع إلى البديهيات مرة أخرى. . . أي أن تكون المصالح أساس العلاقات بين الدول؟

قد لا يكون المطلوب، الآن، منازلة أميركا، لعدم القدرة، أو لعدم القناعة، لكن المطلوب، على الأقل، إعادة النظر بعدد من القضايا الأساسية التي تفرض نفسها، ولعل أبرز القضايا وأهمها القضية الفلسطينية، إذ يجب اعتبارها مقياساً أو

البوصلة التي تحدد المواقف، وعلى ضوء النزاهة والحياد والمنطق والقرارات الدولية وتحكم المصالح والضمير تتحدد المواقف تجاه الدول.

البداية في إعادة النظر في تفعيل المقاطعة العربية.

لو أن العرب يبدأون التعامل مع قضية المقاطعة بطريقة جدية، ومع الشركات قبل الحكومات، وان يظهر ذلك في السلوك اليومي، بدءاً من الكوكاكولا، مروراً بالسيارات، وصولاً إلى المواد الغذائية... إن ذلك لو حصل، يمكن أن يقدم درساً كبيراً لكل من يريد أن يتعلم وأن يعتبر، ويبقى السؤال: من يعلق الجرس..؟ ومتى؟

2001/3/18

حوار موضوعي من أجل تجديد العمل السياسي

أمام ما يحيط المنطقة من تردٍّ وأمام هذه الهجمة الشرسة على الأمة العربية وخاصة ما يجري في العراق الركن الأساسي لهذه الأمة وجد عبد الرحمن مع بعض الأصدقاء أن على عاتق مثقفي الأمة ومفكّريها مسؤولية ضخمة لا تحتمل التأجيل فكان ضرورة وضع أفكار مبدئية للنهوض بعمل قد يجعل هذه المنطقة تقف على المسار الأفضل وكانت فكرته طرح ما سمّاه «حوار موضوعي من أجل تجديد العمل السياسي» على أن ينشر على صفحات جريدة «السفير» ليكون بيد كافة مثقفي الأمة لبدء الحوار والاشتراك بمناقشة كل الأفكار علناً وأيضاً على صفحات الجريدة المذكورة وكان ذلك قبل أشهر من وفاته ولم يكتمل ما أراد. ولكن وفاءً له ننشر هذه الورقة التي كان يأمل أن تتطور في طرحها مع اشتراك المثقفين والسياسيين المخضرمين والجيل الجديد في همومه وتطلعاته.

سعاد قوادري المنيف

وصل العمل السياسي العربي الراهن، فكراً وممارسة، إلى نهايات سلبية، تتمثل في التراجع الكامل على كافة المستويات؛

وفي العزوف الواسع من قبل الجماهير عن القوى السياسية؛ وفي التبعية المتخلفة للفكر المعولم بحيث أصبحت المسافة كبيرة بين الجماهير والفكر الذي يروّج له، وتحوّل العمل السياسي إلى ردات فعل عاطفية ومؤقتة، الأمر الذي جعل الوضع هشاً، والمشاركة محدودة، والمجتمع عرضة لغزوات فكرية وعلمية؛ وزاد سوء الاضطراب الفكري الذي يميز المثقفين في هذه المرحلة، بحيث أصبحوا بفكرهم وعلاقاتهم أداة إعاقة أمام الجماهير، وسبباً إضافياً في الاضطراب السائد خاصة وأن الأحزاب السياسية، التي كانت طليعة الفكر والعمل خلال فترات طويلة سابقة، تحولت إلى هياكل شكلية ليس لها الفعالية والتأثير اللذان كانا لها سابقاً.

في مواجهة هذا الوضع العربي، وفي محاولة لتجديد العمل الفكري والسياسي العربي، لا بد من وقفة موضوعية تجري خلالها عملية نقد ذاتي للمرحلة السابقة، والبدء بحوار جريء يتناول نواقص العمل والممارسة من أجل تجاوز النواقص وأخطاء المرحلة الماضية، والبدء في تجديد الفكر والعمل السياسيين، وجذب أوسع الجماهير إلى المشاركة في العمل العام، وإرساء هذا العمل على أسس واضحة وقوية، بحيث تبدو واضحة المهمات الوطنية المشتركة، ووجود مكان ومساهمة، ضمن القواسم الجامعة، لكثير من القوى التي تبدو متنافرة في المرحلة الحالية.

إن الحقيقة، الفكرية وبالتالي الممارسة العملية، ليست

حكراً على قوة، أو في جهة واحدة، وإنما هي موزعة وغير كاملة، مما أقام سدوداً بين القوى السياسية وجعلها تدخل فيما بينها في معارك مجانية، الأمر الذي استنفذ القوى، وغلّب التناقض الثانوي على التناقض الرئيسي، ما جعل التباعد والعداء من السمات الرئيسية لطبيعة العلاقات السائدة راهناً.

وضعٌ مثل هذا، ومن أجل تجاوزه أيضاً، يتطلب أن يبدأ حوار واسع بين القوى السياسية، وبين المراكز الفكرية، وأن يدلي كل فريق بوجهة نظره سواء بالنسبة للمرحلة السابقة، أو ما يجب أن يُعمل لمواجهة أعباء المرحلة القادمة؛ وأن يستمع كل فريق للفريق الآخر لاستخلاص العبرة ولاكتشاف القواسم المشتركة التي تشكل أرضية صلبة للعمل المشترك ضمن رؤية واحدة أو متقاربة، لا من أجل أن يجبّ فكرٌ الفكر الآخر، أو يعتبر نفسه المالك الوحيد للحقيقة.

على الفكر السياسي أن يكتشف المشترك أو المتقارب بين الأفكار المطروحة، وتلك التي يمكن تطويرها نحو ذلك.

لأن المرحلة الراهنة تقتضي: التحالف الوطني بين أوسع القوى اعتماداً على برنامج وطني طويل الأمد، أي أن الهدف التأكيد على المشترك، واستبعاد التناقضات الثانوية، وبالتالي فإن إقامة الجبهات الوطنية الفعلية، وتعزيز التحالف الوطني يفوقان بأهميتهما الانغلاق الحزبي وادعاء الحقيقة.

ومن سمات المرحلة أيضاً ضرورة الاعتراف بالآخر

وإشراكه فعلياً في اتخاذ القرارات المصيرية. كل ذلك في جو ديمقراطي حقيقي يتم من خلاله الاعتراف المتبادل والرغبة في التعاون، وإمكانية تبادل السلطة، علاوة على حرية التعبير للجميع، والإقرار أن المرحلة الراهنة هي مرحلة تحالف وطني واسع مما يقتضي مساهمة أوسع القوى لإنجاز مهمات المرحلة.

لقد غَلَب على المرحلة السابقة محاولة احتكار الحقيقة، وعدم الاعتراف بالآخر أو ضرورة إشراكه، مما أدى إلى انغلاق القوى، والعداء فيما بينها، وكانت النتيجة أن الضحية الأولى لهذا الفكر والسلوك سد الطريق في وجه الديمقراطية، إذ تجمدت بالكامل، أو تحولت إلى مظهر شكلي، ولم يعد من السهل الاعتراف بإمكانية تبادل السلطة، أو إمكانية إشراك القوى السياسية الأخرى، باتخاذ القرار، وهذا أدى إلى الخسارات المتلاحقة والمستمرة للجميع، كما أدى إلى العزلة بين الجماهير والقوى السياسية عموماً.

لقد سادت خلال الفترات السابقة فرضيات خاطئة، خاصة فيما يتعلق بالثوابت بالنسبة للأحزاب والقوى السياسية، إذ يلجأ كل حزب سياسي إلى الهجوم على الأفكار والمواقف المنسوبة للطرف الآخر دون معرفة مؤكدة ودون حوار مباشر لتبيّن حقيقة فكر وموقف هذا الآخر، وهكذا سادت لغة غير مفهومة وقابلة للتغير باستمرار، ولذلك فإن الحوار بين هذه القوى يشكل البداية الفعلية للفهم المتبادل واكتشاف القواسم المشتركة،

ودون هذا الحوار الواسع الخصب سيبقى سوء التفاهم هو الغالب، وستلحق الخسارات بجميع القوى، حتى تلك التي تحتكر السلطة الآن.

هذا الحوار يجب أن ينصبّ على الأمور الجوهرية، ويجب أن يكون شاملاً وصريحاً، بحيث لا يُستبعد أحد، ولا يحجر على أي فكر أو رأي، كل ذلك بهدف تمحيص الأفكار كلها، واكتشاف المشترك بينها، أو تلك التي يمكن تطويرها من خلال التبني.

هذا الحوار، في حال التزام الموضوعية والهدوء، يهدف أول ما يهدف، إلى خلق مناخ جديد يمكّن من الوصول إلى صيغة جديدة ومختلفة للعمل السياسي. أي أن هدفه الحقيقي ليس تجريح الآخر أو إدانة طرف وتبرئة آخر، وإنما قراءة المرحلة السابقة بعيون مفتوحة، وبرغبة تجاوز الأخطاء التي شابتها، ومن أجل بناء فكر ومؤسسات سياسية قادرة على مواجهة أعباء المرحلة القادمة.

هذا الهدف يتطلب تحديد مفردات الحوار الذي يجب أن يجري، بدءاً من شعارات المرحلة السابقة لدى معظم القوى السياسية، وتشخيص نواقصها وسلبياتها، أو عدم إمكانية تطبيقها في الواقع، مروراً بالمحطات العربية الكبرى، خاصة الهزائم التي حلّت بالأمة وتحديد أسبابها وكيفية استخلاص الدروس منها.

وهنا تبرز القضية الفلسطينية كأولوية أولى، وضرورة

دراستها مجدداً، اعتماداً على معلومات موضوعية وصحيحة، وبالتالي وضع برنامج، فكري وعملي، لمواجهة ما يترتب بشأنها من مواقف والتزامات.

إن القضية الفلسطينية بمقدار ما يمكن أن تكون رافعة للوضع العربي بمجموعه، في حال وضع استراتيجية صحيحة بشأنها، فإنها يمكن أن تغرق المنطقة العربية بأسرها في حال اتخاذ مواقف خاطئة أو انتهازية. كما يمكن للطرف أو الأطراف الأخرى المعنية بهذه القضية، إذا تمتعت بقدر من الذكاء والقدرة والتأثير، أن تستثمر لحسابها الأخطاء التي تقع والنواقص التي تشوب المواقف العربية، خاصة وقد ظهرت في السنوات الأخيرة فجوات لدى عدد غير قليل من المثقفين الذين دعوا إلى القبول بإسرائيل وضرورة التعايش معها ضمن موازين القوى الراهنة.

كما أن الشعارين اللذين أعطيا الأولوية طوال المراحل السابقة، وهما الوحدة العربية والاشتراكية، لا بد من إعادة نظر جذرية بخصوص هذين الشعارين، لا من أجل إسقاطهما أو تجاوزهما، وإنما من أجل إعطائهما صيغاً عملية، وإن كانت متواضعة في البداية. أي بكلمات أخرى دراسة التجارب التي طبقت ونجحت في أماكن أخرى، ومحاولة الاقتداء بها، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المنطقة والتجاذبات التي تجتاحها، مما يقتضي بدايات متدرجة لكن نامية من أجل الوصول إلى صيغ أكثر تطوراً مما نراه الآن.

هذا فيما يتعلق بشعار الوحدة، أما شعار الاشتراكية فلا بد أن نتملّى طويلاً تجارب الدول الاشتراكية والأسباب التي أدت إلى انهيارها، وكيف يتم الوصول إلى صيغة جديدة تؤمن حداً مناسباً ومتطوراً للعدل الاجتماعي، دون إخافة الرأسمالية الوطنية أو هروبها، علماً بأن دوراً إيجابياً يمكن أن نقوم به إذا أحسن تحديده وضبطه، وإذا أشركت في اتخاذ القرارات، وأعطيت ضمانات تجعلها متحمسة للمساهمة في بناء الاقتصاد الوطني.

إن التطرف، اليميني واليساري، القومي والأممي، الذي طبع العمل السياسي خلال الفترات الماضية، ساهم في زيادة الانقسام والفرقة، وأدى إلى سوء فهم جعل لقاء القوى أو الحوار فيما بينها أمراً بالغ الصعوبة وغير مرغوب فيه، علماً بأن حواراً إيجابياً لو جرى بين هذه القوى دون تطرف أو تعصب، لأمكن اكتشاف أرض مشتركة أو متقاربة تتيح التعايش وتسمح باللقاء، لكن هذه الفرص فاتت وتشبّث كل فريق بمواقفه ووجهة نظره مما أدى إلى خسارة الجميع.

يجب الآن معرفة حدود وسقف العمل القومي، أي يجب أن يكون منسجماً ومتناغماً مع الحاجات القطرية وليس الواحد نقيض الآخر، بحيث يوضع برنامج ومهمات تتناسب مع طبيعة المرحلة وتلبية الحاجات القطرية والقومية معاً، وهذا يدعو إلى دراسة التجارب السابقة ومعرفة الأسباب الكامنة وراء فشلها.

ويمكن أن يقال الأمر ذاته حول الاشتراكية، والتطرف

اليساري الذي ميّز الكثيرين من دعاتها والمبشرين بها، ثم الارتداد عن هذا الشعار كلياً أو عملياً، من قبل الجمهرة الكبرى من الدعاة والجماهير في آن، مما يستدعي رد الاعتبار لجوهر هذا الشعار، وإن أخذ اسماً آخر أو صيغة مختلفة عن السابق. كأن يتم استبدال شعار الاشتراكية بالعدل الاجتماعي، وإشراك القوى المنتجة، واعتماد الديمقراطية لمعالجة الأخطاء التي قد تقع أثناء العمل والتطبيق.

وبمقدار ضرورة وأهمية التوقف عند المواقف والشعارات في المراحل الماضية، لا بد من دراسة متأنية ومدققة لما حصل في العالم بدءاً من منتصف القرن العشرين وحتى الآن، بما في ذلك العولمة والحداثة والديمقراطية وغيرها من الأفكار والشعارات التي تملأ العالم، خاصة بعد ثورة الاتصالات، وبعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وتحوّل العالم إلى نظام القطب الواحد.

دراسة من هذا النوع تعني الانفتاح على العالم ومحاورته، والاعتراف بالهوة الكبيرة، والفاجعة، بيننا وبين العالم المتقدم، وبذل كل الجهود، ضمن خطة واضحة ومحكمة للّحاق به.

وهذا يعني ضمن الأولويات والخيارات الرئيسية: إصلاح نظام التعليم واستقلال الجامعات، وإقامة مراكز الأبحاث المتخصصة، وتوسيع قاعدة المجتمع المدني، والإصرار على حرية التعبير والتنظيم، واعتماد الديمقراطية مفتاحاً لهذا الإصلاح وحجر الزاوية فيه.

إن ورشة حوار كبرى ومستمرة يمكن أن تشكل الأرضية الضرورية من أجل تجديد الفكر السياسي العربي، وتالياً العمل السياسي العربي، والحوار النزيه والجاد وحده يمكن أن يفتح الآفاق ويشكل البداية الفعلية لانطلاقة جديدة.

دمشق أواخر 2003

إجابة على سؤال لم يوجّه لأحد

يمكن الافتراض أن هموم الأمة العربية، خاصة في هذه المرحلة، من أكثر هموم العصر كثافة ومأساوية.

لا شيء في مكانه الطبيعي أو الصحيح، ولا شيء يستند إلى قاعدة أو منطق؛ إن الأشياء في حالة من التداخل والاختلاط والتناقض تصل إلى حدود الفوضى المطلقة... أو تشبه المآسي الإغريقية العابثة والقدرية، هل هي حالة فريدة وهل هي مرحلة طارئة لا بد أن تنتهي مثلما حصل لشعوب أخرى كثيرة؟

إن الأمرين محتملان معاً، وقد يكون هذا أحد عناصر المأساة، خاصة في هذه الفترة من عمر البشرية.

لقد عانت شعوب كثيرة من الاستعمار والاستغلال والاضطهاد، وعانت شعوب أخرى من التجزئة والانقسام، لكن لو حاولنا المقارنة بين واقع الأمة العربية، في هذه المرحلة وواقع أية أمة أخرى نجد الفرق كبيراً جداً.

أيّ أمة أخرى على وجه الكرة الأرضية تعاني من هذه

الهجمة العنصرية البربرية المتمثلة بإسرائيل؟ جنوب أفريقيا؟ ولكن جنوب أفريقيا لا تزال تحمل على أرضها ذلك الشعب الذي صارع أقلية مستغلة واستطاع أن يقهرها ويتغلب عليها يوماً ما وينهي الاستغلال والاضطهاد.

أما إسرائيل فإنها شيء آخر، شيء خاص، وهذه الخصوصية تعطي المشكلة حجم المأساة، تجعلها مختلفة عن أية حالة أخرى.

أيّ أمة أخرى تمتلك هذا المقدار الكبير من الملوك المتوجين وغير المتوّجين. والذين يملكون كل شيء ولا تملك شعوبهم أي شيء؟

في أفريقيا؟ في جنوب آسيا؟

إن أية مقارنة بين ملوك وممالك تلك البلاد وما نراه هنا تظهر الفرق الكبير... هناك الممالك والملوك إلى الزوال والانقراض... وهنا الملوك والممالك ينبتون كل يوم ويتضاعفون عدداً وثروة.

أيّ أمة أخرى تمتلك هذا المقدار الهائل من الثروة ولا تعرف سوى الاستجداء والركوع والتوسل؟ في أميركا؟

ولكن، في تلك البلاد، رغم الاستغلال والقهر، فإن الشعوب قادرة، بعض الأحيان، على أن تنتزع رؤوس ملوكها الأثرياء كما تنتزع الأحذية... وحتى ملوك تلك البلاد قادرين على التمتع بثرواتهم بشكل أفضل آلاف المرات من أولئك الذين يحملون معهم قربهم وإبلهم ويذهبون إلى أوروبا كل

صيف لكي يفركوا أصابع أرجلهم ويتثاءبون ثم يذهبون إلى الجوامع والمواخير، ولا يعرفون هل يضاجعوا هنا أو يصلّوا هناك!

هناك آلاف القضايا التي لا يمكن فيها المقارنة... إن العرب أمة من نوع خاص. هل هي عنصرية؟ هل هو الحقد؟ هل هو التشاؤم؟

لقد وصلت جميع الشعوب إلى مشارف القرن العشرين، حتى شعب التيبت في أقصى جبال الهيمالايا يعرف الكثير الكثير عن هموم وشجون العصر، والعرب، رغم أنهم في مفترق الشعارات أو في نصف الأرض كما يقال فإنهم لا يعرفون إلا القليل القليل عن العصر الذي يعيشون فيه.

إن شيئاً ما فقد توازنه في الطبيعة، أصبح غير حكيم وغير ممكن. وإلا كيف نفسر ما يجري تحت أبصارنا وحولنا؟ كيف نفسر الجنون والسادية والتسليم الكلي للأعداء؟ إن الكلاب والقطط وجميع جنس الحيوان ترفض أن تكون ذليلة بهذا المقدار. وهي تعض اليد التي ترميها بحجر. فما بالنا نحب الذل ونقبّل اليد التي تصفعنا؟

ما بال الناس وقد كشفوا عن مؤخراتهم، مثل السعادين، وأخذوا يفاخرون الآخرين بهذا المنظر ويضحكون مع الآخرين ببلاهة؟

ما بال الفقراء قد استكانوا إلى هذه الدرجة ولم يعودوا قادرين على البكاء إلا خفية وتحت جنح الظلام؟

ما بال المحاربين يرمون أنفسهم بالنار بعد أن يئسوا من كل شيء ويرون كل ما حولهم يحترق ويتدمر ولا يستطيعون أن يفعلوا شيئاً؟

ما بال الملوك والحكام لا يكفّون لحظة واحدة عن الصراخ بالكلمات الكبيرة ويتحدّون شعوبهم في كل وقت، ويخافون من كلمات صغيرة يحملها سفير دولة مجهولة؟

الفقر والذل والحاجة والموت اليومي والاستجداء والصراخ والبكاء والتناسل... وأخيراً الموت الكلي ولا أحد يرفع صوته، لا أحد ينادي أو يقول كفى؟

ليس هناك أمة مثل العرب... يجب أن نعترف ونسلّم... ويجب أن يكون الاعتراف بصوت عالٍ وأمام جميع كهنة العالم... ويجب أن يكون التسليم أكيداً وراسخاً لأنه بداية سلوك الطريق الآخر. أما المكابرة والعناد، أما اتّباع طريقة النعام، أما الادعاء الرخيص المزور فإنه يقودنا إلى مزيد من المهانة والذل والانتظار... إنه طريق هزيمتنا الحقيقية...

ألم نُهزم بعد؟ نعم لم نُهزم... قد يهزم جيل، قد يهزم قادة، قد يهزم ملوك أما الناس فإنهم لا يستطيعون أن يهزموا... نعم لا يستطيعون. حتى لو أرادوا...

تفاؤل؟

لا... إنها طبيعة الحياة، قانونها... اتجاهها، ولا يمكن تغيير قانون الحياة، حتى لو دفعوا من أجل ذلك جميع أموال

النفط وجميع معادن الأرض... إنها مستقلة وبمعزل عن إرادة هؤلاء...

تفاؤل أيضاً؟ يمكن أن يسمى هذا الشيء، أي شيء... لكن الاسم الحقيقي يبقى هو الاسم الوحيد.

إنه صراخ في ليل عميق.

هكذا يمكن أن يلخص الوضع كله، ولا شيء غير ذلك... إنه أولاً ليل... وإنه ثانياً طويل... وإنه أخيراً صراخ، لكن كل ليل مهما كان طويلاً لا بد أن ينتهي، وكل صراخ مهما كان خافتاً، يمكن أن يسمعه في النهاية أحد ويستجيب له.

هل هي لحظة غضب؟ توتر؟ تشاؤم؟

أكاد ألمس الصبح بيدي الاثنتين، وأكاد أرى جميع التفاهات التي تغطي الأرض العربية تنزلق بسرعة نحو المراحيض... وأكاد أسمع أصوات الأجنة في بطون الأمهات يتنادين بأسماء وكلمات أكثر وضوحاً وأشد قوة من كل الصراخ الذي يملأ الأجواء العربية في الوقت الحاضر... وأكاد أرى جماجم جميع الملوك وقد انسلخ عنها اللحم وأصبحت جافة لفرط ما مرّ عليها من الزمن... أكاد أرى كل ذلك بعيني...

أحلم؟ يمكن أن تقولوا إنه الحلم... ولكن كثيراً من الأحلام هي التي غيرت الواقع، خاصة إذا كان الحالمون رجالاً مصمّمين، يستطيعون أن يترجموا الحلم إلى فعل...

ساعة غضب

المحتويات

عبد الرحمن منيف
(1933 ـ 2004)

وُلِد في عمان لعائلة من نجد وسط العربية السعودية. درس في عمان، بغداد والقاهرة.

بعد حصوله على الليسانس في الحقوق تابع دراسته العليا في جامعة بلغراد (يوغسلافيا) حيث حاز على درجة الدكتوراه في اقتصاديات النفط «الأسعار والتسويق».

سُحِبت جنسيته السعودية عام 1963.

عمل في مجال النفط في سوريا لعام 1973 حيث انتقل للعمل بالصحافة في بيروت «مجلة البلاغ» ومن ثم غادرها إلى بغداد ليصدر مجلة تعنى باقتصاديات النفط وهي «النفط والتنمية» التي كان لها صدى كبير في تلك الفترة.

انتقل في أواخر 1984 إلى فرنسا متفرغاً لكتابة الرواية بشكل كامل فكانت «مدن الملح» بأجزائها الأولى من أهم نتاجاته، وهي الرواية التي تُرجمت إلى الإنكليزية والألمانية والنروجية والإسبانية والتركية، والتي أكمل بقية أجزائها في دمشق التي استقر بها من أوائل 1987 حيث ساهم في إصدار الكتاب الفصلي «قضايا وشهادات» بالاشتراك مع د. فيصل درّاج والمسرحي السوري المعروف سعد الله ونوس.

عاش متنقلاً بين بيروت ودمشق حتى وفاته في 24 كانون الثاني 2004.

حصل منيف على جائزة الرواية العربية في المؤتمر الأوّل للرواية الذي نظّمه المجلس الأعلى للثقافة في مصر، إضافة إلى عدد من الجوائز الأدبية الأخرى. وقد تُرجمت معظم كتبه إلى لغات متعددة (15 لغة).

مؤلفاته

روايات

الأشجار واغتيال مرزوق، دار العودة، بيروت 1973.

قصّة حبّ مجوسيّة، دار العودة، بيروت 1974.

شرق المتوسّط، دار الطليعة، بيروت 1975.

حين تركنا الجسر، دار العودة، بيروت 1976.

النهايات، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1977.

سباق المسافات الطويلة، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1979.

عالم بلا خرائط، رواية مشتركة: عبد الرحمن منيف وجبرا إبراهيم جبرا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1982.

خماسية مدن الملح، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1984 ـ 1989.

الآن... هنا، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر والمركز الثقافي العربي، بيروت 1991.

سيرة مدينة، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1994، وقد صدرت في طبعة خاصة عن المركز الثقافي العربي، وتضمنت رسوماً وتخطيطات لعبد الرحمن منيف، تدور حول «سيرة مدينة».

ثلاثية أرض السواد، المركز الثقافي العربي والمؤسّسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1999.

أم النذور، المركز الثقافي العربي والمؤسّسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 2005.

أسماء مستعارة (قصص قصيرة)، المركز الثقافي العربي والمؤسّسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 2006.
الباب المفتوح (قصص قصيرة)، المركز الثقافي العربي والمؤسّسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 2006.

دراسات أدبية وسياسية

الكاتب والمنفى، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1991.
الديمقراطية أولاً، الديمقراطية دائماً، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1995.
بين الثقافة والسياسة، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر والمركز الثقافي العربي، بيروت/ الدار البيضاء 1999.
رحلة ضوء، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر والمركز الثقافي العربي، بيروت/ الدار البيضاء 2001.
ذاكرة للمستقبل، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر والمركز الثقافي العربي، بيروت/ الدار البيضاء 2001.
لوعة الغياب، النشر والمركز الثقافي العربي، بيروت/ الدار البيضاء 2001.
عروة الزمان الباهي، بيسان للنشر والمركز الثقافي العربي، بيروت/ الدار البيضاء 1997.
العراق: هوامش من التاريخ والمقاومة، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر والمركز الثقافي العربي، بيروت/ الدار البيضاء 2003.
مبدأ المشاركة، وتأميم البترول العربي، ، دار العودة، بيروت 1973.
تأميم البترول العربي، بغداد 1976.

دراسات فنية

مروان قصّاب باشي: رحلة الفنّ والحياة، نشر خاص، دمشق 1996.
جبر علوان: موسيقا الألوان، دار المدى، دمشق 2000.

أمام ما يحيط المنطقة من ترد وأمام هذه الهجمة الشرسة على الأمة العربية، وخاصة ما يجري في العراق الركن الأساسي لهذا الوطن، وجد عبد الرحمن مع بعض الأصدقاء أن على عاتق مثقفي ومفكري الأمة مسؤولية ضخمة لا تحتمل التأجيل هي ضرورة وضع أفكار مبدئية للنهوض بعمل قد يجعل هذه المنطقة تقف على المسار الأفضل. وكانت فكرته طرح ما سماه (حوار موضوعي من أجل تجديد العمل السياسي) على أن ينشر على صفحات جريدة السفير ليكون بيد كافة مثقفي الأمة لبدء الحوار والاشتراك بمناقشة كل الأفكار علناً، وأيضاً على صفحات الجريدة المذكورة وكان ذلك قبل أشهر من وفاته. ولم يكتمل ما أراد ولكن وفاء له ننشر هذه الورقة التي كان يأمل أن تتطور في طرحها عبر إشراك المثقفين والسياسيين المخضرمين والجيل الجديد في همومه وتطلعاته.

سعاد قوادري منيف

إعادة رسم الخرائط

سيكون يوم 11 أيلول 2001 يوماً مميزاً في التاريخ، ليس باعتباره فقط اليوم الذي وُجِّهت فيه أكبر لطمة للولايات المتحدة من خلال تحدي أهم رموزها الاقتصادية والعسكرية: مركز التجارة العالمي والبنتاغون. وإنما لأنه بدأت في هذا اليوم إعادة رسم الخرائط، وبدأت فيه أيضاً أطول وأقسى فترة من الاضطرابات والفوضى، والتي شملت أجزاء عديدة من العالم.

صحيح أن إعادة رسم الخرائط الجديدة بدأت بسقوط جدار برلين، ثم بانهيار الاتحاد السوفياتي، ولكن هذه العملية اقتضت وقتاً إضافياً ريثما استقر هذا الانهيار على شكل معين. فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وبعد حرب الخليج الثانية التي رتبت موضوع نفط المنطقة، وبعد أن تم تحويل الإسلام من حليف إلى خصم، أصبح الغرب، وتحديداً أميركا، مستعداً لنقلة نوعية جديدة بإعادة رسم الخرائط، وهنا جاءت ضربة نيويورك وواشطن لتقدم ذريعة وتخلق المناخ من أجل البدء بالخطة الجديدة (هل هي مجرد صدفة؟!): التخلص من أعباء والتزامات الحرب العالمية الثانية ومن خرائطها أيضاً، وإقامة عالم أكثر ملائمة وانسجاماً مع المصالح الأميركية. وهكذا، ولم تمض بعد سوى بعض ساعات على أحداث نيويورك وواشطن حتى تحدد الخصم والهدف.

ISBN 9953-68-264-X



المؤسسة العربية للدراسات والنشر المركز الثقافي العربي